الأبعاد الإستراتيجية للنظام العالمي الجديد

(قراءة في حصاد وقائع وأحداث عقدين من الزمن)

2011-1989



عبدالسلام جمعة زاقود

أكاديمي ومفكر عربي

الأبعاد الإستراتيجية للنظام العالمي الجديد

(قراءة في حصاد وقائع وأحداث عقدين من الزمن)

2011-1989

الأبعاد الإستراتيجية للنظام العالمي الجديد

(قراءة في حصاد وقائع وأحداث عقدين من الزمن)

2011-1989

عبدالسلام جمعة زاقود

أكاديمي ومفكر عربي

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ ﴾

صدق الله العظيم

سورة آل عمران الآية (140)

إهدائي مع كل الود:

إلى المؤمنين بنظرية المؤامرة...

الواثقين بأن هنالك تآمرًا على الدين والأوطان...

الساعين بكل ما أوتوا من قوة لبناء سياج المنعة والغلبة...

عبدالسلام جمعة زاقود

عند كتابتي لهذه الصفحات، ومن خلال قراءتي لوقائع عقدين من الزمن، ومحاولتي لتقديم رؤيتي، وتصوّري لما يمكن أن يحدث في العقود القادمة، **أيقنت بأن قوة الغرب تكمن في تخطيطهم الإستراتيجي**، إذ يخطط الجيل، وليس بالضرورة أن ينفذ ما خطّطه، ثم يأتي جيل قادم فينفذ ما خطَّطه السالفون.

أما نحن العرب – إلا من رحم الله–، فنبصرُ تحت أقدامنا، وتخطيطنا عاجز عن مواكبة اللحظة، فضلاً عن تصوّره لما سيأتي بعدها.

عبدالسلام جمعة زاقوت

مُـقدِّمــة

ارتبطت الدعوة، وربما التبشير من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، بظهور النظام العالمي الجديد، بتاريخ انتهاء الحرب الباردة، وتفكك الاتحاد السوفياتي، وذلك من خلال إعادة صياغة مفهوم العلاقات الدولية، ومحاولة تنظيمها في مختلف المجالات السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، وحتى الثقافية، وفق منظور الولايات المتحدة الأمريكية.

ويعد جورج بوش الأب، أحد مهندسي النظام العالمي الجديد، ومن أبرز صناع ذلك المسعى الأمريكي.

ومن نافلة القول، التذكير بأن الإعلان عن النظام العالمي الجديد، قد تم في الأراضي العربية والإسلامية، وكان ذلك خلال حرب الخليج (1990-1991)، حيث صرح بوش الأب عقب تلك الحرب قائلاً: (إن من أهداف الولايات المتحدة الأمريكية إقامة نظام عالمي جديد).

وبالفعل استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية، أن تفرض على العالم نظام التفرد الأمريكي، أو الزعامة الأمريكية، وحددت له الأهداف التالية، والتي نسميها "بالأهداف المعلنة" للنظام العالمي الجديد، ومن بينها:

- المحافظة على الاستقرار العالمي، من خلال تطبيق قواعد الشرعية الدولية، واحترام دور الأمم المتحدة.
- احترام سيادة كل دولة، واستقلالها، وعدم المساس بوحدتها الوطنية، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.
- نشر قيم الديمقراطية، وحقوق الإنسان، طبقًا للمعايير الغربية، وكذلك حق الشعوب في تقرير مصيرها، ورفض الهيمنة الاستعمارية.

- تجديد شامل في نظام الحياة سواء على مستوى العلاقات بين الأفراد، والشعوب، والدول، أو على مستوى الإنسان والبيئة.
- إزالة بعض المشاكل العالمية العالقة، ومحاولة إيجاد تسويات لأهم القضايا، حيث إن بقاء أي بؤرة متوترة، وفقًا للمنظور الأمريكي، من شأنها إعاقة تثبيت ركائز النظام العالمي الجديد.
- دمقرطة الأنظمة الدكتاتورية حسب التصور الغربي، وذلك للحفاظ على حقوق الإنسان.
- تحقيق التقدم والازدهار لجميع الشعوب، والدول، وذلك عن طريق عولمة الاقتصاد.

ومع هذه الأهداف البراقة، والمشروعة من حيث التنظير، لم يسلم هذا النظام من موجة حادة من ردود فعل الدول، والمنظمات الدولية، تجاه النظام العالمي الجديد، فمثلاً طالبت العديد من الدول، التي تتميز بتفوقها الاقتصادي "ألمانيا، واليابان" بحقها في العضوية الدائمة في مجلس الأمن الدولي.

وتزايد الدور الرافض لقرارات الدول الغربية، لما ارتبط بالنظام العالمي الجديد، من طرف مؤسسات، ومنظمات، وهيئات المجتمع المدني العالمي، أبرزها المنتدى الاجتماعي العالمي، الذي تأسس في بورتو اليغري بالبرازيل 2001، لمواجهة المنتدى الاقتصادي للدول الكبرى.

وذلك بسبب أن الوسائل المعتمدة من الولايات المتحدة الأمريكية، لتحقيق هذا المسعى، كانت تثير قلق العديد من أعضاء المجتمع الدولي، إذ اختارت لفرضه وتحقيقه على أرض الواقع الوسائل التالية:

- استغلال حدث انهيار وتفكك الاتحاد السوفياتي، وذلك لمواصلة تدخلها العسكري في منطقة الشرق الأوسط، وبلاد البلقان، وآسيا الوسطى.
- التحكم شبه الكامل في منطقة الشرق الأوسط، وإقامة قواعد عسكرية جديدة.
- فرض وضعية سياسية جديدة في العديد من مناطق العالم.
- إقناع أعضاء المجتمع الدولي، بتولي مهمة رعاية عملية السلام في الشرق الأوسط "اتفاقيات الحكم الذاتي".
- رعاية عملية السلام في بلاد البلقان "اتفاقية رومبوي فرنسا 1999".
- التحكم في السوق العالمية، استجابة لرغبة الشركات متعددة الجنسية، واستخدام الهيئات العالمية الاقتصادية، والمالية، كصندوق النقد الدولي، والبنك العالمي، في أغراض سياسية، وإستراتيجية، ولفائدة الغرب، والولايات المتحدة الأمريكية بوجه خاص.
- إخضاع السياسة للاقتصاد، واستخدام الثقافة كوسيلة، أو أداة لتحقيق الهيمنة.
- هيكلة وسائل الإعلام دوليًا، وبسط السيطرة الإعلامية بوسائط جديدة، على رأسها شبكة المعلومات الدولية "الانترنيت".
- نشر القيم الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، المرتبطة بالغرب عمومًا، والغرب الأمريكي خاصة.
- التركيز بشكل كبير على العولمة، باعتبارها ظاهرة مميزة للنظام العالمي الجديد.
- استعمال حلف شمال الأطلسي، كأداة لفرض المخططات التي تدعمها الولايات المتحدة الأمريكية، في إطار أمركة العالم، ويلاحظ ذلك من خلال حشد الإمكانيات العسكرية، لحلف شمال الأطلسي "الناتو"، أثناء حرب الخليج 1991، وأثناء أزمة كوسوفو 1999، والحرب على ليبيا 2011.

- توسيع عضوية حلف شمال الأطلسي، لتنضم إليه دول أوروبا الشرقية، والوسطى، كالمجر، وبولندا، وتشيكيا.
- التحكم في الأمم المتحدة، ومجلس الأمن الدولي، وتوجيه قراراتهما.
- فرض الحصار على الدول المعادية للسياسة الأمريكية "حالة ليبيا مثلاً".
- استعمال منظمة الأمم المتحدة، كإطار دولي لفرض الهيمنة، تحت غطاء الشرعية الدولية "حالة العراق، وهاييتي، وليبيا".

وكان دور الأمم المتحدة، في ظل النظام العالمي الجديد، متمثلاً في الآتي:

- تعددت، وتنوعت مظاهر تدخل الأمم المتحدة لحل المشاكل الدولية، مثل: دور ملاحظ في حرب الخليج الثانية، وفي جورجيا 1993، وطاجاكستان 1994، ومراقب لوقف إطلاق النار في أنغولا 1995، والكونغو الديمقراطية، ...
- ضعف دور الأمم المتحدة، أمام تصاعد الهيمنة الأمريكية، ورغبة الأخيرة في اختيار أمين عام للأمم المتحدة، يساير توجهاتها (ومن هنا تزايدت الدعوة إلى ضرورة إصلاح الأمم المتحدة، ورغبة بعض الدول في الحصول على العضوية الدائمة في مجلس الأمن الدولي "ألمانيا، واليابان مثلاً"، أو إعادة التمثيلية في المجلس حسب الجهات).

وفي هذا الصدد، نحاول في هذا المؤلف، الموسوم بـ**(الأبعاد الإستراتيجية للنظام العالمي الجديد "قراءة في حصاد وقائع وأحداث عقدين من الزمن")**، أن نعرض للنظام العالمي الجديد، من خلال بيان أهم، وأبرز مظاهره، التي أفرزها الواقع المعيش (الفصل الأول).

وبعد النظر في مظاهر النظام العالمي الجديد، والتمعن في أهدافه، وانعكاساتها على دول، وشعوب العالم الثالث، نوضح إستراتيجيات ما بعد النظام العالمي الجديد،

وهو ما نقصده بقولنا الأبعاد الإستراتيجية، من خلال تقديم رؤيتنا، وتصورنا لما نرى ملامحه تلوح في الأفق، وتحديدًا في المنطقة الأكثر توترًا وهي منطقة الشرق الأوسط (الفصل الثاني).

وإذ إننا نؤمن بتلاشي إمبراطورية الولايات المتحدة الأمريكية، وأنها لن تستمر بهذا النفوذ، نظرًا للعديد من المعطيات، فسنخصص (الفصل الثالث)، لهذا الموضوع.

في حين نقدم رؤيتنا الإستراتيجية على الصعيد العربي، وما يمكن أن تشهده الدول العربية في المستقبل القريب، وذلك في (الفصل الرابع).

ونؤكد هنا بأننا لا ندعي إطلاقًا امتلاك الحقيقة، بقدر ما نسعى إلى إدراكها، والبحث عنها، ونزعم بأننا وضعنا القاطرة على سكة الطريق، في الاتجاه الصحيح، وندعو الباحثين، والساسة، والمهتمين، ... إلى تعميق هذه الأفكار، وقراءتها، لتتضح الأبعاد الإستراتيجية، من وراء نظام قام على التفرد الأمريكي، بمظاهر لها خطرها على العلاقات الدولية، واستمر بهذا الوضع لمدة عقدين من الزمن، ثم بدأ يتلاشى في عالمٍ قبل فعليًا بعودة الحرب الباردة، وحتمًا سيقبل بتعدد الأقطاب على المسرح الدولي.

هذا وبعد أن استوى هذا العمل على سوقه، ولا أدعي أنني بلغت فيه الكمال، **فالكمال لله وحده لا شريك له**، وحسبي أنني أخلصت النية، وبذلت ما في وُسعي، فإن كنت أصبتُ فذلك فضل الله وتوفيقه، وإن كان غير ذلك، فذاك تقصير وغفلة مني، جاعلاً نصب عيني قول ربي: (وفوق كل ذي علم عليم)، عاملاً بقول خالقي: (إن أريد إلاّ الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلاّ بالله عليه توكلت وإليه أنيب).

القاهرة في الجمعة الموافق 14/ 1/ 2012.

عبدالسلام جمعة زاقود- أكاديمي ومفكر عربي

Zagood1984@yahoo.com

الفصل الأول

النظام العالمي الجديد

الفصل الأول

النظام العالمي الجديد

تداول في الأوساط العالمية في الآونة الأخيرة مصطلح النظام العالمي الجديد، فردده رؤساء الدول، ووزراء الخارجية، وذكره الساسة، والقانونيون، ... وتلقفته وسائل الإعلام على مختلف صورها وأشكالها.

فمثلاً أشار بيل كلنتون زمن رئاسته للولايات المتحدة الأمريكية عديد المرات إلى النظام العالمي الجديد، ثم عدد بوش في 11 سبتمبر 1990 على منصة الكونغرس أهداف الولايات المتحدة الأمريكية من حربها ضد العراق، حتى وصل إلى هدفٍ استغربه بعضهم آنذاك، وهو إقامة (نظامٍ عالمي جديد)[1].

ومن الجدير بالذكر أن النظام العالمي الجديد لا يضيف شيئًا جديدًا فيما يتعلق بمؤسسات المجتمع الدولي عن تلك والتي وُلدت في سان فرانسيسكو منذ أكثر من نصف قرن، فمن الناحية الفعلية فإن هيئة الأمم المتحدة هي المعنية بالحفاظ على السلام العالمي، والأمن الدولي، وأن مجلس الأمن، هو حجر الزاوية في نظام الأمن الجماعي، داخل النظام العالمي الجديد، وقد صرح بوش أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، في أول أكتوبر 1990 قائلاً: (لأول مرة بدأ مجلس الأمن في هيئة الأمم المتحدة يتصرف بالطريقة المفترض له أن يمارسها، ...)[2].

(1) باتريك هارمن وآخرون، القانون الدولي وسياسة المكيالين، في البحث عن النظام العالمي الجديد، تعريب: أنور مغيث، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، الطبعة الأولى، 1995، ص 31.

(2) المصدر السابق نفسه، الصفحة نفسها.

وحتى لا يلتبس الأمر، فإن النظام العالمي الجديد، وعلى رأس دعاته الولايات المتحدة الأمريكية، لا يعني إقامة نظامٍ دولي يقوم على أسس وقواعد القانون الدولي، بقدر ما هو تكريس لسياسة القوة والهيمنة على الدول النامية، وبالشرعية الدولية[1].

حيث إن السياسة الأمريكية في عالمنا المعاصر، وطريقة عمل أجهزة هيئة الأمم المتحدة، تلقي بظلال الشكّ على شرعية القرارات الدولية المتخذة حيال حرب الخليج، وقرارات التدخل في الشؤون الداخلية لدولة العراق، والتي تبين أن مجلس الأمن صار يتصرف كوكيل للولايات المتحدة الأمريكية، أو لحساب مجموعة من الدول في أحسن الأحوال، وقد بدت هذه الشرعية واضحة في القرارات المشار إليها، وتلك القضية التي سُميت بعملية، أو قضية لوكربي حيث كان مجلس الأمن يقوم بعملية تصفية حسابات سياسية لصالح بعض أعضائه الأقوياء، وهذا ما يكرسه القرار 748 الذي يشير بالنص صراحة إلى مقتضيات تلك الدول[2].

أضف إلى ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية، ومن خلال مركزها المتقدم في العلاقات الدولية، كلاعبٍ أساس، بفضل ما تمتلكه من قوة عسكرية، واقتصادية، ...، فإنها لم تدخر جهدًا في تقويم العلاقات بين الدول على الأساس الذي يخدم مصالحها، ولو أدى بها الأمر إلى استخدام القوة بمخالفة قواعد القانون الدولي العام، وفي هذا الإطار، نجد أن بوش يهدد باستخدام القوة دفاعًا عن النظام

---

(1)لا يفهم بحالٍ من الأحوال أن التصرفات غير القانونية، والزعامة الأحادية للولايات الأمريكية أنها شرعية، وإنما قصدنا أنه من خلال هيمنة هذه الأخيرة على الأمم المتحدة، فإنه يمكنها شرعنة كل ما تريد فعله، وتقوم به تحت مسمى الشرعية الدولية.

(2) في سابقة قانونية، يتصرف مجلس الأمن بصورة خصمٍ وحكم في آنٍ واحد، فلقد أشار في القرار 748 إلى مقتضيات ومطالب الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وطالب الدولة الليبية بإلحاح الاستجابة لهذه المطالب، للاطلاع على تلك المطالب والمقتضيات، انظر: نص القرار المشار إليه.

العالمي الجديد، وذلك من خلال تصريحه في 8 مارس 1991: (... نحن مستعدون أن نلجأ للقوة لندافع عن النظام الجديد الذي يرى النور بين دول العالم)[1].

وللتدليل على المخاطر التي يسوقها النظام العالمي الجديد بصورته الحالية، سنحاول التعرض لأهم مظاهر هذا النظام، ثم نقدم نظرة تقويمية من خلال بيان رأينا الخاص حول الموضوع، وذلك على النحو التالي:

(1) المصدر السابق نفسه، ص 38.

مظاهر النظام العالمي الجديد

بداية نعترف بأنه ليس بإمكاننا حصر جميع مظاهر النظام العالمي الجديد، ذلك أن مظاهره متعددة، وسماته أكثر من أن تُحصى، ولكن سنحاول تسليط الضوء على أهم المظاهر التي لها صلة بالعلاقات الدولية، ونرى أن الحديث عن العلاقات الدولية في ظل النظام العالمي الجديد يفرض علينا أن نتحدث عنها، والتي من بينها:

المظهر الأول

انحسار سيادة الدولة

لم يغب مفهوم السيادة في ظل النظام العالمي الجديد، هذا النظام الذي لم يصبح جديدًا إلاّ لأنه جاء ليعبر عن عالمٍ لاحق على عالم الحرب الباردة الذي ولّى وانقضى، وليعبر عن حقيقته أن للعالم نظامه الجنيني في طور التكوين، أي أن التشكل العالمي الراهن هو خليط من ماضٍ لم ينجز، ومُقبلٍ لم يُرَ بعد خط سيره بوضوح، فهو عالم لم يغادر منطق الصراعات التقليدية بين الدول والشعوب.

فلقد بدا في السنوات القليلة الأخيرة أن العالم كله متجه إلى أحكام الجغرافيا السياسية "الجيوبوليتيك" أو سياسة المكان، حيث أصبح المكان مجالاً لنزع السيادة وتثبيتها، ومجالاً لما يجري من صراعات في عالم اليوم على الحدود والمياه والثروات الطبيعية، وكذلك على الهُوية والاعتراف والسيادة والاستقلال.

فمنذ التسعينيات وجدنا في ظل هذا النظام دولاً مستباحة، ودولاً مستبيحة بامتياز، ونشوء واقع أمريكي للعالم، لا ترى فيه سوى سيادة الولايات المتحدة الأمريكية على الغير، فضلاً عن دولٍ تتهاوى، ونهايات تبزغ، واستيقظ أعضاء المجتمع الدولي، بعد سنواتٍ قليلة من انهيار الاتحاد السوفياتي والنزعة الشيوعية ليجدوا أن العالم يدور في المنطقة الوسطى بين الانتهاء والابتداء(1).

وعليه فسوف تكون المعادلة: إن سيادة دولة ما على شعبها في نطاقٍ جيوسياسي ما، سيترتب عليها في حالٍ من الأحوال مفارقة عن مصالح الولايات المتحدة، لم

(1) أحمد بن ناصر، القانون الدولي المعاصر ومفهوم السيادة الوطنية، بحث غير منشور، قُدم لأعمال الندوة العلمية (حق الشعوب في التعويض عن حقبة الاستعمار)، طرابلس ليبيا، 2007، ص 12.

يبتدئ بعد نهاية الحرب الباردة، ولا بعد تسونامي 11 سبتمبر[1]، وإنما مع غيثٍ من الشعور الأمريكي بأن العالم آيلٌ (في ظل النظام العالمي الجديد)، إلى الانضواء تحت ظلال الدولة المخلصة العظمى.

وتميز هذا النظام كذلك بظهور تحوّل عميق في صيغة منظومة الأمم المتحدة وميثاقها، نتيجة لحفر الإدارات الأمريكية المتعاقبة بعد الحرب الباردة على هاتين الآليّتين: الإقناع والإجبار، مجرى تعاملها مع الأمم المتحدة، وكانت قمة الألفية المنعقدة في خريف 2000 مثالاً صارخًا على التحول العميق في صيغة المنظمة وميثاقها، وبخاصة لجهة التبدّلات التي طرأت على مفهوم السيادة، وتشريع حسم الصراعات تحت شعار ما سمّي بـ (التدخل الإنساني)[2].

ولعلّ سائلاً يتساءل: كيف تتعاطى الولايات المتحدة الأمريكية مع سيادة الدول في ظل النظام العالمي الجديد، والذي تأتي هي على رأس دُعاته؟

إن الولايات المتحدة الأمريكية تتعاطى مع سيادة الدول على ما يشبه الانفصال والاتصال، وهي ثنائية أريد منها وضع سيادة الدول ضمن السياق الذي يوفر

(1) لقد شكلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر سنة ألفين وواحدٍ، وهي حادثة تفجير برج التجارة العالمية، ومقر وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون)، حدثًا بارزًا في محيط العلاقات الدولية، تغيرت على ضوئه العديد من المفاهيم، وأعيد بعده تنظيم العلاقات الدولية بين كثير من الدول، وكان هذا الحدث بمثابة نقطة فاصلة في تاريخ العلاقات الدولية، فهو بحقٍ يعد زلزالاً في هذا المجال.

(2) يعد التدخل الإنساني، والذي يأتي تحت مسمى التدخل لأسباب إنسانية، أو من أجل حقوق الإنسان، أو تحت أي ذريعة أخرى من مظاهر النظام العالمي الجديد، والذي أصبح يُهدد سيادة الدول واستقلالها، ويمثلُ خرقًا للمبدأ العُرفي الراسخ في مفهوم العلاقات الدولية، وهو مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وللمزيد، انظر: ما سيأتي عند الحديث عن المظهر القادم من مظاهر النظام العالمي الجديد.

للولايات المتحدة الأمريكية غطاءً لتبني اتفاقيات ثنائية تكسبها شرعية للتدخل وتوسعة نفوذها في دول العالم، وتعاطيها بتلك الصورة مع سيادة الدول يظهر من ناحية أخرى من خلال تعطيلها لفاعلية القوانين التي تشكل موانع في وجه استراتيجيات السيطرة المفتوحة، ولقد تبلور تعاطيها ذلك تدريجيًا على امتداد عقد من نهاية الحرب الباردة، وهو ما أدى في النهاية إلى ترسيخ مفهوم الإمبراطورية الأمريكية الناشئة[1].

وباتت سيادة الدول في ظل النظام العالمي الجديد مهددة بجملة من المخاطر، وصار يُخشى على مستقبل السيادة الوطنية، وخصوصًا بعد استباحتها من المؤسسات الدولية الراعية للشرعية الدولية، ونتحدث عن هذه الأمور تباعًا كما يلي:

- **المخاطر المهددة لسيادة الدول**:

إذا ما بحثنا في ظل هذا النظام العالمي الجديد، عن المخاطر التي تهدد مضامين سيادة الدول على الصعيدين الداخلي والخارجي، فسنجد أن من أبرزها انتهاك سيادة الدولة، ونقل السيادة، الاعتداء على السيادة، اغتصاب السيادة، وخرق السيادة، والتنازل عن السيادة، وفقدانها، وربما تصادم السيادات داخل الأمة الواحدة المجزأة كالأمة العربية، والكورية، ... إلخ.

وكذلك المعاهدات والوعود السياسية الباطلة، والاستعمار، والاستعباد، والحروب، والنزاعات الطائفية والإثنية، والفوضى، والفساد، والحروب الأهلية، وغير ذلك.

ولنا أن نستنتج بأن المحرك الأساس لهذه المخاطر هو القوى المتغلبة بالسلاح والمال والسلطة، ولقد تحكمت هذه القوة بالعلاقات الدولية، عبر التأريخ السياسي

(1) المصدر السابق نفسه، الصفحة نفسها.

الطويل للإنسانية، وقضت بفرض إرادة الدول القوية ونفوذها وسيادتها على الدول الأضعف، تأمينًا لمصالح الدول الأقوى اقتصاديًا وثقافيًا[1].

وفضلاً عن ذلك فإن تلك القوى المتغلبة تتبع سياسة الأمر الواقع، حيث يثبت عصر العولمة استغلال الولايات المتحدة الأمريكية قواها العسكرية (غير المنضبطة)[2] في استباحة حقوق الدول، واغتصاب سيادتها، والتغلب عليها، واستعمارها، واستعبادها، وتغيير حدودها، والعبث بتراث تلك الدول، ونهب خيراتها.

إن هاتيك المخاطر لا تزال قائمة، فمن خلال القوى المتغلبة في محيط العلاقات الدولية مثلاً، رسمت خريطة العالم اليوم على أسس الأمر الواقع طبقًا لمصالحها، ونقضًا لمبادئ الأمم المتحدة، فالقوى المتغلبة قد أوجدت دولاً لم تكن قائمة، وألغت أخرى كانت موجودة وتتمتع بالسيادة، وعطلت سيادة ما يعرف بالدول النامية "دول الهامش"، ضاربة عُرض الحائط بكل المبادئ والقيم الدولية المقررة في القانون الدولي[3].

وتنعكس هذه المخاطر دون أدنى شكّ سلبًا على حقوق الدول الضعيفة، فهي لا تكترث لسيادة أي دولة وحريتها، ولذا فإن كل دولة تريد أن تحيا، وتتمتع بالسيادة الدولية، عليها أن تستعد للعراك الدولي بقوتها الذاتية من أجل حماية مصلحتها

(1) أحمد بن ناصر، سابق الإشارة، ص 13.

(2) نقصد بالقوة العسكرية غير المنضبطة للولايات المتحدة الأمريكية ذلك الاستخدام العشوائي للقوة والتهديد باستخدامها، بالمخالفة للمبادئ والأعراف الدولية، وإنما تلبية لمصالح وأطماع تلك الدولة الإمبريالية.

(3) من ينظر إلى الواقع المعيش فإنه سيلحظ انتهاك سيادة أفغانستان، والاعتداء على العراق وسيادته، والتدخل في الشؤون الداخلية للسودان، وبالمقابل عدم التجرؤ على إدانة الكيان الإسرائيلي، وهذا طبعًا لا يتم وفق مبادئ وقواعد القانون الدولي، وإنما على أساس القوى المتغلبة التي لا زالت تحرك العلاقات الدولية، وتتعاطى معها وفق ما يخدم سياستها ومصالحها.

وسيادتها، فالدول الضعيفة لا يمكنها التغلب على منطق القوى المتغلبة إلا بقوةٍ متغلبة أقوى، تحفظ فيها حياتها، وتفرض بها إرادتها، وتُثبت بموجبها سيادتها الوطنية، وتحتل مكانها اللائق بها في منظومة الدول التي تتعاطى مع بعضها بعضًا على مبادئ المساواة، والاستقلال، والحرية، والسيادة الوطنية.

وبإيجازٍ فإن المخاطر التي تُهدد مضامين سيادة الدول، إضافة إلى الأخطار الداخلية والخارجية، هو ضعفها في الدرجة الأولى، فكل دولة تريد أن تكون سيادتها محترمة، فلا بدّ أن تعتمد على مبادئ القوة في مظهرها الروحي، وبدون ذلك فلن تكون هناك سيادة حقيقية للدولة.

• **مستقبل سيادة الدول**:

تتوزع المخارج التي يتوقعها الباحثون اليوم حول السيادة الوطنية، في ظل النظام العالمي الجديد، بين أربع سيناريوهات هي[1]: استمرار السيادة، الحكومة العالمية، اختفاء السيادة، وتفكيك السيادة، وجميعها ذات أثر سيءٍ على الدول الضعيفة.

1- استمرار السيادة: ويعني أن تستمر السيادة مع بقاء الدول ذاتها، مع الإشارة إلى أن أقصى ما يترتب على هذه السيادة من التطورات الجارية في النظام الدولي، هو استهداف الوظائف أو الأدوار التي تقوم بها الدولة دون القدرة على المساس بمقوماتها الأساسية، أي تلك المرتبطة بواقع الأمة شعبًا وبيئة طبيعية.

2- يراهن بعضهم على إقامة حكومة عالمية، من خلال تنازل الدولة الوطنية عن سيادتها لصالح حكومة عالمية منبثقة من نظامٍ عالمي ديمقراطي.

(1) للمزيد حول هذه السيناريوهات المتوقعة بشأن مستقبل السيادة الوطنية، انظر: أحمد بن ناصر، سابق الإشارة، ص 13-14.

3- ويراهن آخرون على اختفاء السيادة، وترتكز توقعاتهم على اختفاء الدولة القومية ذاتها، أي على زوال الفكر القومي القائم على وُجود الأمة، ليحل مكانها ما يسمى بالشركات المتعددة الجنسية، التي سيكون دور الدولة فيها خدمة المصالح المسيطرة للشركات الدولية العملاقة الاحتكارية.

4- تفكيك السيادة، ويراهن أصحابها على تفكيك الدول الضعيفة وتجزئة سيادتها، وهذا أمر سهل على الدول القوية تحقيقه، والأصعب على الدول الضعيفة مقاومته، ويتم هذا التفكيك عبر الحروب الأهلية، والنزعات الانفصالية، بحيث تتحول إلى دويلات فاقدة لمعاني السيادة الحقيقية، وخاضعة لهُويّات سلالية، أو ثقافية، أو طائفية، أو إثنية، أو عنصرية، وتستخدم هذه الدويلات في النهاية كأدوات طيّعة في خدمة مصالح الدول القوية وإرادتها، وللأسف (القانوني) سوف يرتكز التفكيك على قرارات الشرعية الدولية، التي أعطت الصفة القانونية لهذه الحالة الشاذة في العلاقات الدولية، كما سوف تستند على المعاهدات، والوعود السياسية الباطلة قانونيًا، لأنها تشكلُ تعديًا وخرقًا للسيادة التامة للدول.

- **استباحة السيادة بقرارات الشرعية الدولية (أمثلة من قرارات مجلس الأمن):**

تكشف الممارسات الدولية الحالية، على قبول استباحة السيادة الوطنية، رغم أنها تمثل السلطة العليا للدولة في إدارة شؤونها، وذلك من خلال مجلس الأمن الدولي، الذي من المفترض أن يدافع عن هذه السيادة، فقد أصبح بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر سنة ألفين وواحدٍ، المجسد لهذه الحالة، وهذا ما سبّب ضررًا دائمًا للمفهوم الحقيقي للسيادة في عيون الساسة والقانونيين، وحتى لا نكون نظريين، رأينا أن نقف عند بعض الحالات التي بدا فيها مجلس الأمن مقوّضًا لتلك السيادة، وشلّ قدرة الدولة كوحدة سياسية مستقلة على التصرّف بحرية كاملة، ومنها القرار رقم (1559) لسنة 2004، الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 5028 المنعقدة في

الثاني من سبتمبر 2004، الخاص بسحب القوات الأجنبية من لبنان[1]، في إشارة إلى القوات السورية، وقد تضمن العديد من الأفكار التي تعكس تدخلاً مباشرًا في مسألة السيادة الوطنية للبنان، فمثلاً دعا القرار المشار إليه إلى إجراء انتخابات رئاسة "حرة ونزيهة"، وطالب المجتمع الدولي باحترام سيادة لبنان بشكلٍ كامل، وسلامة أراضيه، ووحدته واستقلاله السياسي، كما يتضح ذلك من نص حيثيات مقدمة القرار ومختلف مواده[2].

ولقد اعترض لبنان على مشروع هذا القرار، فقبل التصويت عليه طالب مندوب لبنان في الأمم المتحدة من مجلس الأمن سحب مشروعه، باعتباره يشير إلى الانتخابات الرئاسية في لبنان، مما يُعتبر تدخلاً في شؤون الدولة الداخلية، ومسًّا بسيادتها[3].

---

(1) صوت لإصدار هذا القرار عدد تسعة أعضاء من مجلس الأمن الدولي، وهو العدد المطلوب لتمرير القرار.

(2) ينص هذا القرار في مواده التالية: 1- يؤكد مجددًا مطالبته بالاحترام التام لسيادة لبنان، وسلامته الإقليمية، ووحدته واستقلاله السياسي، تحت سلطة حكومة لبنان وحدها دون منازع في جميع أنحاء لبنان، 2- يطالب جميع القوات الأجنبية المتبقية بالانسحاب من لبنان، 3- يدعو إلى حل جميع الميليشيات اللبنانية، وغير اللبنانية ونزع سلاحها، 4- يؤيد بسط سيطرة حكومة لبنان على جميع الأراضي اللبنانية، 5- يعلن تأييده لعملية انتخابية حرة ونزيهة في الانتخابات الرئاسية المقبلة، تجرى وفقًا لقواعد الدستور اللبناني الموضوعة من غير تدخل أو نفوذ أجنبي، 6- يطالب جميع الأطراف المعنية بالتعاون تعاونًا تامًا وعلى وجه الاستعجال مع مجلس الأمن، من أجل التنفيذ الكامل لهذا القرار، ولجميع القرارات ذات الصلة بشأن استعادة لبنان لسلامته الإقليمية، وكامل سيادته واستقلاله السياسي.

(3) علّق مندوب لبنان في الأمم المتحدة على بعض فقرات مشروع القرار بقوله: إنه لا توجد في لبنان ميليشيات، وإنما توجد مقاومة وطنية ولبنانية، تأسست بعد الاحتلال الإسرائيلي، مؤكدًا بأن سلطة الحكومة اللبنانية مبسوطة على كل مناطق لبنان عدا المناطق المحتلة.

والحقيقة أنه ليس من حق مجلس الأمن (ولا الجمعية العامة للأمم المتحدة)، أن ينصّب أيًا منهما نفسه مصدرًا لتقرير سيادة الدول، أو شرعية الحكومات، فمثل هذا التصرف مخالف لميثاق هيئة الأمم المتحدة، والقوانين الدولية التي تقرر أن سيادة الدول وشرعية الحكومات، هو من حق شعوبها وحدها، هذا في الوقت الذي دعا فيه قرار مجلس الأمن المشار إليه سلفًا إلى أن تكون انتخابات الرئاسة التي ستجرى في لبنان "حرة ونزيهة"، وفق القواعد الدستورية اللبنانية القائمة دون تدخلٍ أجنبي، ودعا إلى احترام سيادة لبنان بشكلٍ كاملٍ، وسلامة أراضيه، ووحدته واستقلاله السياسي، وسحب جميع القوات الأجنبية من أراضيه.

وبمثل ذلك يجب أن يقرأ القرار رقم (1593)، لسنة 2005، الصادر عن مجلس الأمن بشأن المقاضاة عن جرائم الحرب في دار فور بالسودان، باعتباره أيضًا تدخلاً في الشأن الداخلي للسودان، وعدوانًا على مبدأ سيادة الدولة والشعب، ومخالفة صريحة لميثاق الأمم المتحدة، حيث إنه قام بإحالة المشتبه فيهم بارتكاب جرائم حرب في إقليم دار فور بالسودان إلى المحكمة الجنائية الدولية الدائمة.

ومن الأمثلة الأخرى على استباحة السيادة الوطنية باسم الشرعية الدولية، حالة العراق، التي كان فيها المجلس يصدر باسم الأمم المتحدة قرارات بمعدل كل شهر منذ سنة 1990[1]، وتعلقت بخرق فظيع لسيادة العراق، لأنها كرّست لفرض العقوبات،

(1) كانت أزمة الخليج سنة 1990 بداية لتلك العودة التي انتهجت نمطًا جديدًا يطوي صفحة الحرب الباردة، ويُغلب لغة المصالح لأعضاء مجلس الأمن الذين يتمتعون بحق العضوية الدائمة (الخمسة الكبار)، إذ إن تلك الأزمة أرست أساسًا راسخًا لتعاون فعال بين الأعضاء الدائمين، يؤمن الحد الأدنى من المصالح الكبرى لدول المجلس، وتجلى في أسلوب إدارة الأزمة العراقية لأكثر من اثني عشرة سنة، فُرض خلالها حصار قاسٍ، وعمليات تفتيشٍ متكررة، وانتهت بغزو العراق واحتلاله.

وعدم رفعها، رغم ما انطوت عليه من تعسّف وظلـم، وتنـاقض صـريح وواضـح مـع أهداف ومقاصد هيئة الأمم المتحدة، ومع المعايير الدولية لحقوق الإنسان[1].

وبعد احتلال هذا البلد سنة 2003، حددت إدارة بوش نهايـة 30 يونيـو 2004 تأريخًا لـ (نقل السيادة للعراقيين)، ومـن المعلـوم أن ذلـك تم مـن خـلال قـرار مجلـس الأمن الدولي رقم (1546) سنة 2004، في جلسته رقـم 4987 المنعقـدة في 8 يونيـو 2004، وقد نصت مادته الأولى علـى: (تـشكيل حكومـة ذات سـيادة للعـراق، تتـولى كامل المسؤولية والسلطة بحلول 30 يونيـو 2004، لحكـم العـراق، مـع الامتنـاع عـن اتخاذ أي إجراءات تؤثر على مصير العراق، فيما يتجاوز الفترة المؤقتة المحـدودة، إلى أن تتولى حكومة انتقالية منتخبة مقاليد الحكم).

ولقد أُعتمد هذا القرار نتيجة لهزائم قوات الاحتلال التي اضطرت تحت ضـربات المقاومة الشرسة إلى التلويح بشعارٍ كـاذب وخـادع، في محاولـة مـن الولايـات المتحـدة الأمريكية للخروج من المستنقع العراقي الذي وضعتها فيه المقاومة العراقية الباسلة.

إن ذلك التأريخ مهم جدًا في مسألة (نقل السيادة للعـراقيين)، ممـا سيـصبح معـه للعراق (حكومة ذات سيادة)، ولن تكـون هنـاك قـوات احـتلال، بـل سـتكون هنـاك (قوات متعددة الجنسيات)، موجودة بطلب من هذه الحكومـة لمـساعدتها علـى محاربـة الإرهاب، وحفظ الأمن، ... إلخ.

بل إن هذه الحكومة ذات السيادة بحسب بوش طبعًا (بإمكانها) متى أرادت ذلـك أن تطلب من هذه القوات مغادرة العراق فورًا تجسيدًا لسيادتها[2].

(1) انظر مثلاً: القرار رقم (1538)، لسنة 2004.

(2) إلا أن هذا الأمر لم يحدث إلى يومنا هذا مما يكرس شرعية قانون القوة، لا شرعية قـوة القـانون، وتظل إشكالية التنظير والممارسة حجر عثرة في طريق تنظيم المجتمع الدولي.

ومعلوم أن مجلس الأمن قد أصدر تلك القرارات دون موافقة الدول المعنية، صاحبة الشرعية (نظريًا) في اللجوء إلى هيئة الأمم المتحدة في حال الاعتداء على سيادتها، أو احتلال أراضيها، وعادة ما يتم وضع مشروعات تلك القرارات بمبادرة أمريكية، أو فرنسية، أو بريطانية، أو منهم جميعًا، وتأتي ضد الموقف الرسمي للدول من خلال تصريحات يدلي بها ممثليها الشرعيين الدستوريين، المعترف بهم من مجلس الأمن الدولي نفسه.

إذن، ثمة مشكلة مبدئية تتعلق بحدود صلاحية مجلس الأمن حين تصل تلك الصلاحية، إلى حد اتخاذ قرارات تعسفية بحق شرعية سيادة الدول على أراضيها، فهذه القرارات تمثل سابقة نادرة على انتهاك ميثاق الأمم المتحدة، الذي يُخضع موضوع ممارسة السيادة من حيث المبدأ إلى دساتير الدول، وسياساتها الداخلية، وإدارات ممثلي شعوبها، وليس لهيمنة مجلس الأمن.

ومن ثم فليس من حق مجلس الأمن ولا من اختصاصاته، الحلول مكان الدول، أو استلاب صلاحياتها الدستورية منها، ومن شأن تدخل المجلس بهذه الصورة أن يؤدي إلى فوضى عالمية، وإلى هيمنة قبضة من الدول الكبرى على مصائر الشعوب[1]، وبالتالي إسقاط منظمة الأمم المتحدة، وميثاقها الذي يحظى بالإجماع العالمي، ويجعل من موضوع سيادة الدولة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية شرطًا للعلاقات الدولية.

ومهما يكن من أمر، فإن قرارات مجلس الأمن في ظل النظام العالمي الجديد تتناقض وبوضوح مع ميثاق الأمم المتحدة بشأن سيادة الدول، وللأسف فإنه ينص في

(1) لا يفوتنا التذكير هنا بأن من بين المبادئ التي تحكم العلاقات الدولية، مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها السياسي، وكذلك مصيرها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، انظر: ما سيأتي عند الحديث عن المبادئ المنظمة للعلاقات الدولية.

كلٌّ منها على مبادئ تستند على هذه الوثيقة الدولية، ويبني على ذلك موقفه وحيثياته وتبريراته، ولكنها في الحقيقة قائمة على ما يسود من موازين القوة في العلاقات الدولية، وإلى الفوضى البنّاءة التي لا تترك مسوغًا لبقاء هيئة الأمم المتحدة، وتجعل منها هيئة عليلة، وميثاقها أضحوكة أو مهزلة دولية.

المظهر الثاني:

مأزق التدخل الإنساني، أو التدخل لأجل حقوق الإنسان:

يعد من المبادئ الراسخة في القانون الدولي العام، بل ومن القواعد الآمرة في هذا الأخير، مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهذا المبدأ يوحي للوهلة الأولى بأنه لا يجوز التدخل في أي مسألة، طالما أنها شأن داخلي لدولة ما، فما مدى تطبيق هذا المبدأ في ظل النظام العالمي الجديد؟

لا يختلف الأمر كثيرًا بالنسبة لخرق هذا المبدأ باسم الشرعية الدولية، كما هو الشأن في خرق السيادة الوطنية واستباحتها.

حيث إن "الحق في"، أو "واجب التدخل"، يحتل اليوم اهتمامًا بالغًا لدى دعاة النظام العالمي الجديد، بل إنه منذ فترة من الزمن تجاوز الإطار المحدود للدوائر الدبلوماسية، والأوساط الأكاديمية، لينتشر عبر وسائل الإعلام في تسمياتٍ شتى، كالتدخل الإنساني، والتدخل لأسباب إنسانية، ومن أجل احترام حقوق الإنسان، ...

لقد أصبح المصطلح أشبه ما يكون بـ (موضة) هذا النظام العالمي، فماذا يعني بالتحديد؟

ومحاولة لإلصاقه بالقانون الدولي، صرح مارك آيسكنز عندما كان وزير خارجية بلجيكا، صبيحة إصدار مجلس الأمن قراره رقم (688)، الخاص بالوضع الداخلي في العراق: (نحن في لحظة انتقالية بالنسبة للقانون الدولي، والعلاقات الدولية، ... إنه انطلاقًا من قانون مُجدد يمكننا أن نفسر التدخل على أنه "حق"، بل وأيضًا على أنه "واجب")[1].

(1) باتريك هارمن وآخرون، سابق الإشارة، ص 211.

بل إن وسائل الإعلام مؤخرًا قد نعتت قرار مجلس الأمن رقم (794)، الذي يسمح للدول باللجوء إلى كل الوسائل الضرورية لضمان وصول المعونة الإنسانية للصومال بأنه: (تحقيق ملموس للحق في التدخل الذي لم يحصل على صيغة قانونية محددة في أي مكان)[1].

وفي هذا الصدد فإن القانون الدولي التقليدي، الذي أُسس على أن يعطي لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأولوية على كل تصرفٍ قانوني دولي، سيصبح غير ملائم للاهتمام الجديد الذي يشغل بال المجتمع الدولي، وإن ما كان سائدًا في العلاقات الدولية من احترامٍ لسيادة الدولة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، هو وليد المرحلة الثنائية القطب، والحرب الباردة، وأن ذلك يتجه نحو الاختفاء (في ظل النظام العالمي الجديد)، ليحل محله الحق في التدخل، الذي سيكون عمومًا لكل الدول في حالة الانتهاك الخطير لحقوق الإنسان[2]، ومأساوية الوضع الإنساني، في أي مكان يحدث ذلك، ولا يمكن للحدود الوطنية أن تقف عقبة في وجه المساعدة الإنسانية، التي أصبحت ذات بُعد كوني.

(1) المصدر السابق نفسه، ص 212.

(2) يثير موضوع الانتهاك الخطير لحقوق الإنسان، أو مأساوية الوضع الإنساني العديد من الإشكاليات، إذ ما هو الانتهاك الخطير؟ ومن يحدد درجة الخطورة؟ وعلى أي أسس أو معايير يمكن تحديد الانتهاك الخطير؟ اللهم إلا إذا سلمنا بأن الوضع في دار فور يعد انتهاكًا خطيرًا يوجب على المجتمع الدولي التحرك، في حين لا تمثل الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الفلسطينيين، والمذابح التي ترتكب في غزة من حينٍ لآخر انتهاكًا خطيرًا، تلك هي سياسة الكيل بمكيالين، وأسس النظام العالمي الجديد بالقطبية الأحادية، ونزعة الاستعلاء بالقوة في العلاقات الدولية.

وفي هذا الإطار يمكن التوكيد على ما يلي:

- القانون الدولي يُجبر مجمل الدول على أن تنشئ وتحافظ على نظام إنساني دولي، وهي فكرة متضمنة أصلاً في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1945[1].

- لا يمكن اعتبار المساعدة الإنسانية تدخلاً لأنها تترجم احترامًا للالتزامات العامة في مجال حقوق الإنسان، أكثر منه استنادًا أو انتهاكًا للقانون الدولي.

- هذه المفاهيم العامة قد تم تطبيقها بواسطة أجهزة منظمة الأمم المتحدة في أوضاع انتكاب سكان ضحايا لصراعات، أو لكوارث طبيعية، أو في زمن الحرب.

- يجب على الدولة التي يوجد على أراضيها هذا الوضع التراجيدي في ظروف معينة أن تقبل الإسعافات الإنسانية الخارجية، والتي هي من بين العلاقات الودية بين الدول، ويتم ذلك تحت إدارتها وإشرافها.

- وأخيرًا واجب المساعفة الإنسانية يترجم بالنسبة لمجمل الدول بإمكانية توصيل مساعدة إلى السكان الضحايا، وبالنسبة لحكومة هؤلاء السكان بالإلزام بقبول هذه المساعدة، إذا اقتضت الظروف ذلك.

وهكذا فإن القانون الدولي يحبذ ويشجع التحرك الإنساني، ولكن ليس هو التدخل الذي لا ترتضيه العلاقات الدولية، حيث إن النقاط سالفة الذكر لا تنطبق كما هو واضح إلا على التدخلات غير المصحوبة باللجوء إلى القوة، إذ لا تنطبق على

(1) يتضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بصورة غير مباشرة، حق كل إنسان في المساعفة والإغاثة الإنسانية، وذلك من خلال نص المادة الثامنة والعشرين، حيث جاء فيها: (لكل شخص الحق في أن يسود العالم نظام تستطيع فيه الحقوق والحريات الموجودة في هذا الإعلان أن تجد لها فاعلية).

المراقبة الجوية التي تنظمها الولايات المتحدة الأمريكية تحت خط عرض (32)، فوق أراضي العراق، فالقرار رقم (688) الذي تبرر به الولايات المتحدة الأمريكية هذه المراقبة، لا يسمح بانتهاك المجال الجوي لدولة ذات سيادة، كما لا يسمح أكثر بإسقاط الطائرة العراقية الذي تم في ديسمبر 1992، فمثل هذه الأعمال حتمًا وإن استلهمت بعض الاعتبارات لا تستند على أي أساسٍ من القانون الدولي، ولا صلة لها بالمشروعية، إلا إذا تمت تحت إطار النظام العالمي الجديد الذي تنادي به الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها، ظاهره فيه الرحمة، وباطنه من قبله العذاب[1].

لذلك فإن الحق في التدخل، ليس مفهومًا مبتكرًا، فلا يعدو كونه تلعيبًا جديدًا لبضاعة قديمة كنا نعتقد أن زمنها ولّى، وسواء أطلق عليه اسم التدخل الإنساني، أو الحق في التدخل، أو التدخل من أجل حقوق الإنسان، فإن ذلك لا يمكن أن يُضفي عليه الصبغة القانونية، فالتدخل المسلح هو انتكاسة في مجال العلاقات الدولية، وغالبًا ما تكون الاعتبارات الإنسانية ليست هي الدوافع الوحيدة والحقيقية للتدخل المسلح، فلا يمكن للدوافع الإنسانية في رؤية الدول الكبرى أن تزن الكثير، في مقابل الدافع الجغرافي، والسياسي، في ظل النظام العالمي القائم اليوم[2].

ومن جهة أخرى، ومن نافلة القول أن نذكر أن أكثر الانتهاكات في المجال الإنساني فداحة، لم تُثر أي رد فعلٍ من جانب من ينصبون أنفسهم حماة، ودعاة لتطبيق الحق في التدخل.

(1) على سبيل المثال، انظر: قرار مجلس الأمن رقم (688) سنة 1991 بشأن دعوة العراق فتح أراضيها.

(2) من ذلك مثلاً سلبية الدول الغربية أثناء الإعداد لإبادة كان ضحيتها الشعب الكمبودي، وبلا تحفظ للتحرك الفيتنامي، وللمزيد، باتريك هارمن، سابق الإشارة، ص 243.

وبالمقابل فإن التدخلات الإنسانية سببت من الضحايا أكثر مما حاولت تفاديه، ففداحة الثمن الذي دفعه الفيتناميون أثناء الحملة الصليبية التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية باسم الدفاع عن الديمقراطية.

وبالطريقة نفسها في بنما راح آلاف المدنيين ضحية لذلك التدخل، ونستشهد هنا بعبارة كتبت في مقالٍ سنة 1948 عن ما يسمى اليوم بـ (الحق في التدخل)، جاء فيها: (تلعب المصلحة غالبًا، إن لم يكن دائمًا، دورًا ضخمًا في تمهيد الطريق النزيه للأدعياء)[1].

ويكفي بوجهٍ عام أن نعود إلى القرن التاسع عشر، لنلاحظ عملية تنظيم العلاقات الدولية، التي كانت نتيجة لتعميم الحق في التدخل، فهل هذا هو النظام العالمي الجديد المقترح؟!

وفي آخر الأمر، تتلخص المشكلة اليوم في إجراء مفاضلة واختيار ما بين (نظامٍ إنساني عالمي جديد)، تنظمه وتتقنه هيئة الأمم المتحدة، مع ما لدينا عليها من مآخذ، و (الحق في التدخل)، يُترك ممارسته إلى تقدير كل دولة من الدول القوية على حدة، ويؤدي تطبيقه إلى أن يصبح النظام العالمي الجديد، مجردة صورة، أو نسخة كربونية من السياسة الأمريكية[2].

(1) باتريك هارمن، سابق الإشارة، ص 243.

(2) بالنسبة لرأينا الخاص حول مسألة الحق في التدخل، فإننا نرى رفضه لأكثر من سبب، فأولاً: لا يستطيع دعاة الحق في التدخل، أن يقدموا تعريفًا متماسكًا لهذا الحق، إذ إن المعايير التي يقترحونها لا يمكن تنفيذها عمليًا، وثانيًا: يفتح هذا الحق الباب أمام الدول الكبرى لتجد ممرًا تحقق من خلاله مصالحها، وأطماعها، وثالثًا: سيكون الحق في التدخل ميدانًا خصبًا لتنفيذ سياسة الكيل بمكيالين.

المظهر الثالث:

الاستعمار بصوره المختلفة

كلمة المستعمر بكسر الميم كانت تعني في القرن السادس عشر المزارع الذي يزرع أرضاً مقابل أجر يدفعه، ثم استعملت في القرن الذي يليه للدلالة على الاستيلاء على أرضٍ أو على نتيجة ذلك العمل، كما دلت كلمة المستعمر في القرن الثامن عشر على الشخص الذي يسكن مستعمرة، وبعد ذلك صارت كلمة استعماري تطلق على الشخص الذي يدافع عن استعمار فرنسا للجزائر[1].

والاستعمار بالمفهوم الموسع هو غزو دولة لأخرى بغية الاستيطان فيها والسيطرة عليها ونهب خيراتها، وسلب ثرواتها، وهذا ما حصل للدولة الليبية حقبة الاستعمار الإيطالي المؤلم[2].

إذن فالاستعمار يستلزم احتلال أراضٍ واستقطاب البلد المحتل، كما وجدت أنواع من المستعمرات كالمستعمرات التجارية، ومستعمرات الاستغلال التي كانت تجلب منها مواد محلية إلى البلد المستعمَر بفتح الميم.

وقد تضمنت الظاهرة الاستعمارية في جميع الحالات فرض سيطرة ذات أبعاد اقتصادية، وثقافية، وسياسية ينجم عن ذلك وضع نظام سياسي يُخضِع المستعمَر للمستعمِر ويفرض حضارة ولغة ودين المستعمِر عبر آليات مؤسساتية ترتبط بجوهر نظام الحكم.

(1) خديم محمد سعيد امباكي، الاستعمار وآثار ومبررات التعويض وأشكاله، بحث غير منشور، ص2.

(2) عبد السلام جمعة زاقود، الاعتذار الإيطالي الأبعاد والدلالات، مقال منشور بصحيفة المرقب، العدد 193، ص4.

والفكر الاستعماري في بداياته كان دينياً مع حدوث الاكتشافات الأولى وما تلاها من السيطرة على أقاليم العالم، بل كان العامل الديني بارزاً في البداية كما يدل عليه قول البابا الإسكندر السادس في 1492، حيث قال: "القانون الكاثوليكي، والدين منتشران في كل مكان ومطبقان ... ويتم إخضاع الأمم غير المتحضرة وفرض الدين عليها".

ويرى سيبلوفيد أن السيطرة الاستعمارية واجبة، وأن الحروب التي تشن على الشعوب عادلة، وكان يعتقد من جهة أخرى أن هناك رجالاً حكم الله عليهم بالدونية وأن ذلك شأن الشعوب المستعمرة التي كان يصفها بأنها متوحشة بطبيعتها، وبالتالي فهي قابلة للاسترقاق والاستعمار من طرف الأمم الأكثر رقياً وتقدماً"[1].

والاستعمار بمختلف المسميات، استعمار الأمس، احتلال اليوم (الاحتلال الأمريكي للعراق مثلاً)، أو مسمى آخر مستقبلاً يأخذ أساليب وأنماطاً عدة كالتجارة وهي عامل مهم في التوسع الاستعماري، يقول مونتسكيو "الغرض المنشود من المستعمرات هو ممارسة التجارة بشروط أحسن، مما يمكن فعله مع الشعوب المجاورة التي يتم تبادل المنافع معها، وإذا كان المستعمر وحده هو المخول للتفاوض مع المستعمَر، فذلك لأن الهدف من العملية الاستعمارية هو تطوير التجارة لا تأسيس مدينة أو إمبراطورية"[2].

كما إن التنصير يعد أيضاً وسيلة من وسائل الاستعمار وأسلوباً من أساليبه[3].

أما عن الآثار التي تنتج عن الاستعمار فإنها بحسب المجال الذي تكون موجهة له، فآثار الاستعمار في المجال الثقافي تتمثل في:

---

(1) خديم محمد امباكي، سابق الإشارة، ص3.

(2) المصدر السابق، ص5.

(3) جوزيف كيزيربو، تاريخ أفريقيا السوداء، باريس، فرنسا، 1978، ص439.

سرقة مواد ثقافية كالتحف والمخطوطات والتماثيل ... الخ.

تدمير الثقافة الأصلية والقضاء على هُويّة البلد المستعمر (القيم، المعتقدات، اللغة ...).

فرض ثقافة الدولة المستعمِرة، وإيجاد جيل يتنكر لقيمه وثقافته.

وآثار الاستعمار في مجال التعليم فنشير إلى النهج الذي انتهجه الاستعمار الفرنسي في غرب أفريقيا، حيث انتهج سياسة تأرجحت بين العداء السافر ومحاولة الاحتواء، وأسفرت عن إصدار عدة قرارات كان الهدف منها محاصَرة التعليم الإسلامي بفرض قيود وشروط تعسفية، على استمرار عمل المدارس الموجودة، وفتح مدارس جديدة، لكن هذه السياسة لم تنجح في صرف المسلمين عن التعليم الديني[(1)].

وفي المجال الاجتماعي حرص الاستعمار على تقديم تسهيلات وامتيازات كبيرة للكنيسة وأتباعها، وبذل جهوداً لتغيير القوانين والأعراف المأخوذة من الإسلام حتى في مجال الأحوال الشخصية، ولم يسلم المجال السياسي وكذلك الاقتصادي من تبعات الاستعمار.

لكل ما تقدم، فإن الاستعمار بوسائله المختلفة وأساليبه المتنوعة يمثل تهديدًا مباشرًا للعلاقات الدولية، سواء كان ذلك بين الدولة المستعمِرة، والدولة المستعمَرة، أو كان بين جميع أعضاء المجتمع الدولي.

فضلاً عن ذلك فإن الاستعمار قد خلّف الكثير من المشاكل الدولية، كمشكلة الحدود الدولية، التي لا تزال العديد من دول العالم تعاني من ويلاتها، قديمًا وحديثًا، فهي مشكلة تقليدية معاصرة.

(1) مجلة المسلم المعاصر، العدد 29، 1982، ص84.

المظهر الرابع:

استفحال المنازعات الحدودية في العديد من مناطق العالم

تعد مشكلة الحدود الدولية من أعوص المشاكل الدولية، وأعقدها، حيث إنها مصدر رئيس للتوتر الدولي، ونشوء المنازعات والحروب بين الدول، وقد أكد هذه الحقيقة اللورد كرزون في خطابٍ ألقاه سنة 1907 في جامعة أكسفورد حين قال: (إن مشاكل الحدود تعد أهم المسائل بالنسبة لكل وزارة خارجية، من وزارات دول العالم المتحضرة، ذلك إنها تمثل موضوعًا للاتفاقيات والمعاهدات الدولية، في أكثر من أربع مراتٍ على عشر (40٪)، كما إن الدول تعطي لهذه المسائل أهمية خاصة لما لها من أثرٍ كبيرٍ على الحرب والسلم، أكثر من أي عوامل أخرى اقتصادية أو سياسية)[1].

ومن هنا فإن لهذا الرأي قيمته إذا ما نظرنا إلى الكم الهائل من المنازعات الحدودية بين جل دول العالم تقريبًا.

وتزداد قيمة رأي اللورد كرزون إذا نظرنا إلى القارة الأفريقية التي قسّمت بطريقة تحكمية بين الدول الاستعمارية، ودون مراعاة مصالح الشعوب الأفريقية، فلا تكاد تخلو دولة إفريقية من وجود مشاكل على الحدود الدولية (فمثلاً وفي السنوات القليلة الماضية النزاع الليبي التشادي على منطقة أوزو الحدودية).

إن هذا التمزيق الذي قام به المستعمِر بالقوة لهذه القارة، كانت له آثار وخيمة على مستقبلها، ومستقبل دولها وشعوبها، التي تعاني كما أسلفنا من المشاكل الحدودية في العالم المعاصر.

---

(1) نقلاً عن أستاذنا الفاضل: منصور ميلاد يونس، سابق الإشارة، ص 205.

ومن الجدير بالذكر أن القارة الأفريقية ليست وحدها التي تعاني من النزاعات الحدودية، إذ إن كل قارات العالم تعاني دولها من هذه النزاعات[1].

وفي هذا الإطار يقصد بالحد الدولي ذلك الخط الوهمي الذي يفصل بين قطعتين من الأرض إحداهما عن الأخرى، فهو خط من صنع العقل البشري، يفصل ويقسم، ويسمح للمجموعات البشرية بأن تتمايز الواحدة عن الأخرى.

والحد الدولي ضروري لكل دولة، ويتماشى مع تركيبة المجتمع الدولي المتعدد الأطراف، ويعتبر عاملاً لازمًا من أجل المحافظة على الأمن والسلام.

وتحديد الحدود الدولية عملية قانونية تتمثل في تعيين خط الحدود الفاصل بين دولتين، وهو عملية سياسية أيضًا لتحديد المدى المكاني لسلطة الدولة.

وغالبًا ينتج التحديد عن معاهدة دولية، أو عن طريق التحكيم، أو من خلال حكم قضائي.

لذلك فإن تعيين الحد الدولي له أهمية كبرى لاستقلال الدولة، ووجودها، إذ من المعلوم أن الدولة كي تقوم ويعترف بها، لابد أن يكون لها إقليم حتى ولو لم يكن معينًا بطريقة واضحة، شريطة أن تمارس سلطة كافية على هذا الإقليم.

وبالمقابل فإن عدم التحديد يمثل مشكلة دولية، ومصدرًا مستمرًا للنزاع بين الدول، يقول دل فيكيو: (إنه من الضروري أن تكون قطعة الإقليم التي تمتد عليها السلطة القانونية للدولة محددة، إن هذا يبدو أمرًا طبيعيًا، ذلك لأنه لا توجد سلطة سياسية واحدة في العالم، إنما هناك تعدد في الدول، وبدون مثل هذا التحديد فإن

(1) يستثنى من ذلك قارة استراليا لأنها تكون دولة واحدة.

الأنظمة المختلفة ستدخل في حالة نزاع، وسيتعذر عليها أن تمارس بشكلٍ منتظمٍ وظائفها)[1].

ويقول جان دابان: (إن الإقليم يرسم للدولة الحدود، مثل هذه الحدود تقوم على أساس افتراض وجود دول متعددة، وذلك لأنه في حالة افتراض وجود دولة واحدة عالمية، فإن رسم الحدود سيكون مجردًا من كل معنى، ولكن في ظل نظام يتميز بتعدد الدول، فإن تحديد الاختصاصات يفرض نفسه، إذا ما أريد تحاشي المنازعات)[2].

أما عن مبررات التحديد، فتتمثل في:

- **المبررات الداخلية**: حيث يمثل التحديد أداة لتحقيق المساواة بين المواطنين، وهو أداة سياسية تملكها الدولة لتحقيق أهداف وسياساتٍ معينة، كالقيام بمراقبة حدودها، وحماية مواطنيها.

- **المبررات الخارجية**: إذ يعمل تعيين الحدود على خلق أمة متماسكة من خلال بناء دولة مستقلة، وبالتالي يكون تحديد الإقليم علامة وحدة لهذه الدولة.

وكذلك يعد تحديد الإقليم وسيلة للمحافظة على استقلال الدولة، ووجودها أمام أطماع الدول القوية.

ويشترط في تعيين الحدود الدولية، كي تنتج آثارها من أمن، وسلام، واستقلال، الشروط التالية:

1. يجب أن يكون التحديد كاملاً، أي أن يغطي الحد الفاصل كامل الرقعة الجغرافية بين الدولتين المتجاورتين، وإلا فإن احتمالية وقوع النزاع تبقى قائمة.

---

(1) منصور ميلاد يونس، سابق الإشارة، ص 210.

(2) المصدر السابق نفسه، الصفحة نفسها.

2. يجب أن يكـون التحديـد دقيقًـا وواضـحًا، بمعنـى أن لا يكـون بمـصطلحاتٍ عائمة، وغير محددة، يصعب تفسيرها.
3. وأخيرًا يجب أن يكون التحديد مـضبوطًا، ويقـصد بـذلك أن يكـون مطابقًـا للحقيقة على الطبيعة، ومعطياتها الجغرافية.

كل ما تقدم من شأنه أن يحد من المشاكل، والمنازعات الحدودية، وهو ما يتماشـى مع نص الفقرة الثالثة، من المادة الثالثة مـن ميثـاق الأمـم المتحـدة، والـتي تـنص علـى ضرورة: (احترام سـيادة كـل دولـة، وسـلامة أراضـيها، وحقهـا الثابـت في اسـتقلال كيانها).

ونحن نرى بأن تطبيق هـذا الـنص يفـرض علـى الـدول عـدم تغـيير، أو تعـديل الحدود بالقوة، ولكنه لا يمنع هذا التعديل إذا تمّ بالتراضي، كما أنه لا يمنـع مـن تبـادل أجزاء من أقـاليم هـذه الـدول، مـا دام ذلـك يحقـق مـصالح هـذه الـدول، ومـصالح شعوبها، ويعزز بالتالي روح التفاهم بين هذه الأقطار، ويدعم التعاون الدولي[1].

(1) منصور ميلاد يونس، سابق الإشارة، ص 218.

المظهر الخامس:

العنصرية الدولية

إن المتتبع لإيقاع التغيرات الدولية، التي شهدها العالم المعاصر مع أواخر العقد الثامن من القرن العشرين، يلاحظ أن النظام المراد ترسيخه مفهومًا، ومضمونًا، والذي -كما أسلفنا- تقود المناداة به الولايات المتحدة الأمريكية، هو تلكم المنظومة([1]) التي تركز أساسًا على انفراد شخص من أشخاص القانون الدولي (الأحادية القطبية)، باتخاذ القرار، والتأثير على البناء القانوني، وعلى آلية عمل المؤسسات الدولية، والوطنية، وعلى إعمال النصوص[2].

وفي إطار العنصرية الدولية، يسعى (دعاة) النظام العالمي الجديد، إلى قولبة المفاهيم، وتحديد المضامين، ويتم ذلك عبر الدائرة الفاعلة في التنظيم الدولي، ومنها منظمة الأمم المتحدة (وتحديدًا مجلس الأمن الدولي)، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة الأوبك[3]، ...

وبالتالي، فإن القطب المهيمن، صار هو الذي يحدد أنماط، وضوابط الرؤية الجديدة للعلاقات الدولية، على الأطراف المتناثرة الضعيفة، على مستوى اتخاذ القرار، وعلى مستوى كيفية تنفيذه، داخل بوثقة النظام، أي داخل منظومة الأمم المتحدة، وهذا ما كنا شهود عيانٍ عليه في العديد من القضايا الدولية[4].

---

(1) ونقصد بالمنظومة التي ترتكز على انفراد شخص واحد من أشخاص القانون الدولي باتخاذ القرار، في المجالات السياسية، والقانونية، والاقتصادية، والقيمية.

(2) ميلود المهذبي، سابق الإشارة، ص 4.

(3) منظمة الأوبك، هي المنظمة الدولية للدول المصدرة للنفط.

(4) انظر مثلاً: حربي الخليج الأولى، والثانية، وفي معالجة مجلس الأمن لقضية لوكربي، وهي أول مرة يتم فيها إقحام مجلس الأمن للبت في قضية قانونية بحتة، وهو جهاز سياسي تنفيذي، =

ومن هنا أراد ممارسو العنصرية الدولية (القطب الأحادي)، المعبّر عن ظاهرة التمركز الجيوسياسي، ألا تحدث تفاعلات دولية، وألا تقام علاقات دولية، أو تجرى مستجدات، أو تصدر تشريعات، إلا وفقًا لما يراه هذا القطب المهيمن، ويعبر عن مصالحه (مثلاً إلغاء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة باعتبار الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية)، أو تنفيذًا لما يريده (حرب الخليج، قضية لوكربي، العدوان على العراق، ...)، أو ترسيخًا لقيمه (قروض المصرف الدولي، منظمة التجارة العالمية، مكافحة الإرهاب، ...).

كل ذلك يبرر ما نراه في الفرضية القائلة بأن مصلحة الغرب برعاية الولايات المتحدة الأمريكية، في الدعوة، بل والدعاية، لتبني فكرة "النظام العالمي الجديد"، إنما تكمن في ضمان أن يتم انهيار بعض أركان النظام القديم، داخل إطار نظام جديد، حتى لا يترتب على هذا الانهيار، مضاعفات لا يتحملها الغرب، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، والتي هيئت الذات، لأن تقوم بدور الفاعل الرئيس (وأحيانًا الوحيد)، على المسرح الدولي.

إن الشرعية الدولية الانتقائية (العنصرية الدولية)، في التعاطي مع الملف النووي الإيراني، والتسلح النووي الكوري الشمالي، وعدم الاعتراف بنتائج الانتخابات في فلسطين سنة 2006، صارت تضع إرادة الشعوب، وسيادات الدول في مرحلة اختبار دائم، ولقد ارتكزت ممارسات الشرعية الأحادية، في تطبيقاتها الواقعية الدولية، على

=وكيفية التعامل مع الحرب على أفغانستان، وفي العدوان على العراق، وفي مسألة مكافحة الإرهاب، والتسلح النووي الكوري الشمالي، وملف إيران النووي، كل ذلك في الوقت الذي تبيد فيه إسرائيل الشعب الفلسطيني في قانا، وفي بيت حانون، وجنين، والاغتيالات المتكررة للمدنيين في قطاع غزة، ثم العدوان الإسرائيلي المسلح على لبنان سنة 2006، ألم يكن ذلك سببًا محفزًا في إيقاظ الضمير العالمي، واستنهاض الشرعية الدولية، لولا وجود العنصرية الدولية؟!!

عنصر القوة في مجريات السياسة الدولية، وهو أمر تراجعت معه مبادئ، وقواعد المشروعية الدولية، على مستوى التفاعلات، وطبيعة العلاقات بين الدول، فصارت إرادة الأقلية تصادر قرار الأغلبية، وتحوّل النظام العالمي في زمن انتشار الديمقراطية إلى أعتى أنظمة القرار الديكتاتوري[1] على مستوى القواعد الدولية[2].

وينبني على ما تقدم، إن المتغيرات الدولية التي يشهدها المجتمع الدولي، أظهرت وبشكلٍ لا يقبل إلا التسليم بالتمايز العنصري على المستوى الدولي، نتيجة تأثير القوة بمعناها الشمولي، وتسخيرها من قبل صاحب القوة لتحقيق أهدافه، وغاياته، ولو على حساب المعايير الدولية.

ونستنتج أن المتغيرات الدولية، التي أتى بها النظام العالمي الجديد، قد أفرزت لنا واقعًا جديدًا في مجال السعي إلى تغليب التفسير الأحادي لقواعد الشرعية الدولية "العنصرية"، وانتهاك قواعد المشروعية، وذلك بفعل القوة القادرة على فرض تلك التفسيرات، أو تعطيل العمل ببعض القواعد الجماعية، مما قاد عمليًا إلى تراجع فاعلية منظومة الضوابط، والقواعد الحاكمة لحركة المجتمع الدولي، وتحديدًا في مجال العلاقات الدولية[3].

---

(1) لا شك أن انعدام الديمقراطية في النظام العالمي الجديد "المعاصر" على مستوى التنظير والممارسة، إنما صادر قواعد العدالة، والقانون، وألجم لغة الحوار، معتمدًا عنصر القوة في فرض الهيمنة السياسية، والقانونية، والاقتصادية، والمالية، وحتى التقنية، وكانت النتيجة أن دفعت القيم الأخلاقية، وقواعد حقوق الإنسان، وطبيعة العلاقات الدولية، بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وبعد أحداث سبتمبر 2001، ثمنًا باهظًا، وازدادت حدة الأزمة المعيارية للنظام العالمي الجديد.

(2) ميلود المهذبي، سابق الإشارة، ص 5.

(3) المصدر السابق نفسه، ص 16.

المظهر السادس:

تفاقم الجوع، وغياب الأمن الغذائي

مفهوم الأمن الغذائي يعني إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة، بما يعادل، أو يفوق الطلب المحلي، أما الأمن الغذائي النسبي فيعني قدرة دولة ما، أو مجموعة من الدول على توفير السلع، والمواد الغذائية كليًا، أو جزئيًا.

والتمتع بالأمن الغذائي يعني الحصول في جميع الأوقات على الأغذية التي يحتاجها سكان البسيطة لممارسة حياة ملؤها النشاط والصحة.

وعلى مستوى أبسط يُعرف الأمن الغذائي بأنه حصول جميع الناس، في جميع الأوقات، على ما يكفيهم من غذاءٍ ملائم من الناحية التغذوية، وملائمٍ من ناحية (الجودة، والكمية، والتنوّع)، لممارسة حياة ملؤها النشاط والصحة.

ويعتمد تحقيق الأمن الغذائي على ثلاثة بنودٍ رئيسة:

- **توافر الأغذية**: ويعني هذا البند ضرورة إنتاج كميات كافية من الأغذية السليمة، والجيدة النوعية، أو استيرادها على المستويين القطري والمحلي.

- **فرص الحصول على الغذاء**: فتوافر فرص الحصول على الأغذية، يعني ضرورة أن توزع الأغذية، وتتوافر محليًا، وأن تكون في متناول يد جميع الناس.

- **استخدامات الأغذية**: وتتمثل في ضرورة استخدام الأغذية بأفضل طريقة ممكنة، لكي يتمتع كل فرد بالصحة والتغذية الجيدة (أي ما يكفي من حيث الكمية، والنوعية، والتنوع حسب احتياجات كل فرد).

وما نلحظه في عالم اليوم هو كثرة العوز الغذائي، وافتقاد الكثير من الدول للأمن الغذائي، بل وصل الأمر لدى بعض الدول إلى حد حدوث وفيّات بأعداد كبيرة نتيجة للأزمة الغذائية العالمية.

الأسباب الرئيسة لافتقاد الأمن الغذائي[1]:

يعتبر الفقر، والظلم الاجتماعي، ونقص التعليم، هو أبرز الأسباب الرئيسة للجوع، وسوء التغذية، وأهم العقبات الرئيسة أمام الحصول على الأمن الغذائي.

وعلى الرغم من أن إمدادات الأغذية العالمية قد زادت، فإن سكان العالم مازالوا يزدادون بوتيرة سريعة، ولمواكبة هذا الأمر لا يمكن تحقيق الأمن الغذائي لجميع الدول، وجميع الشعوب من خلال زيادة الأغذية فقط، ولكن يجب أيضًا ضمان ضبط نسب الزيادة السكانية.

ومن هنا فلا يمكن ضمان الأمن الغذائي من خلال إنتاج المزيد من الأغذية فقط، فإذا لم يستطع الناس مثلاً شراء الأغذية المتوافرة، وإذا كانت وجباتهم تفتقر إلى الفيتامينات والمعادن الأساسية، أو إذا كان التداول سيئًا من خلال التصنيع والتوزيع، يؤدي ذلك بالتالي إلى أن يصبح تناول أغذيتهم غير آمنٍ، والنتيجة أنهم لن يتمتعوا بالأمن الغذائي.

فضلاً عن ذلك فإنه لكي تحقق الأسر الأمن الغذائي، لابد أن تمتلك الوسائل، والأمن، والأمان، لإنتاج أو شراء الأغذية التي تحتاجها، وأن يكون لديها الوقت، والمعارف، لضمان تلبية الاحتياجات التغذوية لجميع أفراد الأسرة طوال العام، لأن ذلك يضمن قدرًا من تحقيق الأمن الغذائي القطري، والذي يتطلب تحقيقه من كل

(1) للاطلاع أكثر على أسباب افتقاد الأمن الغذائي، انظر موقع منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) على شبكة المعلومات الدولية.

بلد، أن يكون قادرًا على إنتاج، أو استيراد الأغذية التي يحتاجها، وأن يكون قادرًا على تخزينها، وتوزيعها، وضمان الحصول عليها بصورة منصفة، وحينها نكون أمام تحقيق الأمن الغذائي العالمي.

التغيرات المناخية وعلاقتها بالأمن الغذائي:

لقد ثبت بما لا يدع مجالاً للشك بأن التغيرات المناخية تؤثر سلبًا على الأمن الغذائي للفقراء والمصابين بسوء التغذية، والمعتمدين على الإنتاج المحلي لها.

فقد أفادت التقارير الواردة من المنظمة الدولية للأغذية والزراعة (الفاو)، بأن للتغيرات المناخية دور في قضية الأمن الغذائي العالمي، حيث إن التغيرات في أنماط تساقط المطر، قد تؤثر على المحاصيل، وخصوصًا محصول الأرز مثلاً، والذي يعد قوتًا غذائيًا لأكثر من عشر دول في العالم، وخاصة الدول النامية التي تعاني من عوامل انتشار الفقر، وسرعة النمو السكاني، والنقص الحاد في المياه، وبالتالي فإن تزايد مستوى انعدام الأمن الغذائي يمكن (وبلا أدنى شكٍ)، أن يؤدي إلى نزاعاتٍ حول الموارد، سواء كانت زراعية أو غذائية، بالإضافة إلى حدوث العديد من الاضطرابات على المستويين المحلي، والدولي.

ووفقًا لبرنامج الأغذية العالمي، يموت أكثر من 25.000 شخص بسبب الجوع، أو الأمراض المرتبطة به يوميًا في جميع أنحاء العالم، منهم طفل واحد كل خمس ثوانٍ.

نخلص من كل ذلك إلى القول بأن مشكلة الأمن الغذائي العالمي (والأمن الغذائي العربي)[1]، من أعظم المخاطر التي تواجه مستقبل البشرية، وخاصة شعوب

(1) يعتبر الوطن العربي معنيًا أكثر من غيره بمشكلة الأمن الغذائي، لأن واردات الدول العربية من الحبوب تزيد عن واردات أي منطقة أخرى تماثلها في عدد السكان، وترجع أزمة الغذاء العربية إلى العديد من الأسباب أهمها:

- انعدام التعاون بين الأقطار العربية.=

الدول النامية، التي عرفت أزمة الغذاء منذ سنواتٍ ولا زالت تعاني منها، ومن تفاقمها، وعدم القدرة على التخلص منها، وبالتالي أضحت مشكلة الأمن الغذائي من المخاطر المهددة للعلاقات الدولية.

=

- عدم التناسب بين الاستثمارات الموجهة لقطاع الزراعة، والاستثمارات الموجهة لقطاعات أخرى كالصناعة مثلاً.
- الزيادة الكبيرة في عدد السكان، والتي قد لا تتناسب مع زيادة الإنتاج الغذائي.

انظر: منصور ميلاد يونس، سابق الإشارة، ص 237.

المظهر السابع:

الانتهاكات الممنهجة لحقوق الإنسان

لقد صار دور مجلس الأمن الدولي في إدارة الأزمات الدولية مختلط في أذهان كثيرٍ من المحللين والمتابعين، حيث انتقل من مجلس الأمن الدولي، إلى مجلس الأمن لدولة المركز الجديد، وامتزجت إرادة الولايات المتحدة الأمريكية في تصريف شؤونها الخارجية، بإرادتها في تحليل القضايا الدولية، وكيفية تناول مجلس الأمن لها، واتضحت صورة السيطرة الكاملة لمجلس الأمن على كافة مؤسسات، وأجهزة الأمم المتحدة، رغم أن التعبير الديمقراطي للمجتمع الدولي، يكمن في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وفي المنظمات المتخصصة الأخرى المتفرعة عن الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية، ...

إلا أن مجلس الأمن الدولي (في ظل النظام العالمي الجديد)، لم يعد يحترم تلك الإرادات، كما إن إرادة واحدة في مجلس الأمن، ممثلة في دولة واحدة، هي التي أصبحت تقود حركة العمل فيه، فظهر ما نسميه انفرادية القرار في مجلس الأمن، وكثر الحديث عن أزمة الجمعية العامة للأمم المتحدة، بل وأزمة التنظيم الدولي، خاصة وأن المجتمع الدولي قد دخل الألفية الثالثة بمتغيراتٍ طالت البُنى، والأنساق، وطبيعة قواعد القانون الدولي، وعلاقات أعضائه بعضهم ببعض[1].

إن طغيان مجلس الأمن، وإجحاف قراراته في مسائل تتعلق بحقوق الإنسان، والتي تتجه للتعامل مع القضايا الدولية، بانتقائية في الاختيار، وازدواجية في المعاملة، واعتماد المعايير السياسية (العنصرية الدولية)، من شأنه أن يفقد المنتظم الدولي كل

(1) ميلود المهذبي، سابق الإشارة، ص 23 وما بعدها.

مصداقية، وبما أثر واقعيًا على الدور الأعم، والشامل للمنتظم الدولي، بمعنى التأثير السلبي على منظومة قواعد المشروعية، لحساب آليات الشرعية الدولية.

مثلاً، اتخذ مجلس الأمن الدولي القرار رقم (827) بتاريخ 25/ 5/ 1993، الخاص بإقرار النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغسلافيا السابقة، وجاء استكمالاً لقراره رقم (808).

ولقد أثار هذا القرار العديد من الإشكاليات القانونية، إذ ليس من اختصاص مجلس الأمن الاعتداء على منظومة قواعد المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، فقرارات مجلس الأمن ليست هي الصيغة المثلى لتشكيل مثل هذه المحاكم، حيث كان يفترض أن يتم تأسيس المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغسلافيا عن طريق معاهدة دولية يتم إبرامها بين الدول، مع ضرورة المصادقة على نظامها الأساسي، أو يتم اللجوء إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لاعتماد مثل هذه الاتفاقية، والركون إلى آليات التصديق، ثم الانضمام، أو القبول.

أما الزج بمجلس الأمن لاتخاذ مثل هذا الإجراء، ثم الدفع بأنه يملك مثل هذه الصلاحية استنادًا إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وتحديدًا المادة التاسعة والعشرون[1]، فإنه قول لا يستند إلى منطقٍ سليم، بل إنه يعني الإقرار بتغليب قواعد الشرعية "العنصرية"، على قواعد المشروعية الدولية.

وتتضح تجاوزات مجلس الأمن لقواعد المشروعية الدولية من خلال:

(1) تنص المادة التاسعة والعشرون من ميثاق الأمم المتحدة على أن: (لمجلس الأمن أن ينشئ من الفروع الثانوية ما يرى له ضرورة لأداء وظائفه.

- إن ميثاق الأمم المتحدة، باعتباره مشروعية دولية، لم يعط مجلس الأمن الحق في إنشاء هيئاتٍ قضائية تنظر انتهاكات حقوق الإنسان، والفصل السابع من الميثاق، والذي تم الاستناد إليه لم يشر إلى ذلك البتة.
- إن الازدواجية في المعاملة، والانتقائية في التفسير، قد بيّنت أن مجلس الأمن لم ينشئ محاكم جنائية دولية مماثلة في نزاعات مسلحة أهدرت فيها حقوق الإنسان، وهي سابقة على أحداث يوغسلافيا، فجرائم الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب المرتكبة من قبل إسرائيل في فلسطين، لم يتجرأ مجلس الأمن الدولي حتى على مجرد إدانتها.
- إن مجلس الأمن مؤسسة سياسية، وليس له حق البت في الموضوعات، والمسائل القانونية، وكان عليه اللجوء إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة.
- أخيرًا إن مجلس الأمن مؤسسة ذات صلاحيات تنفيذية غير مطلقة، وإنشاء مثل هذه المحاكم ليس من المسائل التنفيذية، فمهمة المجلس كان ينبغي أن تظل ملتزمة بقواعد المشروعية، فلا أحكام الميثاق، ولا روحه، ولا الأعمال التحضيرية[1] له، تجيز لمجلس الأمن مثل هذا الاختصاص.

وعلى ضوء هذا التحليل، فإن اعتماد الإستراتيجية الأمريكية على سياسة القوة، في تصديها للإشكاليات القانونية المطروحة في مجال حقوق الإنسان، سيجعل من عالم اليوم (القرن الحادي والعشرين)، أبعد ما يكون عن الأمن الدولي العالمي، والاستقرار، والسلم، ... ناهيك عن العدالة، والديمقراطية، والمساواة بين البشر، وترسيخ حقوق الإنسان.

---

(1) يدخل في الأعمال التحضيرية لميثاق الأمم المتحدة، كل الإجراءات التي اتخذت قبل إقرار الميثاق بصورته النهائية، وتشمل محاضر الاجتماعات، وما تقدمت به وفود الدول المشاركة في مؤتمرات إقرار الميثاق، والتعديلات التي طرأت حينها.

وهي في مجملها معطيات، أقل ما تبشر به هو عدم تـوازن العلاقـات الدوليـة، في ظل النظام العالمي الجديد.

أضف إلى ذلك، أن حقوق الإنسان، أضـحت تنتهـك علـى مـرأى ومـسمع مـن المجتمع الدولي، بل وُجدت الانتهاكات الممنهجـة، والمبرمجـة، وبـشكل سـافرٍ مـن دولٍ تدعي زورًا، وبهتانًا أنها راعية حقوق الإنسان.

المظهر الثامن:

التلوث البيئي

نزعم بأن التاريخ قد احتفظ بتلك العبارة: (يتوجب علينا إلغاء النزاع الأيديولوجي في العلاقات بين الدول في المرحلة الجديدة ... ودون ذلك لن نستطيع حل أي مشكلة من المشاكل الوطنية ... ولن نقوم باستخدام عقلاني لمكتسبات الثورة العلمية والتقنية)[1].

فبعد أن تم دفن فأس الحرب الباردة، وأصبح من الممكن تدويل المشاكل المتجاوزة للحدود، أطلق على سنة سقوط جدار برلين لقب "العام الأخضر"، وخلالها لا نستطيع إحصاء المؤتمرات الدولية الرسمية، التي خُصّصت لمشاكل البيئة، وتأثيراتها على العلاقات الدولية، وعُرف العالم آنذاك بطبقة الأوزون، والنفايات السامية، وغازات الكربون، والتقلبات المناخية، ...

وبعد عشرين عامًا من انعقاد المؤتمر الأول للأمم المتحدة حول "الوسط الإنساني"، في استوكهولم سنة 1972، قررت الأمم المتحدة أن تدعو لانعقاد مؤتمر دولي حول البيئة والتنمية، يتفق مع اليوم العالمي للبيئة في 5 يونيو 1992، وقد شمل هذا المؤتمر الذي عُقد في ريو دي جانيرو بالبرازيل، حضور اجتماع قمة لـ 178 وفدًا، بينهم 117 رئيس دولة وحكومة[2]، وأيًا كانت أحكامنا على نتائج هذا المؤتمر، إلا أن البيئة أصبحت منذ ذلك التاريخ محط اهتمام العالم، وبندًا مهمًا من بنود السياسة الدولية،

(1) هذه العبارة للرئيس الروسي الأسبق، ميخائيل غورباتشوف، نقلاً عن: باتريك هارمن، سابق الإشارة، ص 249.

(2) عقد مؤتمر ريو دي جانيرو بهدف إيجاد دبلوماسية وقائية لإقامة، وحفظ السلام حسب تعبير بطرس غالي (الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة)، في تقريره طبقًا للإعلان الصادر عن اجتماع مجلس الأمن في 31 يناير 1992.

بعد أن اكتفى مؤتمر استوكهولم سنة 1972 بـ (تنبيه ضمائر الأوساط الدبلوماسية لضرورة حماية نظام البيئة الأرضي)[1].

وأثناء العامين اللذين استغرقتهما فترة الإعداد لهذا المؤتمر، تمكّن العديد من الرسميين، والمنظمات غير الحكومية، أن يتبادلوا وجهات النظر، ويتفقوا في النهاية على مجموعة من النصوص بمثابة الإعلان عن رزمة جديدة للتعاون الدولي في مجال البيئة، والحصيلة هي الخروج بخطة عمل غير ملزمة قانونيًا تتكون من 800 صفحة، و40 فصلاً، تقدم فكرة عن التحديات التي تواجهها البيئة المعاصرة.

وبذا مثّلت قمة ريو دي جانيرو دعوة لتجسيد إستراتيجية مزدوجة للمجتمع الدولي من أجل حماية البيئة، ونتج عن ذلك طموح بإدماج هموم وقضايا البيئة في سياسة كل الدول، والمؤسسات الدولية، بغية البحث عن حلول دولية لمشاكل البيئة الأكثر إلحاحًا ابتداءً بتسخين المناخ، وخطر التغيير الشامل[2].

ومما تجب الإشارة إليه، هو ما قرره المبدأ الرابع من إعلان ريو دي جانيرو للبيئة والتنمية، الذي ورد فيه: (من أجل الوصول إلى تنمية دائمة، تشكل حماية البيئة جزءً لا ينفصل عن عملية التنمية، ولا يمكن أن ينظر إليها بمعزلٍ عنها)[3].

(1) المصدر السابق نفسه، ص 250 وما بعدها.

(2) استخدم تعبير خطر التغيير الشامل، دلالة على التهديدات الكبيرة التي تؤثر على الحياة في الأرض، وهذه التهديدات ناتجة عن زيادة انتشار ثاني أكسيد الكربون، والكلور، والمطر الحامض، مما قد يسبب تسخين الأرض، ويقضي على الغابات، والكثير من النبات، وبالتالي حياة الأرض، وهذا مختلف عن التهديد بزيادة ثقب الأوزون، الناتج عن زيادة معدل بعض الغازات في الطبقة العليا من غلاف الكرة الأرضية، وللمزيد انظر: باتريك هارمن، سابق الإشارة، هامش ص 251-252.

(3) جزء من المبدأ الرابع من إعلان ريو دي جانيرو للبيئة والتنمية، المنعقد في البرازيل سنة 1992.

وعلى طريق النظام العالمي الجديد، اكتسبت حرب الخليج بعدًا بيئيًا، إذ إن الحرب أدت إلى تشكيل سحب سوداء نتيجة سيلان النفط، وإغراق الرمال، والمياه بالبحيرات النفطية.

ولأن مجلس الأمن الدولي اختار ألا يجتمع أثناء اشتعال الحرب –لغاية في نفس يعقوب– فإن المجتمع الدولي لم يتخذ إجراءات للحد من تدهور البيئة، والمساس بالقانون الدولي، لكن المجلس قرر تحميل المسؤولية كاملة إلى العراق، حيث حسب رأيه إن: (كل الخسائر، بما فيها الإضرار بالبيئة، والإهدار المتعمد للمصادر الطبيعية، ... التي تعرضت لها الدول الأخرى، والشخصيات، والشركات الأجنبية، ناتجة مباشرة عن الغزو والاحتلال غير المشروع للكويت).

وهكذا لأول مرة اعتبر مجلس الأمن أعمال الحرب التي تضر بالبيئة عملاً غير شرعي دوليًا، ويشير البروفيسور بيار ماري دو بوي: (إن فكرة الجريمة الدولية التي أقرتها لجنة القانون الدولي[1]، تتضمن أساسًا حق كل دولة بأن تقتضي تعويضات من دولة أخرى ارتكبت انتهاكاتٍ خطيرة للقوانين الدولية، ومن بين الأسباب التي تتكون منها الجرائم الدولية، نجد "انتهاك خطير للالتزام الدولي بحماية وحفظ البيئة الإنسانية، مثل الالتزام الذي يمنع التلوث المكثف للفضاء والبحار")[2].

وعليه فقد أدى الوعي بأن مشاكل البيئة يمكن أن تكون من عوامل عدم الاستقرار في العلاقات الدولية، إلى بلورة مفهوم جديد، وهو "الصراع البيئي"، أو "الصراع حول البيئة"، ويمكن تعريفه بأنه: (كل تعارض وكل مواجهة "سياسية،

(1) لجنة القانون الدولي، هي جهاز اختصاصي في الأمم المتحدة، مكلف بصياغة، وتطوير قواعد ومبادئ القانون الدولي العام.
(2) المصدر السابق نفسه، ص 253.

واقتصادية، وحتى عسكرية"، يكون موضوعها هو البيئة كحماية أو تملك المصادر الطبيعية").

ويشمل هذا المفهوم جزءً كبيرًا من المخاطر المهددة للعلاقات الدولية، حيث يتضمن التعارضات، والمصادمات التقليدية، مثل الصراعات على الحدود، أو المنازعات حول الوصول إلى منطقة غنية بمواردها الطبيعية، إلى جانب تعارضات جديدة تدور حول التهديدات الشاملة، التي تحوم حول مستقبل كوكب الأرض، أو استنفاد الموارد الطبيعية، أو التلوث الصناعي، أو النتائج الاجتماعية المترتبة على مثل هذه الظواهر، كنزوح السكان، أو الهجرة، أو غير ذلك.

أضف إلى ذلك، أننا نلحظ عدم الاكتراث من الدول الصناعية، وكذلك النووية، في الاهتمام بقضايا البيئة، مما يشكل خرقًا لما يمكننا تسميته بالقانون الدولي البيئي، وما نقره كأحد حقوق التضامن، أو حقوق الأجيال المقبلة.

ولذا يتعيّن أن يقوم الفرد، والمجتمع الدولي، إلى جانب الدول، بدورٍ في تنفيذ قواعد القانون الدولي البيئي، أو كما يسميه بعضهم القانون الدولي للبيئة.

ومعلوم أن البيئة تراث إنساني مشترك، وقضية وطنية وعالمية بامتياز، لم تتضح دلالتها بشكلٍ محدد بعد، وخصوصًا في مجال إقرار مسؤولية الدول، رغم حذر هذه الأخيرة عند الاستخدام غير البيئي لمبدأ السيادة الوطنية.

وندعو من هنا لإقامة مستقبلٍ أكثر فعالية في طريق الحماية الواقعية للبيئة، لاتقاء الانزلاق في مشكلات البيئة، وتهديدها للعلاقات الدولية.

المظهر التاسع:

أزمة الاقتصاد العالمي

ما فتئ دعاة النظام العالمي الجديد، يحاولون أن يشتمل هذا الأخير على كل مشاكل العالم المعاصر، فيعقدون الصلة بين مسائل الأمن، واحترام حقوق الإنسان، والبيئة، وحل الأزمة الاقتصادية المستحكمة، والتي حطت على العالم في سنوات الثمانينات، والتسعينيات من القرن الماضي، وازدادت حدة في نهاية العقد الأول من الألفية الثالثة، وخاصة في سنتي (2010 و 2011).

إذن، يمر النظام الاقتصادي العالمي الجديد، بمرحلة صعبة، وإذا كان هذا النظام قد أتاح –فيما سبق- تطورًا إيجابيًا للعلاقات القانونية الدولية، إلا أنه علينا أن نسلم بأنه لم يحقق حتى الآن إلا جزءً يسيرًا فقط من أهدافه، فلو نظرنا سريعًا إلى بعض المؤشرات الاقتصادية لأدركنا على الفور خطورة المشكلة، فمعدل النمو في دول العالم النامي الذي كان بين 3٪ و5.5٪ في سنوات الستينيات، والسبعينيات، من القرن المنصرم، قد هبط من الثمانينات إلى 3٪ في المتوسط، و1٪ فقط بالنسبة لكل فرد.

أما بالنسبة لمعدل النمو في الاقتصاد العالمي، فقد انخفض في سنة 1990-1991 في البلاد الصناعية، وأوروبا الشرقية، وجمهوريات الاتحاد السوفياتي (سابقًا)، لوجدنا أنه وصل انخفاض إجمالي الناتج القومي من 2.9٪ سنة 1990 إلى 16.9٪ في سنة 1991[(1)].

ولو نظرنا الآن إلى البلاد المسماة "الأقل تقدمًا" حسب تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الذي يطلق هذا الوصف عليها طبقًا لمعايير الدخل السنوي للفرد، ودرجة التصنيع، ومستوى الأمية، نلحظ أن عددها يزداد ولا ينخفض، حيث كان

(1) باتريك هارمن، سابق الإشارة، ص 302.

عددها 25 في سنة 1971، أما اليوم فعددها تجاوز الخمسين دولة، وتبدي المنظمات الدولية المتخصصة بمشاكل البيئة قلقها إزاء العواقب التراجيدية "المأساوية"، التي تفرضها السياسات الاقتصادية على سكان هذه البلاد، وقد صرح مدير البنك الدولي في 15 أكتوبر 1991: (إن الهدف الأساسي للبنك هو تقليل الفقر[1]، وليس في الأمر أي غرابة إذا عرفنا أن ربع سكان العالم، يعيش بأقل من دولار في اليوم[2].

وبعد هذه النظرة باللغة الرقمية، أو لغة الأرقام، على الاقتصاد العالمي، يمكن أن نتساءل عن سبب هذا الوضع المأساوي لبلدان العالم الثالث "دول الهامش"؟

لعل السبب هو أن المطالب التي كانت ترفعها دول العالم الثالث، والتي كانت في صالح النظام الاقتصادي العالمي الجديد، أصبحت اليوم نادرة في هيئة الأمم المتحدة، والمؤسسات الدولية الأخرى، كصندوق النقد الدولي، فضلاً عن التناقضات القاتلة في هذا المجال، حيث لا نندهش عندما يصرح ألان جارسيا رئيس جمهورية بيرو قائلاً: (تقاتل هيئة الأمم المتحدة من جانبٍ ضد الجوع، ومن جانب آخر تفرض منظمة مثل صندوق النقد الدولي شروطًا، وسياسات استقرار وتعديل، من شأنها العمل على استمرارية داء الجوع)[3]!

ودون تفاصيل، فإن الأمر لم يعد حكرًا على دول وشعوب العالم الثالث "دول الهامش"، بل طالت ويلاته الدول المتقدمة "دول المركز"، فأثناء كتابتنا لأفكار هذه

(1) كان البنك الدولي قد خصص 6٪ من قروضه لتنمية المصادر الإنسانية أثناء سنوات الثمانينات، ثم رفع النسبة إلى 15٪ من الفترة 1992-1994.

(2) يرسم التقرير السنوي للبنك الدولي 1992 صورة أخرى تبعث على القلق إذ: (من المحتمل جدًا أن يزيد عدد البشر الذين يعيشون في فقر مطلق في نهاية القرن العشرين، ومطلع القرن الحادي والعشرين، عن العدد الموجود في العام الذي أجري فيه التقرير المشار إليه.

(3) المصدر السابق نفسه، ص 310.

الدراسة، تعج وسائل الإعلام المختلفة، مشهّرة بالدول المتقدمة، وبما تعانيه من أزمة مالية عالمية خانقة، وقاتلة، وصرنا نسمع عن تهديدات الدول المتقدمة بعضها لبعض، وخلافاتها بشأن اقتصادياتها، والمشكلة العويصة التي تعانيها دول منطقة اليورو بما يهدد بإلغائه، والعبء الكبير الملقى على هاتيك الدول، كضرورة إنقاذ اليونان، ثم إغاثة إيطاليا، ونجدة البرتغال، وإسعاف أسبانيا، ... وهلم جرًّا.

ثم ليس سرًا ما تعانيه الولايات المتحدة الأمريكية من ديون، وأعباء مالية باهظة، وعجز ميزانيتها، ...

ومن هنا يتبدى لنا أن النظام العالمي الجديد في المجال الاقتصادي، كفقوعة فارغة، بينما تظل المشاكل الاقتصادية هائلة، مضاف إليها ما تصرفه الدول على تصنيع، وشراء الأسلحة، والسباق نحو التسلح.

وجميع ما ذكر يجعل من مشكلة الاقتصاد العالمي مصدرًا مثيرًا للقلق والتوتر على المستوى الدولي، وبالتالي يشكل خطرًا وتهديدًا للعلاقات بين الدول، وسمة من سمات النظام العالمي الجديد.

المظهر العاشر:

عودة سباق التسلح

كان من نتائج الحرب العالمية الأولى، والتي تضاعفت آثارها مع الحرب العالمية الثانية، أن توجهت الدول المالكة للقدرة على التقدم المادي، والعلمي إلى السعي المتواصل والحثيث نحو تطوير التكنولوجيا العسكرية، وسباق التسلح، فكانت السياسة العملية غير المعلنة، هي السعي من أجل السيطرة على مناطق النفوذ، وإقامة القواعد العسكرية، وإدخال الدول الصغرى والمتوسطة في دائرتها لتقف إلى جانبها في المحافل الدولية، وذلك سواء في عهد عصبة الأمم، أو في عهد هيئة الأمم المتحدة، وحتى تتمكن الدول الكبرى، من ترجيح ميزان العلاقات الدولية لصالحها في الصراع الدولي، وجهت دبلوماسيتها نحو إقامة الأحلاف، وتوقيع المواثيق العسكرية(1).

وهكذا كانت العلاقات الدولية محكومة بالمصالح الوطنية للقوى الكبرى، ولتحقيق تلك المصالح، أباح أصحابها لأنفسهم إشعال الحروب، وتدمير البشرية، فمن المعلوم أن من أسباب الحرب العالمية الأولى صراع القوى بين الدول الصناعية على المستعمَرات، والرغبة في السيطرة، ونهب حقوق وثروات الشعوب التي لا حول لها ولا قوة.

وقد استمرت القوة، والسباق نحو التسلح، كونه المرتكز الأساس لنظام العلاقات بين الدول إبان الحرب العالمية الثانية.

وبدون تفصيل فقد كانت كل المعاهدات، والوفاقات الدولية لتنظيم العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية تعبر عن نظامٍ أطرافه غالبٌ ومغلوب، وأهدرت فيه

---

(1) أحمد عبد الحميد مبارك، سابق الإشارة، ص 189.

مصالح الشعوب لصالح المنتصر، فتوارث المنتصرون مستعمَرات المهزومين، ومناطق نفوذهم[1].

ويعد من الضروري القول إن كل الدول (وبلا استثناء)، صغيرة أو كبيرة، فقيرة أو غنية، نامية أو متقدمة، لم تتخل يومًا عن زيادة قوتها العسكرية، ودعم ترسانتها بأنواع الأسلحة المختلفة، وللأسف القانوني أن نجد الدول النامية حديثة الاستقلال، وخاصة الفقيرة منها مضطرة في أكثر الأحيان إلى تقوية سلاحها الوطني الخاص بسبب التهديدات الخارجية الحقيقية، أو المحتملة[2]، وهذا ما تشجعه الدول المتقدمة (المصنعة للأسلحة)، لأنه يمثل بالنسبة لها فرصة مهمة لتجارة السلاح، ولزيادة التخلف، والفقر، والضعف في دول وشعوب العالم الثالث (دول الهامش).

ولذلك ظلت الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية الأخرى، تكرر نداءاتها لجميع دول العالم بضرورة التخلي عن الإسهاب في صناعة السلاح، وضرورة نزعه، فمثلاً جاء في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (1318) الصادر سنة 1959 أنها تعتبر: (مشكلة نزع السلاح كأهم مشكلة يجب أن يواجهها العالم).

وفي ذات القرار، تبدي الجمعية أملها في: (أن تقوم تدابير تفصيلية تقود نحو هدف نزع السلاح العام والتام، بإشرافٍ دولي فعّال، بموافقة جميع الأطراف في أقصر فترة ممكنة).

وفي الوقت الذي نرى فيه دوافع نزع السلاح ظاهرة للعيان، نجد هناك العديد من المعوقات التي تعوق عملية نزع السلاح، ونتحدث عن كليهما تباعًا على النحو الآتي:

---

(1) المصدر السابق نفسه، ص 197.

(2) منصور ميلاد يونس، سابق الإشارة، ص 219-220.

أولاً: دوافع نزع السلاح[1]:

1. الآثار المالية، والاقتصادية، والاجتماعية السلبية الناتجة عن سباق التسلح، وبالمقابل الآثار الإيجابية التي تثمر عن نزع السلاح.
2. دور الرأي العام العالمي، والذي يشكل قوة ضغط كبيرة على سياسات الدول.
3. دور العلماء والمفكرين في توعية الرأي العام العالمي، وحتى الحكومات حول مخاطر سباق التسلح، وضرورة نزع السلاح، وينتظم هؤلاء في مؤتمراتٍ علمية، ومنظمات دولية غير حكومية، مثل الجمعية الدولية لأبحاث السلم، وغير ذلك[2].

ثانيًا: معوقات نزع السلاح:

1. قيام النظام الدولي الحالي على أساس التوازن بين الصين وروسيا من جهة، والولايات المتحدة الأمريكية والغرب من جهة ثانية، وهذا يجعل من كلا الجهتين تحاول إقامة ترسانة عسكرية معادلة للترسانة العسكرية للطرف الآخر، وهو ما يعرف بالردع المتبادل.

---

(1) يقصد بنزع السلاح، والذي يسميه بعضهم بالحد من التسلح، هو ذلك الإجراء الذي تقوم فيه الدول بإلغاء فعالياتها المادية، واستعداداتها العسكرية، كي لا تحتفظ تحت إمرتها إلا بالقوى الضرورية لتثبيت أمنها العام.

(2) على الرغم من وجود هذه الدوافع النبيلة لنزع السلاح، والحد من التسلح، ورغم كل الجهود الدولية الرامية لذلك فإن كل الدول كما أشرنا لا تتمنى الوقوف عن برامجها العسكرية، ونلحظ السباق على أشده في عصرنا الحاضر.

2. إن النظام الدولي الحالي لا يستجيب لحاجة كل دولة إلى ضمانات كافية لتحقيق أمنها الخاص، فهو نظام يقوم على تنوع واختلاف المراكز والقدرات العسكرية للدول، مما يعرقل مشاريع نزع السلاح.

3. سيطرة مجموعة من الدول الكبرى والغربية على إنتاج، وتجارة، وتصدير السلاح، وما يتبع ذلك من ارتباط مصالحها الاقتصادية بسباق التسلح لدى الدول الأخرى المستوردة للسلاح.

4. وجود صعوبات ذات طبيعة فنية تتعلق خاصة بالرقابة التي هي ضرورية، ولازمة لكل خطة، أو اتفاقية لنزع السلاح[1]، خاصة وأن الدول لا زالت متمسكة بمظاهر سيادتها في هذا المجال[2].

ولم يقف الأمر بخصوص مشكلة سباق التسلح، على امتلاك الأسلحة التقليدية، بل تعداه إلى تسابق أعضاء المجتمع الدولي نحو امتلاك ترسانات من الأسلحة النووية، وحيث إن السلاح النووي يعد من المشاكل المعاصرة المهددة للعلاقات الدولية، والأمن الجماعي العالمي، وهو من المواضيع الحيوية سنحاول الحديث عنه بقدرٍ من التفصيل، مع بيان تأثير، وخطر القوة النووية في ظل هذا النظام (المزعوم).

(1) يقصد بالرقابة على التسلح، أي مظهر من مظاهر التعاون، والمشاركة الدولية حول الحد من سباق التسلح، وتقليل احتمالات الحرب، أو تحديد نطاقها، وتقليل درجة العنف في الحروب قدر الإمكان.

(2) للمزيد حول دوافع، ومعوقات نزع السلاح، انظر: منصور ميلاد يونس، سابق الإشارة، ص 223 وما بعدها.

المظهر الحادي عشر:

الســلاح النـــووي

تغيرت مفاهيم القوى العسكرية بعد دخول العالم مجال التسلح النـووي، مـع أول تفجيرٍ اختباري أجرته الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 1945.

إن هذا المفهوم الجديد للقوة، والذي طُبق عمليًا، وأنهى الحرب العالمية الثانية بعد تدمير مدينتي هيروشيما، وناجازاكي اليابانيتين، قد أسهم في تغيير موازين القوى، والخريطة السياسية للعالم منذ أواسط القرن الماضي.

لقد أحدث هـذا التفجير تحـوّلاً كبيرًا في مسار الحرب مـن منظـور التخطيط الاستراتيجي، وقد كان ذلك التحول أكثر وضوحًا على المستوى التكتيكي، حيث أوجدت الطاقة التدميرية، والإشعاعية للسلاح الذري بيئة ميدانية يصعب فهمها، واكتسبت تداعياتها على المدى الطويل أهمية بالغة أيضًا[1].

ولقد شكل السلاح النووي عاملاً حاسمًا في إنهاء الحرب العالمية الثانية، وما رافقه من تطور في الانتقال من القنبلة النووية إلى القنبلة الهيدروجينية ثـورة في المفاهيم المعاصرة للحرب، حيث إن السلاح النووي قلب كافة المقاييس الإستراتيجية، وبدل من طبيعة الخطط الحربية، وجعل من أي مركز حيوي، في أي بقعة من العالم عرضة للتدمير، بشكلٍ مفاجئ وسريع، ودون إنذارٍ مسبق.

ومن المعلوم بداهة أن السلاح النووي، هـو سلاح ردعي، يستمد قوته من وجوده، وليس من استعماله، ومن هـذا المنطلق أرادت الولايات المتحدة الأمريكية بالاستخدام الأول من نوعه المشار إليه، ضد أهداف مدنية وعسكرية يابانية، إنما

(1) كل هذه التحوّلات جعلت الرؤساء الأمريكان المتعاقبين يعملون على تطوير إستراتيجية تنطوي على توازن فعال بين القوتين التقليدية والنووية.

بهدف إيصال رسالة قوية مفادها أن صدها للعدوان سيتم بضربة نووية تؤدي إلى تدمير العدو تدميرًا شاملاً، ومن هنا تأسست فكرة الردع لتصبح نظرية ثابتة في العلاقات الدولية.

وهكذا ظهرت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة ضاربة جديدة في العالم، استخدمت القوة النووية لأول مرة كسلاح عسكري في حسم الحرب العالمية الثانية، مما خولها احتلال مكانة متميزة مكنتها من لعب دور مهم في العالم من الناحية الجيوسياسية، والجيوستراتيجية.

كما إن الاتحاد السوفياتي (سابقًا)، قد حدد بدوره بعد الحرب العالمية الثانية إستراتيجيته الهادفة إلى تعزيز مواقعه المتقدمة داخل أوروبا الشرقية، خاصة بعد كسر الاحتكار الأمريكي للسلاح النووي سنة 1949.

انطلاقًا من هذه المقاربة يتضح أن السلاح النووي اتخذ أبعادًا سياسية، وأمنية أثرت في العلاقات الدولية، وفرضت بالتالي نظامًا خاصًا للأمن الجماعي، ورسمت سياسات الهيمنة على العالم، حيث شكل امتلاك السلاح النووي العصب القوي الذي أسهم من وقتها في قلب وجه التاريخ، وغير خارطة العلاقات الدولية، فأزاح دولاً وغيّبها، وأبرز بعضها الآخر، كما فرض ظهور أنساق جديدة في التعامل الدولي، اتضحت من خلال السباق نحو التسلح[1].

العصر النووي وتهديد السلم والأمن الدوليين:

يتحدد الإطار الزمني للتحوّلات الكبرى في السياسة العالمية، وانعكاساتها على العلاقات الدولية في إطار الحقبة المعاصرة، التي تمتد مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية،

(1) عبد الرحمن تيشوري، تأثير القوة النووية في العلاقات الدولية، بحث منشور بمجلة الحوار المتمدن، العدد 1393، بتاريخ 8/ 12/ 2005، ص 7.

وظهور سلاح مدمر، أسهم بشكلٍ مؤثر في تغيير المفهوم التقليدي للحرب التي تحولت من مواجهة عسكرية مباشرة، إلى صراعٍ أيديولوجي بين معسكرين شرقي وغربي، جسدته حرب باردة، واكبها تسابق نحو امتلاك السلاح النووي الذي أسس لظهوره عصر الذرة[1].

بدأ العصر النووي في اللحظة التي أعلن فيها عن قيام الولايات المتحدة الأمريكية، بإجراء أول تجربة نووية ناجحة في التاريخ البشري سنة 1945، فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، أصبحت معضلة الانتشار النووي تمثل أحد أهم المظاهر الدولية التي تتسم بالخطورة، والتهديد لمفهوم الأمن الجماعي "العالمي"، ذلك أن التطورات التي أسهمت في تصاعد وتيرة الانتشار النووي ومشكلاته، لا سيما في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، قد ارتبطت بانتشار قدرات نووية، غير قابلة للسيطرة عليها بالإضافة إلى انتشار التطور التكنولوجي لإنتاج الأسلحة النووية، حيث توجد أكثر من عشرين دولة امتلكت (أو تسعى) لامتلاك السلاح النووي، إضافة إلى اتساع عملية السوق السوداء لتجارة المواد والمعدات النووية، والإرهاب النووي.

ونتيجة لتلك التطورات التكنولوجية الهائلة تحققت الطفرة النووية بأبعادها الثلاثة: الثورة في قوة التدمير، والثورة الباليستيكية، والثورة في دقة إصابة الأهداف الحيوية، حيث أصبح الإنسان في هذا العصر شبه قادر على وضع حد لنهاية العالم[2].

وتبعًا لذلك أصبح الصراع الدولي معقدًا وخطيرًا، ويمس كل دولة في هذا العالم، الذي أصبح من الناحية الأمنية هشًا، مهما كانت تلك الدولة بعيدة عن مركز بؤر التوتر، والنزاع المسلح.

(1) عبد الرحمن تيشوري، سابق الإشارة، ص 11.

(2) حداد ريمون، العلاقات الدولية، بدون ناشر، وبدون سنة نشر، ص 118.

وهكذا أصبح العصر الراهن، في ظل النظام العالمي الجديد، فريدًا من نوعه، حيث عرف أبشع إفرازات الحضارة العلمية، والتكنولوجيا السائدة في العالم، من خلال تطوير الذرة كقوة حرارية، وإشعاعية هائلة، واستخدامها كسلاح، هو بلا شكٍ من أشرس الأسلحة التي تحوّلت من وسائل قتال تقليدية، إلى أخطر أسلحة دمار، وإبادة عرفتها البشرية، خلقت للإنسان المعاصر الشعور بكابوس الفناء النووي الجماعي.

إن رصد تجليات العلاقات الدولية، وتتبع تفاعلاتها يوضح جليًا أنها مرت بعدة مراحل رئيسة، يطبعها صراع متعدد الأشكال والمظاهر، بين معسكرين متناقضين من الناحية الأيديولوجية، والسياسية، والاقتصادية، والعسكرية، في حرب باردة، من أهم سماتها السعي نحو الهيمنة، والغلبة، والتفوّق، وضعت أوزارها بانتصار، وغطرسة الولايات المتحدة الأمريكية، وهيمنتها الأحادية، وتحكّمِها في موازين العلاقات الدولية[1].

لقد دفع التنافس النووي بين الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفياتي (سابقًا)، رغبة كلٍ منهما في إحراز التفوّق في مجال التسلح الإستراتيجي، واعتُبر بعدها السباق نحو التسلح، من أهم إفرازات التناقض الأيديولوجي بين الغريمين، وبالنتيجة هو من أبرز مظاهر النظام العالمي الجديد.

كما سعت دول أخرى إلى امتلاك أسلحة نووية، وذلك خوفًا من التهديدات الخارجية، الحقيقية، أو الاحتمالية، ويرى بعض المفكرين[2]: (إن تاريخ البرامج

(1) عبد الرحمن تيشوري، سابق الإشارة، ص 21.

(2) على رأس هؤلاء الباحث روبرت مكنمارا، وزير الدفاع الأسبق للولايات المتحدة الأمريكية، خلال ستينيات القرن الماضي.

النووية في دول مثل الصين، والهند، وباكستان، وحتى فرنسا، جاء نتيجة التهديد النووي للدول غير النووية، بحيث أصبح دافعًا لها لامتلاك أسلحة نووية).

وحتى الآن جرت تغييرات كثيرة على الإستراتيجية النووية، ومفاهيم الردع النووي، وفقًا لما جرى من تغيرات على الساحة السياسية للعلاقات بين الدول النووية، أججت في الواقع سباق التسلح ضمن إطار دائرة لولبية تصاعدية، تتمحور حول مفهوم الأمن والحماية.

أسباب التسابق الدولي نحو السلاح النووي[1]:

1. إن الدول الكبرى تتنافس فيما بينها عادة، بأن تقلد الواحدة منها الأخرى، بإدخال أسلحة جديدة إلى ترسانتها.
2. رغبة الدول في اقتناء أسلحة نووية، لخوفها من أن لا تقوم حليفتها من الدول الكبرى بالانتقام لها في حال تعرضها لهجوم من قبل دولة كبرى.
3. كل دولة تجد نفسها من دون حلفاء يملكون أسلحة نووية، فمن الطبيعي أن تسعى في الحصول على اقتناء هذه الأسلحة.
4. خوف دولة ما من قوة أعدائها التقليديين في الحاضر والمستقبل.
5. خيار السلاح النووي، أقل كلفة من ميدان التسلح التقليدي للدول التي تمتلك جيوش كبيرة.
6. رغبة بعض الدول في اقتناء السلاح النووي لتحقيق مآرب هجومية.
7. مخطط استخدام الأسلحة النووية التمحور حول عنصري السرعة والمفاجأة (الحسم السريع للمعركة).

---

(1) أسباب التسابق الدولي نحو التسلح النووي، هي ذات أسباب التسابق نحو التسلح بالأسلحة التقليدية، مع الأخذ في الحسبان خطورة هذا النوع من السلاح، مقارنة بالأسلحة التقليدية.

8. تفادي الحرب بواسطة الردع، بدلاً من الانزلاق إلى الحرب الساخنة.
9. تأثر السياسات الخارجية، والعلاقات الدولية بهذا التطور في الأسلحة، وانعكاس ذلك على مدى الالتحام بالأعراف والقوانين الدولية[1].

ومهما كانت الأسباب الكامنة وراء اقتناء السلاح النووي، فإن المجتمع النووي لابد أن يفتح أبوابه أمام أعضاء جدد، والأسلحة النووية ستنتشر في المستقبل من بلد إلى بلد، كما حصل في الماضي بالنسبة لكل الأسلحة، على الرغم من المحاولات المتكررة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لمنع بعض الدول من امتلاك السلاح النووي.

النادي النووي اليوم[2]:

- الهيمنة الأمريكية النووية على العالم.

---

(1) للمزيد انظر: عبد الواحد الناصر، المتغيرات الدولية الكبرى "متغيرات السياسة الدولية في بدايات القرن الحادي والعشرين"، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، 2004، ص 69.

(2) يطلق اسم النادي النووي على الدول التي تمتلك ترسانة من الأسلحة النووية قيد الخدمة الفعلية، وهي تلك الدول التي اعتاد الإعلام تسميتها بالدول الخمس الكبرى، أي الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن الدولي الذين يتمتعون بحق النقض "الفيتو"، وهي على التوالي: الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا (وارثة الاتحاد السوفياتي)، وبريطانيا، وفرنسا، والصين، والعيار الذي كان وراء هذا الانتقاء هو أن هذه الدول الخمس هي التي قامت قبل سنة 1967 بتفجيراتٍ نووية، وبمقتضى ذلك أصبحت تملك الحق المكتسب في التسلح، والنادي النووي ليس منظمة رسمية، إنما هو عبارة عن منتدى خاص يتكون من الدول المذكورة، ولكن وصلت دول أخرى إلى امتلاك السلاح النووي، وهي التي أشرنا إليه في المتن، ونكرر ذكرها، وهي: الصين، الهند، الباكستان، إسرائيل، وعلى وشك امتلاكه كل من: كوريا الشمالية، وإيران، ...

- روسيا وريثة الاتحاد السوفياتي، الذي كسر الاحتكار، وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على السلاح النووي.
- القدرة النووية البريطانية الكبيرة، حيث تعتبر الإستراتيجية النووية حجر الزاوية للدفاع في سياسة بريطانيا.
- القدرة النووية الفرنسية، إذ تستطيع فرنسا توجيه ضربات لـ 150 هدف بوقت واحد.
- السلاح النووي الصيني.
- الجاران النوويان: الهند، والباكستان.
- القدرة النووية لإسرائيل.
- البرنامج النووي الكوري الشمالي.
- المحاولات الإيرانية الجادة لامتلاك السلاح النووي.

البرنامج النووي الإيراني:

وحيث إن البرنامج النووي الإيراني هو الموضوع الأكثر طرحًا في السياسة الدولية، في النظام العالمي الجديد، نحاول الوقوف عنده قليلاً.

ونشير هنا إلى أن القانون الدولي قد أعطى لكل دولة الحق في الدفاع عن نفسها، ضد التهديدات الخارجية التي تتعرض لها، وهذا ما جعل علي خامنئي يقول: (إن إيران تحتاج الأسلحة النووية، لأن الأمة الإيرانية مهددة من الخارج ... من أمريكا وإسرائيل)[1].

(1) عبد الرحمن تيشوري، سابق الإشارة، ص 26.

وقد تصاعدت جهود إيران في السنوات الخمس الأخيرة من أجل الحصول على السلاح النووي، ولقد تلقى البرنامج النووي الإيراني دعمًا كبيرًا من الصين، وقامت بشراء مفاعل نووي من الهند، واستمرت نحو القناعة الإيرانية بضرورة التسلح بالسلاح النووي.

ونلحظ الاستماتة الأمريكية، والأوروبية لمنع إيران من استكمال برنامجها النووي، ومحاصرتها، ووضع كل البرنامج النووي الإيراني تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفي هذا الخضم، فإن ما يثير الغرابة والعجب، لماذا لم تتدخل أمريكا لمنع إسرائيل من امتلاك السلاح النووي؟ ولماذا لم تمنع الباكستان؟ ولماذا لم تمنع الهند؟ ولماذا فقط إيران؟!!

والزاوية الأخرى من التساؤل: لماذا تتعاطى الولايات المتحدة الأمريكية مع الملف النووي الكوري الشمالي عن طريق المفاوضات، في حين تهدد، وتلوّح باستخدام القوة ضد إيران؟!!

ثم أين هي مصداقية الأمم المتحدة، وهي تفرض العقوبات على إيران، وتغض الطرف عن الملف النووي لغيرها؟

لا إجابة على التساؤلات سالفة الذكر، سوى القول بازدواجية المعايير، وسياسة الكيل بمكيالين، في ظل النظام العالمي الجديد، الذي تدعو له (بل وتتزعمه) الولايات المتحدة الأمريكية.

ونستخلص مما سبق، إن السلاح النووي يشكل خطرًا على العلاقات الدولية، ويمثل تهديدًا حقيقيًا للسلم والأمن الدوليين، وخاصة في ظل عالم يقوم على القوة، ومعلوم بداهة: (أن لا سياسة للضعيف في عالم الأقوياء).

الفصل الثاني

الإستراتيجيات من النظام العالمي

الفصل الثاني/

الإستراتيجيات من النظام العالمي

من خلال النظر في فحوى النظام العالمي الجديد، وتتبع ملامحه الظاهرة للعيان فإنه لا يسع أي باحث إلا أن يستنتج جملة من الملامح التي تلوح في الأفق، ويُعبَّر عنها غالبًا بالأبعاد الإستراتيجية لهذا النظام، ومن تلك النتائج نعرض ما يلي:

- **ملامح الشرق الأوسط الجديد**(1):

أسلفنا القول بأن مصطلح النظام العالمي الجديد، هو صناعة أمريكية، وتناوب على إطلاقه بين الفينة والأخرى، ساسة وزعماء الولايات المتحدة الأمريكية، ونشير هنا إلى تصريح وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كونداليزا رايس إبان الحرب التي شنتها إسرائيل على لبنان عام 2006، والتي لا يخفى أنها كانت بدعمٍ وتأييد من الولايات المتحدة الأمريكية، حيث طرحت تلك الوزيرة فكرة مفادها أن شرقًا أوسط جديد سوف يخرج من الآم الحرب الإسرائيلية اللبنانية، وهنا كثر الجدل، وتعالت الأصوات، وتسابقت وسائل الإعلام حول ما تعنيه كونداليزا رايس بالشرق الأوسط الجديد، وكيف سيكون، وما هي ملامحه، وما مقوماته، ومن سيساعد على إنتاجه، ...

ولا شك أن كل التساؤلات الممكن طرحها، تصب الإجابة عنها في مكان واحد، وهو أن يتفق الشرق الأوسط الجديد مع الرؤى والمصالح الأمريكية، استنادًا لفوقيتها القطبية، وبناء على غطرستها العالمية.

(1) للاطلاع على مفهوم الشرق الأوسط في الفكر الغربي، انظر: توفيق المديني، العرب وتحديات الشرق الأوسط الكبير، سلسلة الدراسات، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2010، ص 31 وما بعدها.

إلا أن ذلك لم يمنع (بل شجع) بعض الخبراء الأمريكيين على أن يقدموا تصورًا لحالة الشرق الأوسط الجديد، ونكتفي في هذا الصدد بعرض الرؤية التي قدمها الخبير الأمريكي ريتشارد هاس(1) رئيس لجنة العلاقات الخارجية الأمريكية، ومدير إدارة التخطيط السياسي في ولاية بوش الأولى، حيث إنه قدم رؤية قاتمة لما سيكون عليه الشرق الأوسط.

جاء ذلك في مقالة له نشرت في دورية تحمل اسم Foreign Affairs في عدد نوفمبر وكانت بعنوان (The New Middle East)، وضع فيها ملامح الشرق الأوسط الذي مهد له القادة الأمريكيون، وقد حدد اثني عشر ملمحًا لما سيكون عليه الشرق الأوسط الجديد تمثلت في:

- سوف تستمر الولايات المتحدة الأمريكية محتفظة بنفوذها في المنطقة أكثر من أي قوة أخرى، وهذا النفوذ سوف ينخفض تدريجيًا عما كان من قبل.

- ستواجه الولايات المتحدة الأمريكية، العديد من التحديات من قبل سياسات قوى خارجية كالاتحاد الأوروبي، والصين وروسيا.

- بأي حالٍ من الأحوال سوف تكون إيران واحدة من أقوى القوى في المنطقة، وكل من يرى بأنّ إيران على حافة تغيير جذري فهو مخطئ، وحيث إن لإيران سيطرة على حزب الله في لبنان، وحركة حماس بفلسطين، فهي قوة إمبريالية بالمفهوم الكلاسيكي، ولها طموحات إعادة صياغة المنطقة وفقًا لتصورها، مع العلم إن لديها الإمكانات لترجمة أهدافها على أرض الواقع.

(1) مشار إلى هذه الدراسة بالتفصيل في: السيد أمين شلبي، نظرات في العلاقات الدولية، عالم الكتاب، القاهرة، الطبعة الأولى، 2008، ص 17.

- إسرائيل هي الدولة القوية الأخرى المنافسة لإيران في المنطقة، وهي ذات اقتصاد حديث قادر على التنافس ليس فقط إقليميًا، بل عالميًا، وترسانتها العسكرية هي الأكثر قدرة في المنطقة، وفقط عليها أن تتحمل تكاليف احتلالها للضفة الغربية، وأن تتعامل مع التحديات متعددة الأبعاد.

وإستراتيجيًا فإن إسرائيل اليوم أضعف مما كانت عليه قبل حربها على لبنان، وسوف يزداد وضعها تدهورًا، شأنها في ذلك شأن الولايات المتحدة الأمريكية، خصوصًا إذا ما طورت إيران برنامجها النووي، وامتلكت الأسلحة النووية.

- في غياب الشريك الواضح على الجانب الفلسطيني المستعد للحلول الوسط، وفقدان الولايات المتحدة الأمريكية، الكثير من وضعها كوسيط أمين في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، وفي الوقت نفسه فإن إصرار إسرائيل على توسيع المستوطنات، وبناء الطرق، يزيد من تعقيد الحلول الدبلوماسية.

ولذلك فإن أي عملية، أو مبادرة للسلام مصيرها الفشل، بل وغير محتملة في المستقبل القريب.

- سوف يظل العراق القوي تقليديًا على المستوى العربي والإقليمي على الأقل، في حالة فوضى لسنواتٍ قادمة في ظل حكومة مركزية هشة، ومجتمع مقسم، وعنف طائفي منظم، وأحسن أحواله أن يكون دولة فاشلة تدميها حرب داخلية، وتتجاذبها أطراف خارجية.

- سوف يظل ثمن البترول باهظًا، نتيجة الطلب الكبير من القوى الصاعدة كالصين والهند، وبشكل ستستفيد منه إيران، والمملكة العربية السعودية، بشكل غير متناسب.

- سباق التسلح سوف يستمر وبشكل سريع، وستتكون جيوش خاصة في كل من لبنان، وفلسطين، والعراق أيضًا، وسوف تبرز الميليشيات في ظل الدول الضعيفة،

فمثلاً سيزيد حزب الله في لبنان من قوته، بعد شعوره بالانتصار في حرب 2006، وكل الذين يقلدونه.

- السلوك الإرهابي باعتباره الطريقة المثلى لاستخدام القوة بحثًا عن أهداف سياسية، سوف يظل من ملامح المنطقة، وسوف تتشكل جماعات إرهابية بصناعة الولايات المتحدة الأمريكية، وسوف تكون النتيجة سلبية على هذه الأخيرة.

- سوف تتراجع في المجتمعات العربية ثقافة القومية، والوحدة العربية، وستعد من قبيل الماضي، في حين ينمو الشعور بنشوة الديمقراطية على أحسن الاحتمالات، والسيناريوهات المستقبلية.

أضف إلى ذلك أن الإسلام سيملأ وبشكلٍ سريع الفراغ الثقافي في العالم العربي، ويقدم الأساس لسياسات الأغلبية من سكان المنطقة.

وفي نفس الوقت فإن التوتر بين السنة والشيعة سيزداد في الشرق الأوسط، مسببًا العديد من الأزمات في البلدان ذات المجتمعات المقسمة، كالبحرين، والمملكة العربية السعودية، ولبنان.

- ستظل بعض الأنظمة العربية سلطوية، وغير متسامحة دينيًا، ومعادية للولايات المتحدة الأمريكية، ومن المحتمل أن يتزعم الإخوان المسلمون سدة الحكم في العديد من الدول العربية، ليس لأنهم مؤيدون من قبل الشعوب، وإنما لأن هذه الشعوب قد سئمت البديل التقليدي.

- المؤسسات الإقليمية سوف تظل ضعيفة، وعاجزة، ومتخلفة كثيرًا وراء غيرها في أماكن أخرى، فالجامعة العربية مثلاً تستبعد أكبر قوتين في المنطقة وهما إيران وإسرائيل، فضلاً على عدم قدرتها إقامة التجانس بين الأقطار العربية.

نخلص من الرؤية المظلمة للشرق الأوسط الجديد، التي يراها ريتشارد هاس[1]، إلى القول بأن الشرق الأوسط، والذي تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على صناعته، طمعًا في تلبية المصلحة الأمريكية، ومساعدة لأمريكا في تحقيق نزعتها التوسعية الاستعمارية، سوف يسبب ضررًا كبيرًا لدول المنطقة، وللولايات المتحدة الأمريكية، والعالم بصورة عامة.

(1) المصدر السابق نفسه، ص 20.

الإستراتيجية الأمريكية نحو الشرق الأوسط

من المسلمات التاريخية التي لا خلاف بشأنها، أن انفراد قوة واحدة، وبسط سيطرتها وقبضتها على العالم، يكون دافعًا للقوى الأخرى نحو تحدي هذا الوضع، والعمل على تغييره، وسواء كان ذلك بإزاحتها والحلول محلها، أو مشاركتها ذلك النفوذ على أقل تقدير.

والملاحظ في ظل النظام العالمي الجديد، ومنذ طي صفحة الحرب الباردة، برزت الولايات المتحدة الأمريكية، باعتبارها الدولة الأقوى، بل والوحيدة في العالم.

وغني عن البيان هنا أن المؤرخين، والساسة، والمحللين، والمراقبين، قد ظلوا خلال تلك الحقبة يتجادلون حول طبيعة النظام العالمي المقبل (الجديد)، وهل سيكون أحاديًا، أم يعود عصر الثنائية القطبية، أم تتعدد أقطاب الهيمنة على العالم؟!

ولكن لم ينته بينهم الجدال حتى أكدت لنا نهاية التسعينات من القرن الماضي، أن الولايات المتحدة الأمريكية، هي القوة الأولى، والوحيدة في العالم بفعل ما تمتلكه من عوامل القوة بمعناها الشمولي (القوة العسكرية، والاقتصادية، والعلمية، والتقنية، ...)، وبشكل يفوق كل ما يمكن للقوى الأخرى تحقيقه[1].

(1) لقد برزت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة أحادية في العالم خلال العقد الأخير من القرن الماضي، حيث استطاعت بعد قدرتها على تفكيك المعسكر الشرقي (الاتحاد السوفياتي سابقًا)، وإنهاء مرحلة الحرب الباردة لصالحها، استطاعت بناء إمبراطوريتها، وامتلكت القوة بمفهومها الشامل، ودخلت القرن الجديد بحصيلة هي السيطرة والهيمنة على العالم، والتحكم في جميع مؤسسات المجتمع الدولي، وعلى رأسها الأمم المتحدة.

ونظرًا لذلك توقع بعضهم أن تستمر هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم عقودًا قادمة، وتظل متمتعة بمكانتها، وتفوقها الأحادي[1].

ومع ذلك فقد مرت الولايات المتحدة الأمريكية، باختبارات صعبة في ممارسة قوتها، حيث إن القوى المنافسة للولايات المتحدة، والتي تحاول الالتحاق بركب قيادة العالم لم تكتف بالدعوة إلى إقامة عالم متعدد الأقطاب، بل مارست هذه الدعوة، وحاولت ترجمتها على أرض الواقع، من خلال الاختلاف مع سياسات الولايات المتحدة الأمريكية، حول قضايا إقليمية، ودولية.

بيد أن أخطر ما واجه الولايات المتحدة الأمريكية، هو عجزها عن تحويل ما تمتلكه من قوة، وخاصة العسكرية، إلى نجاحاتٍ سياسية، وأثبتت القراءات المعمقة للواقع المعيش خطأ الكثير من الافتراضات، والمفاهيم التي قامت عليها القرارات الكبرى للولايات المتحدة الأمريكية.

كل ذلك اضطر العديد من المحللين الأمريكيين إلى الحكم بخطأ السياسات الانفرادية الأمريكية، ودعوا تبعًا لذلك إلى تبني سياسة بديلة تقوم على مؤسسات دولية تعاونية، وضرورة التنسيق مع القوى الأخرى في العالم.

ومعلوم أن الشرق الأوسط كان على رأس قائمة الاهتمامات الأمريكية، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ثم صارت المنطقة ميدانًا خصبًا، وساحة واسعة للحرب الباردة، والتنافس بين الكتلتين الشرقية، والغربية، وأسهم ذلك في تعقيد قضايا المنطقة

(1) على الرغم من هذا الاعتقاد السائد لدى المحللين والساسة، إلا أن قوًى دولية أخرى لم تسلم بهذا الوضع، وصارت تعمل وفق المسلمات التاريخية على ضرورة تغيير الوضع القائم، والعمل على إقامة عالم متعدد الأقطاب، وبدا ذلك جليًا من قوى كالصين، وروسيا، وعلى الصعيد الأوروبي تأتي فرنسا، ولا يمكن بحالٍ من الأحوال إغفال الهند كقوة صاعدة تعمل من أجل الالتحاق بنادي الدول الكبرى، والإسهام بشكل مباشر في قيادة العالم.

من جهة، وأتاح لبعض قوى المنطقة مساحة من حرية الحركة والمناورة من جهة أخرى.

وعقب إطاحة الولايات المتحدة الأمريكية، بالاتحاد السوفياتي، وانتهاء حقبة الحرب الباردة، انفردت الولايات المتحدة بالمنطقة، وخاصة بعد حرب الخليج الأولى، وتحرير دولة الكويت بالمفهوم الغربي، الأمر الذي رسخ الوجود الأمريكي في المنطقة، كما كان لحرب الخليج الثانية آثارها السلبية على النظام الإقليمي العربي، وكثرة الانقسامات في هذا النظام.

ووفق النظرة الإستراتيجية، فإن منطقة الشرق الأوسط تشهد العديد من القضايا الكبرى، مثل[1]:

- الصراع العربي الفلسطيني الإسرائيلي[2].
- الوضع القائم في العراق.
- الثورات العربية.
- إذكاء النعرات الطائفية.
- الملف النووي الإيراني (المواجهة الأمريكية الإيرانية).

(1) السيد أمين شلبي، سابق الإشارة، ص 28، حيث أشار إلى قضية الصراع العربي الإسرائيلي بشأن فلسطين، والوضع في العراق، ثم المواجهة الإيرانية الأمريكية، ومن طرفنا قمنا بإضافة قضايا نعتقد أنها رئيسة فيما يتعلق بالشرق الأوسط، وهي المتمثلة في الثورات والتغيرات العربية، وما تشهده المنطقة من إذكاء للنعرات الطائفية، أضف إلى ذلك مشكلة الأقليات، والأزمة الحادة في المياه.

(2) سيأتي الحديث بصورة تفصيلية عن القضية الفلسطينية باعتبارها معضلة الشرق الأوسط، وحجر العثرة في طريق عملية السلام، التي ترغبها إسرائيل، وتدعو إلى فرضها الولايات المتحدة الأمريكية.

- مشكلة الأقليات في دول الشرق الأوسط.

- الأزمة الحادة في المياه.

ونتحدث عن هذه القضايا تباعًا كما يلي:

الصراع العربي الفلسطيني الإسرائيلي

لقد تُرِك المجال فسيحًا أمام الدبلوماسية الأمريكية على مدى عقدين من الزمن، لتقوم بجهودها في تسوية الصراع، إلا أن جهودها لم تكلل بالنجاح، بل باءت بالفشل، وازداد الوضع تعقيدًا، حتى حكم بعضهم بموت عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وهو ما دفع إلى الاتجاه نحو البحث عن بدائل أخرى لتسوية الصراع المشار إليه.

ومن هنا بدأ بعض الساسة ينظر إلى إمكانية استخدام الدور الأوروبي، مستفيدين في ذلك مما قام به الأوروبيون في الأزمة اللبنانية، وكذلك فيما يتعلق بالوضع السوري الإسرائيلي، شريطة أن يحقق الأوروبيون رؤية واضحة، وموقفًا محددًا، كي يلعب دورًا مستقلاً وفاعلاً.

وآخرون صاروا يعوّلون على نمط ما طرح في مؤتمر مدريد1991[1]، وهو المؤتمر الذي يوسع قاعدة المشاركة الدولية في البحث عن حل لهذه القضية، وبشكل يتم فيه إقحام المجتمع الدولي فيها، ومحاولة لإعادة الثقة في مؤسساته، لتأكيد الشرعية الدولية لقراراته فيما يتعلق بالصراع العربي الفلسطيني الإسرائيلي، وهو أمر صعب المنال، حيث إن الدعوة لعقد مؤتمر مماثل ستلقى اعتراضات أمريكية، فضلاً عن مقاطعة، واعتراضات من الجانب الإسرائيلي.

(1) السيد أمين شلبي، سابق الإشارة، ص 29.

الوضع في العراق[1]

نظريًا فقد وضعت الحرب الأمريكية العراقية أوزارها، وذلك بعد انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من العراق بنهاية سنة 2011، وهو انسحاب مثل في حقيقة الأمر مأزقًا للسياسة الخارجية الأمريكية، حيث ثبت خطأ الرؤية الأمريكية التي قامت الحرب على أساسها، فالعراق الذي تصورت الولايات المتحدة الأمريكية أنه سيكون أنموذجًا للديمقراطية في العالم العربي، انتهى إلى وضع تراجيدي أقرب إلى الحرب الأهلية.

وما نراه مستقبلاً لهذا البلد، هو استمرار الوضع المأساوي، فالانسحاب الأمريكي سيضع الطوائف والأحزاب العراقية أمام مسؤوليتها، خصوصًا بعد شق صف الوحدة العراقية من خلال إثارة النعرات الطائفية، وهو أمر نراه في غاية الصعوبة بعد أن تم القضاء على المؤسسة العسكرية للجيش العراقي، اللهم إلا إذا تم بناء هذا الأخير بصورة يكون معها قادرًا على فرض الأمن الداخلي، وقيام عملية سياسية تجمع بين القوى، والفصائل العراقية المختلفة، وتحقق توافقًا داخليًا يسمح بالاستقرار، والتطور، والتعايش السلمي[2].

(1) توفيق المديني، سابق الإشارة، ص 99 وما بعدها.

(2) وهو ما نتوقع خلافه، إذ من أهم النتائج التي يمكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تتباهى بها، بعد حكم الكثير من المحللين بفشلها وخسارتها في حربها على العراق، يمكنها التباهي بتدمير المؤسسة العسكرية العراقية، والقضاء بشكل كامل على الجيش العراقي، والذي يتطلب إعادة بنائه فترة من الزمن، وفي ضوء كل هذه المعطيات التي نشاهدها تشير إلى أن الحكومة العراقية (المستوردة) لا يمكنها كبح جماح الحركات المناهضة لها في العراق، وخاصة بعد الانسحاب الأمريكي، الأمر الذي يجعل من هذه الحكومة في فوّهة مدفع تلك الحركات، مما يوحي باستمرار حالة الفوضى في البلاد لسنوات قادمة.

الثورات العربية

يحق لنا أن نتساءل عن الدواعي والدوافع الحقيقية التي تجعل القوى الغربية تنقلب على حلفائها الإقليميين، وتدعم مشاريع الثورة في البلدان العربية؟ علماً أنَّ هذا الدعم يبقى أيضاً مشوباً بكثيرٍ من الازدواجية المعيارية كما لاحظنا ذلك في الحالة البحرينية، واليمنية... مما يعني أنَّنا أمام تصورٍ دقيقٍ لما يجب إسقاطه وما لا يجب إسقاطه، وما يجب إصلاحه وما لا يجب إصلاحه..

كل ذلك يعني بما لا شك فيه أنَّنا أمام تصورٍ استراتيجي جديدٍ للمنطقة، يعمل على توظيف عنصر الاهتزازات العنيفة في البُنية الاجتماعية، والسياسية لتلك النُظم الإقليمية لخلق واقعٍ سياسي وإستراتيجي جديد.

ومن المعلوم أنَّ الإطار الإستراتيجي للمنطقة رسمته اتفاقية "سايسبيكو" التي بموجبها تمَّ تقسيم المنطقة، وهذه الاتفاقية كإطار جيوإستراتيجي لم تعد صالحةً ولا منسجمةً مع التصور الجيوإستراتيجي الجديد، للقوى الغربية، وأيضاً للكيان الصهيوني.

تقسيم سايسبيكو السابق وإن استطاع تفكيك المنطقة، إلا أنَّه لم يستطع القضاء على كل مقوِّمات التضامن الإقليمي، كما أنَّه لم يمنع من قيام محورٍ إقليمي ممانعٍ للكيان الصهيوني في المنطقة، وبالتالي أمكن القول إنَّه إطارٌ لم يعد يفي بالغرض المطلوب من وراء إحداثه، ووجب تجاوزه والإتيان ببديلٍ جديدٍ عنه.

ومن هنا فما هو البديل الجيوإستراتيجي لاتفاقية "سايسبيكو"؟ وما هو الأساس الذي سيكون معتبرًا في إعادة التقسيم؟

وبالرجوع إلى الشعارات المطروحة من قبل القوى الغربية، وخاصة الإدارة الأمريكية، حيث نجد أن هذا التصور الجيوإستراتيجي الجديد عُبر عنه بـ"الشرق الأوسط الجديد"، غير أن الإدارة الأمريكية عندما تتحدث عن شرق أوسط جديد فهي

تقصد بذلك كل المنطقة بما فيها شمال إفريقيا، وهو ما يمكن الوقوف عليه في تسمية وزارة الخارجية لقسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهذا مؤشر على وحدة المجال المنظور من قبل الإدارة الأمريكية.(1)

وأيضاً من خلال الرجوع إلى تفاصيل الرؤية الغربية والأمريكية خصوصاً لـ "الشرق الأوسط الجديد"، نجد أيضاً شعاراً أساسياً في بيان آلية بلوغ ذلك الشرق الأوسط الجديد، ألا وهي آلية "الفوضى الخلاقة" التي تعني إحياء النعرات الطائفية، وتأجيج الصراعات الاجتماعية، والسياسية، على امتداد المنطقة، غير أنَّ هذه الفوضى توصف لديهم بـ "الخلاقة"، أي أنّه يُراد لهذه الفوضى أن تخلق واقعاً جديداً...ولو تأملنا جيداً فيما يمكن للفوضى أن تخلقه، سنجد أنَّ حدة الصراع الطائفي، وتأجُّج الصراع الاجتماعي، والسياسي، التي ستدفع الأطراف المتضررة نحو طلب الانفصال، والتفكّك على صعيد الداخل القُطري...

إنَّ المشروع الغربي لا يبحث عن الاستقرار للمنطقة بقدر ما يبحث عن التوتُّر والاقتتال، لأنَّ الغاية من كل ذلك هي الاندفاع التلقائي نحو خيار التفكُّك والانقسام، وهو ما يعني أنَّ السلوك الطوعي نحو الانفصال، والصراع السياسي، والاجتماعي، والهُويّاتي، وإن بدا ظاهرياً أنّه إرادي، فإنّه -في الحقيقة- أمرٌ مفكَّرٌ فيه غربياً، ومرادٌ في مستوى التخطيط الجيوإستراتيجي الغربي الجديد.

إنّه بات واضحاً، أنَّ الفضاء الجيوإستراتيجي الحالي الذي حدَّدت معالمه "سايسبيكو"، لم يستطع أن يوفّر الأمن للكيان الصهيوني، كما لم يستطع القضاء كلياً على مظاهر التضامن الإقليمي بين الأقطار المقسَّمة، مما استدعى إعادة النظر في

---

(1) للمزيد حول الموضوع، انظر: عصام إحميدان الحسني، الثورات العربية: قراءة في الخلفيات والأبعاد، نشر عبر موقع مؤسسة الفكر الإسلامي المعاصر للدراسات والبحوث، في تاريخ 17/ 9/ 2011، على الرابط:

http://www.almanar.com.lb/adetails.php?eid=106766&cid=31&fromval=1

التقسيم القديم، وقيام تأسيسٍ جديدٍ أساسه الهوية العرقية، والدينية، لنصبح أمام إمارات الطوائف المتحاربة فيما بينها، والعاجزة عن تهديد أمن الكيان الصهيوني، والمجبرة على التطبيع معه[1].

إنَّنا اليوم، بحاجة إلى قراءةٍ واقعيةٍ وعميقةٍ للمخطط الجيوإستراتيجي الجديد، كما أنّنا مطالبون بمعالجة قضايا الحرية، والعدالة، وكرامة المواطنين من داخل الفضاءات الوطنية، من خلال آلياتٍ سياسيةٍ سلميةٍ، لنقطع الطريق على أصحاب المشاريع الأجنبية التي تريد شراً بالبلاد والعباد.

(1) المصدر السابق نفسه.

الملف النووي الإيراني في إطار الإستراتيجية الأمريكية

ونقصد بذلك المواجهة بين الولايات المتحدة الأمريكية، والجمهورية الإيرانية، حول البرنامج النووي الإيراني، وهي مواجهة باتت تحمل أخطار العمل العسكري المتوقع في أي لحظة ضد إيران.

وإذا ما تم ذلك فإنه سيكون له تداعيات كارثية ليس على طرفي النزاع فحسب، وإنما على منطقة الشرق الأوسط بمجملها، والاحتمال الأحسن معقود على نجاح الدبلوماسية بين الطرفين[1].

ومع ذلك فإننا نعتقد بأن إيران ستظل متمسكة بحقها في تخصيب اليورانيوم، مع تأكيدها الدائم والمستمر على أن برنامجها النووي قاصر فقط على الأغراض السلمية، وهو اتجاه سيتعزز إذا ما حصلت إيران على ضمانات أمنية، وحوافز اقتصادية، وتكنولوجية، وهذا أمر مؤكد في وجود روسيا، وخصوصًا عند انتفاء الشعور الإيراني بأن الولايات المتحدة الأمريكية تستهدف تغيير النظام.

لذلك فإننا نرى بأنه يتوجب على دول المنطقة جميعًا التعاضد، بشأن المشاركة في العملية الدبلوماسية، والقيام بدور مشابه لدور المجموعة السداسية التي تتبنى معالجة الأزمة النووية الكورية الشمالية.

---

(1) على الرغم مما يبدو ظاهريًا أن أزمة الملف النووي الإيراني، هي مواجهة مباشرة بين إيران من ناحية، والولايات المتحدة الأمريكية والغرب بصورة عامة من ناحية أخرى، فإن تداعيات هذه الأزمة، وخاصة إذا ما وصلت إلى مرحلة المواجهة الساخنة، فحتمًا سوف تكون مدمرة بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط بالكامل، وقد تتعداه إلى أكبر من ذلك، للمزيد حول الموضوع، السيد أمين شلبي، سابق الإشارة، ص 31 وما بعدها.

ومع ذلك، ومن خلال التعاطي الأمريكي المزدوج مع القضية الإيرانيـة، وقـضية كوريا الشمالية، فنجزم بأن حلولاً دبلوماسية، حقيقية حاسمة، ودائمـة لا نراهـا تلـوح في الأفق في المستقبل القريب، وستظل المنطقة تحتفظ بالصراعات التي تتزايـد تعقيـداتها بشكل مستمر ومتسارع.

أبعاد وتداعيات الأزمة النووية الإيرانية

أشرنا فيما سبق إلى المواجهة الأمريكية الإيرانية، كأحد القضايا، والمعضلات التي تؤرق منطقة الشرق الأوسط، على ألا يفهم من ذلك أن أزمة الملف النووي الإيراني، تقتصر على هذه المواجهة، أو أن الأزمة النووية الإيرانية حدها طرفي النزاع، وهما الولايات المتحدة الأمريكية من جهة، وإيران من جهة أخرى.

حيث إن للأزمة النووية الإيرانية، من رؤية إستراتيجية، تداعيات كبيرة، وسوف تكون إذا ما وصل الأمر إلى المواجهة الساخنة، مدمرة لمنطقة الشرق الأوسط بمجملها، وستكون كارثية لكافة دول المنطقة.

ومن هنا، نستغرب (بل ونستنكر) ضعف الاهتمام العربي بالملف النووي الإيراني، رغم خطورته، والتداعيات المحتملة له[1].

أما بخصوص العناية الفائقة التي توليها السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية للملف النووي الإيراني، فلا نشك في أن الأمر يرجع إلى جملة من الأسباب، أهمها:

السبب الأول: يكمن في أن الولايات المتحدة تتصور أن امتلاك إيران للسلاح النووي، وبالتالي الردع النووي، سوف يجعلها تشعر أنها بمنأى من الخطر من أي انتقام عسكري تقليدي، بل يمكن أن تعود إيران إلى ممارسة السياسات العدوانية،

(1) من المفارقات الغريبة في السياسة الدولية اليوم، أن نرى مجلس التعاون الخليجي يعقد العديد من الاجتماعات لدراسة ما تشهده المنطقة العربية من ثورات، ومتغيرات، ويكرس جهوده لهذا الغرض، نراه يغض الطرف عن الملف النووي الإيراني، ولا يوليه ولو جزءًا يسيرًا من اهتماماته، في حين أن خطر السلاح النووي الإيراني، وخطر وجود أسلحة الدمار الشامل في المنطقة عمومًا، هو من أكبر التهديدات للأمن القومي لدول الخليج.

وتقوم بتحريك سياستها الخارجية في إطار مقاومة ورفض الوضع الراهن، تمامًا مثل السياسة التي كانت تتبعها في أوائل العقد الأخير من القرن الماضي، ولا شك أن تلك السياسة تتعارض مع المصلحة الأمريكية الانفرادية.

السبب الثاني: يتمثل في أن التطور النووي الإيراني، سيؤدي إلى انتشار الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط بصورة خاصة، وفي العالم بشكل عام.

أضف إلى ذلك أن امتلاك إيران للترسانة النووية سيدفع، (بل وسيشجع) دولاً أخرى في المنطقة، كالمملكة العربية السعودية مثلاً نحو امتلاك السلاح النووي، لردع أي هجوم إيراني محتمل[1].

السبب الثالث: تنظر الولايات المتحدة الأمريكية بتخوّف إلى الأوراق التي تمتلكها إيران، حيث إن إيران بامتلاكها للسلاح النووي ستلعب دورًا مهمًا، ومتميزًا في العراق، وهو الأمر الذي يهدد السياسة الأمريكية في العراق، إذ يمكن لإيران إخفاق جهود الولايات المتحدة الأمريكية في العراق، كما يمكنها تأييد هذه الجهود، وخاصة إذا ما كانت تهدف إلى بناء عراقٍ ديمقراطي ومستقر.

أيضًا، فإن من الأوراق التي تمتلكها إيران، يبرز الاتحاد الروسي، والعملاق الصيني، حيث إن الأخيرين سيقفان في وجه أي قرار من مجلس الأمن يمكن أن يوجه إلى إدانتها بشأن برنامجها النووي، إذ إن الصين في أمس الحاجة إلى البترول الإيراني، ومعلوم أن روسيا تكسب مليارات الدولارات من خلال تعاونها النووي مع إيران.

لكل ما تقدم، فالاستنتاج المنطقي، يوحي بالتشابك في المصالح المتجاذبة، والمتنافرة بين دول منطقة الشرق الأوسط، والدول التي لها مصالح حيوية في المنطقة،

(1) عبدالسلام جمعة زاقود، السلاح النووي في ضوء قواعد القانون الدولي العام، أطروحة دكتوراه تحت الإعداد، بكلية الحقوق، جامعة عين شمس، 2012، ص 7.

ونعتقد بأنه لا خيار أمام إيران سوى تمسكها ببرنامجها النووي، وأن لا خيار للولايات المتحدة الأمريكية، إلا سلوك الطريق الدبلوماسي، فإخفاقها في العراق ليس ببعيد.

كما أنه على الدول العربية الاهتمام أكثر بالملف النووي الإيراني، والإسهام بشكل مباشر في حل الأزمة النووية الإيرانية وديًا، آخذة في الاعتبار التداعيات الخطيرة لهذه الأزمة.

وعلى كل الدول المناطقية العمل على إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، وهو ما نراه غاية في الصعوبة في المستقبل القريب.

دمقرطة الأنظمة السياسية العربية

تاريخيًا وإلى حدٍ بعيد أهملت الولايات المتحدة الأمريكية أمر الديمقراطية في العالم العربي، وفي منطقة الشرق الأوسط، بل إن الولايات المتحدة الأمريكية قد دعمت في فترات سابقة أنظمة ديكتاتورية في المنطقة، مراعاة لاعتبارات إستراتيجية، ومحافظة على مصالحها، وبحثًا عن النصر في الحرب الباردة ضد الاتحاد السوفياتي السابق.

كل ذلك، مع عدم إغفال أن الولايات المتحدة قد بشرت، وأبدعت في ابتكار حق الشعوب في تقرير مصيرها، وخاضت حربين عالميتين ضد الأنظمة الفاشية، والنازية المعادية للديمقراطية، ولكن نؤكد بأن ذلك كان بعيدًا عن العالم العربي، ومنطقة الشرق الأوسط.

أما بعد تسونامي الحادي عشر من سبتمبر[1]، وما تعرض له الأمن القومي الأمريكي من ضربات غير مسبوقة، أصبحت الديمقراطية وبشكل خاص في العالم العربي، والشرق الأوسط تحتل مكانة واضحة في السياسة الخارجية الأمريكية، بل واكتسبت بعدًا إستراتيجيًا، وتركيزًا جديدًا، وخاصة حينما انتهى التفكير الأمريكي إلى أن الضربات التي تعرض لها الأمن القومي الأمريكي جاءت من دول، ومجتمعات غابت عنها الديمقراطية، بل وافتقرت إلى حقها في اختيار من يحكمها، واستخلص

(1) لقد شكلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر سنة ألفين وواحدٍ، وهي حادثة تفجير برج التجارة العالمية، ومقر وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون)، حدثًا بارزًا في محيط العلاقات الدولية، تغيرت على ضوئه العديد من المفاهيم، وأعيد بعده تنظيم العلاقات الدولية بين كثير من الدول، وكان هذا الحدث بمثابة نقطة فاصلة في تاريخ العلاقات الدولية، فهو بحقٍ يعد زلزالاً في هذا المجال.

الفكر الأمريكي أنه من الضروري لمحاربة السلوك الإرهابي، فيجب بناء ديمقراطياتٍ متمدينة، تتجنب العنف في مجتمعاتها، ولا تصدره للمجتمعات الخارجية.

ومن هنا صارت الدعوة إلى الديمقراطية في البلدان العربية أمرًا ملحًا، وأدرجت ضمن محاور السياسة الخارجية للولايات المتحدة، وأحد العناصر الإستراتيجية للأمن القومي الأمريكي، ولم تعد مسألة الديمقراطية شأنًا داخليًا بحتًا، وإنما أصبحت وطيدة الصلة بالأمن القومي الأمريكي.

والملاحظ أن المتتبع للدعاوى والضغوط الأمريكية من أجل الديمقراطية في العالم العربي، لابد وأن يدرك، ويلاحظ توافقها مع نمو حراكٍ سياسي لم تشهده المجتمعات العربية من قبل.

كما يلاحظ أن هذا الحراك السياسي الداخلي نحو الإصلاح في المجتمعات العربية، لم يقتصر على دول المشرق العربي، بل تعداها إلى جل دول المنطقة، وكذلك دول المغرب العربي.

إن التزامن بين المبادرات الأمريكية، وهذا الحراك السياسي الواسع في المجتمعات العربية، وموافقة الأنظمة العربية على إجراء الإصلاحات، وإشراك أكبر عدد ممكن في العملية السياسية.

كل ذلك يثير شكوكًا جمة، ويطرح تساؤلاً إستراتيجيًا مفاده: ما هو دور العامل الخارجي في قضايا الإصلاح، والديمقراطية في العالم العربي؟ وهل كان عاملاً مشجعًا للحركات والقوى المدنية في مطالبها، وضغوطها من أجل الإصلاح؟

ثم في ظل وعود الأنظمة العربية بالإصلاح، والعمل على إقامة الديمقراطية، تتبنى الولايات المتحدة الأمريكية موقفًا مغايرًا تمثل في ضرورة إقالة الأنظمة السياسية العربية القائمة، وإحلال أنظمة بديلة، تكون أكثر إصلاحًا، وديمقراطية، ويأتي الشق

الثاني من التساؤل: هل ستظل الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر أن نشر الديمقراطية في المجتمعات العربية من أولويات سياستها الخارجية؟

والإجابة هنا ستكون نعم إذا ما عارضت الأنظمة العربية البديلة مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، أما إذا قامت هذه الأنظمة بالعمل على تحقيق سياسة ورغبات الولايات المتحدة الأمريكية، فإن الأولوية القادمة ستكون أكثر فتكًا بالشرق الأوسط والعالم العربي، وهو كيفية تقسيم الدول العربية المقسّمة أصلاً، وبطريقة ترحب بها الأنظمة العربية البديلة، أو القائمة على مخاوف تغييرها، كما هو الحال بالنسبة للسودان، حيث رضيت الحكومة السودانية بتقسيم السودان حفاظًا على بقائها في السلطة.

وعليه، فإننا نرجح الاحتمال الثاني، وهو اعتماد تقسيم الدول العربية كأولوية للسياسة الخارجية الأمريكية، في حال بقاء الولايات المتحدة الأمريكية بهذه القوة وهذا النفوذ، وهو ما نتوقع عكسه، وهو تلاشي إمبراطورية الولايات المتحدة الأمريكية.

هل تعيد قضايا الشرق الأوسط الحرب الباردة؟

إن المتتبع لإيقاع التفاعلات الدولية، والناظر بعين البصيرة لما يجري على المشهد الدولي اليوم، فإنه حتمًا سيرى تنازعًا واضحًا حول بعض القضايا بين كل من روسيا، والولايات المتحدة الأمريكية، ومن أبرز القضايا التي يثار الخلاف بينهما بشأنها، هو الملف النووي الإيراني، والوضع القائم في سوريا.

ورغم وجود هذا الخلاف والتنازع، إلا أن بعضًا من المراقبين والساسة، لا يزالون يبدون تحفظهم، حول ما نراه من عودة للحرب الباردة، بين موسكو وواشنطن، على غرار تلك الحرب التي شاهدناها في النصف الثاني من القرن الماضي، ويستندون في تحفظهم هذا على أن روسيا ليس لها الإمكانيات التي تؤهلها للدخول في مواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وأن غاية ما تطمح له موسكو هو المحافظة على مكانتها كقوة كبرى، والمشاركة كشريك فعال في السياسة الدولية.

ومع ذلك، فإننا من أولائك القائلين، أو الذين يلاحظون (على الأقل)، عودة الحرب الباردة بين موسكو وواشنطن، حول العديد من القضايا الإقليمية، والدولية، وبشكل خاص حول القضايا التي لها تأثير على الأمن القومي الروسي، والمصالح الحيوية الروسية، وبشكل أخص قضايا الشرق الأوسط، وعلى رأسهما قضية الملف النووي الإيراني، وما تشهده سوريا من أحداث، واضطرابات[1].

---

(1) لم يعد خافيًا على أحد التنازع الذي بدأ جليًا بين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة، وروسيا من جهة أخرى، خاصة فيما يتعلق بمصالح الدولتين في سوريا، وعلاقتهما بنظام بشار الأسد، ففي الوقت الذي تضاعف فيه الولايات المتحدة الأمريكية عقوباتها على النظام السوري، ودعواتها المتكررة بشأن تنحي بشار الأسد، ومحاولات استنزاع قرار أممي بالخصوص، تستخدم روسيا وبصورة متكررة أيضًا حق النقض الدولي، وتستمر في إصرارها على الوقوف في وجه الولايات المتحدة الأمريكية بشأن الأزمة السورية.

ونستطيع في هذا الصدد أن ندلل بما صرح بـه وزيـر الـدفاع الروسـي، إيفـانوف أمام البرلمان الروسي في السابع من فبراير 2007، حيث ذكر في التصريح المـشار إليـه، أن من بين سياسات روسيا في الحقبة القادمة، هو تطوير ترسـانتها النوويـة، قـائلاً: (إن موسكو لن تسمح لأحد بالتدخل في هذا الشأن، وإنها ستستخدم السلاح النـووي إذا تعرضـت للعـدوان، وإن المؤسـسة العـسكرية ستواصـل تعزيـز قـدراتها علـى كـل المستويات، ....)[1].

واعتـبر إيفـانوف، أن روسـيا ارتكبـت أخطـاء بالغـة الجـسامة خـلال مرحلـة الفوضى، التي أعقبت انهيار الدولة العظمى، ومـن هـذه الأخطـاء تخلـي روسـيا عـن استخدام الصواريخ ذات المستوى المتوسط، معتبرًا ذلك أمرًا مؤسفًا، أثبتت التطـورات أنه كان خطأً.

ومن جانب آخر، فإن ذلك الخطاب الذي ألقاه الرئيس الروسي فلاديمـير بـوتين، أمام مؤتمر (السياسة الأمنية)، المنعقد في ميونيخ في العاشر من فبراير 2007، كان أكثـر تحديدًا لرؤية موسكو للقضايا الأمنيـة، والـسياسية، وطبيعـة النظـام الـدولي، وخاصـة نظام القطبية الأحاديـة، إذ نبـه بـوتين إلى أن روسـيا كـثيرًا مـا تتلقـى الـدروس حـول الديمقراطية، ولكـن لـسببٍ مـا، فـإن هـؤلاء الـذين يعلموننـا لا يريـدون أنفـسهم أن يتعلموا.

ويخلص الرئيس بوتين إلى أن النظام الأحادي القطبيـة، لـيس فقـط غـير مقبـول، ولكنه أيضًا بات مستحيلاً في عالم اليوم، فهـو أنمـوذج خـاطئ، لأنـه يفتقـد في أساسـه للأسس الأخلاقية للمدنية الحديثة.

وإننا نـشهد ازدراءً أعظـم، وأعظـم للمبـادئ الرئيـسة للقـانون الـدولي، فدولـة واحدة، هي أولاً وأخيرًا الولايات المتحدة الأمريكيـة، قـد تجـاوزت حـدودها القوميـة

(1) نقلاً عن: السيد أمين شلبي، سابق الإشارة، ص 202.

بكل طريقة، وهذا واضح في السياسة الاقتصادية، والسياسية، والثقافية والتعليمية، التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية على منظومة الأمم المتحدة.

وعن قضية السباق الدولي نحو التسلح، فيشير الرئيس بوتين، إلى أنه سيكون لها نتائج لا يمكن التنبؤ بها بالنسبة للمجتمع الدولي، وإن التوسع في نشر نظام الدفاع ضد الصواريخ في شرق أوروبا فلا يثير سوى إزعاجنا، وستكون الخطوة التالية (للسياسة الروسية طبعًا)، هي سباق حتمي للتسلح.

ولعل ما يؤكد صحة ما نراه، ونعتقده من عودة للحرب الباردة بين الكتلتين الشرقية والغربية، ما لاحظه روبرت غيتس، وزير الدفاع الأمريكي آنذاك، الذي كان متواجدًا في مؤتمر ميونيخ، حيث إنه وجد لغة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين واضحة، بشأن الدخول في حربٍ باردة جديدة، فعلق قائلاً: (يكفينا حرب باردة واحدة)، ثم أشار إلى أن روسيا تعمل ضد الاستقرار الدولي، مثل صادرات السلاح، واستخدامها لمصادر الطاقة للقسر السياسي.

وقد لقيت هذه الأقوال من طرف وزير الدفاع الأمريكي، استياء إيفانوف وزير الدفاع الروسي، حيث رد عليها بقوله: (إننا لسنا مهتمين بفرض رأينا على أحد، وحكومتنا لن تؤيد أعمالاً دولية تتخذ بدون التشاور مع روسيا، أو التي تتخذ بدون موافقتها، وبالتأكيد فإن شيئًا لن يفرض على روسيا).

وبالبناء على ما سبق، وإضافة إليه، اللهجة الحوارية الشديدة، والتصريحات المتضاربة حول القضيتين الأكثر ظهورًا في الإعلام والسياسة في منطقة الشرق الأوسط، وهما إيران وبرنامجها النووي، وسعي الولايات المتحدة الأمريكية لفرض العقوبات عليها، وكذلك تعارض مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، مع المصالح الروسية فيما يتعلق بوضع سوريا، وتلويح روسيا باستخدام حق النقض الدولي، بصورة صريحة وجريئة ضد رغبات، ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

كل ذلك، يوضح وبما لا يدع مجالاً للشك بأن روسيا جادة في استعادة دورها في منطقة إستراتيجية، مثل الشرق الأوسط، وهي على أتم الاستعداد، بل وبدأت فعلاً في صدام ومواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية، ونحن اليوم، وفي السنوات القادمة، نعيش عودة (الحرب الباردة بين موسكو وواشنطن).

حلف شمال الأطلسي في الألفية الثالثة(1)

من خلال القمة التي عقدها حلف شمال الأطلسي "الناتو"، في جمهورية لاتفيا، وتحديدًا في عاصمتها ريجا، في التاسع والعشرين من نوفمبر، سنة ألفين وست، وكانت بشأن فحص ومناقشة مهمة الحلف، وقواته في أفغانستان، وما يتعلق بهذا الأمر من جميع جوانبه.

وبمناسبة ختام هذه القمة، صدرت وثيقة تحدد إستراتيجية حلف شمال الأطلسي، في الخمسة عشر سنة التالية لهذه القمة، وقد حملت هذه الوثيقة عنوان (دليل سياسي شامل).

إن هذه الوثيقة، تقرر أن المفهوم الإستراتيجي للحلف، الذي صدر سنة 1999، خلال قمة واشنطن، وقد وصفت البيئة الأمنية المتطورة، بأنها لا تزال صالحة، ولكن

(1) بدأ تشكّل الأحلاف، والتكتلات العسكرية العدوانية التي توحد قوى الدول الإمبريالية على أساسٍ إقليمي، في عام 1947، وظهرت إلى الوجود منظمة الدول الأمريكية كسلاحٍ في يد الإمبريالية الأمريكية لقمع الصراع، من أجل التحرر الوطني في أمريكا اللاتينية، ثم أبرم في شهر مارس من عام 1948 اتفاق تشكيل حلف غربي ضم كلا من: إنجلترا، وفرنسا، وبلجيكا، وهولندا، ولوكسمبورغ، ولم تأخذ الولايات المتحدة الأمريكية هذا الحلف فورًا تحت جناحها، ولكنها شرعت في ضم الدول الرأسمالية إلى حلف أكبر، وقد ظهر هذا الحلف الكبير إلى الوجود في أبريل 1949، وهو ما عُرف بحلف شمال الأطلسي، أو الناتو، حيث انضم لعضويته كل من: الولايات المتحدة الأمريكية، وإنجلترا، وفرنسا، وإيطاليا، وبلجيكا، وهولندا، والبرتغال، والدانمارك، والنرويج، وأيسلندا، ولوكسمبورغ، وكندا، وفيما بعد انضم له كل من: تركيا، واليونان 1952، وألمانيا الغربية 1954، ولقد كان تشكيل حلف شمال الأطلسي، بمنزلة حجر الأساس لنظام الأحلاف العسكرية الإمبريالية، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وبعد ذلك توسع نظام تشكيل الأحلاف السياسية، والعسكرية، وامتد إلى مناطق أخرى في أوروبا، وآسيا، وإفريقيا، وأمريكا اللاتينية، ... توفيق المديني، سابق الإشارة، ص 46.

هذه البيئة مستمرة في التغير، وهي بيئة معقدة، وستظل كذلك بسبب عاملي: السلوك الإرهابي، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وهما التهديد المباشر لحلف شمال الأطلسي خلال السنوات القادمة.

وبعيدًا عن الإسهاب، فإننا نشير بإيجاز إلى أهم إستراجيات حلف شمال الأطلسي، كما ذكرتها الوثيقة المشار إليها، والتي من بينها:

- دعم قدرته على مواجهة التحديات.
- أن يكون قادرًا على الاستجابة بسرعة إلى الظروف والمستجدات.
- مواجهة الأخطار المتمثلة في السلوك الإرهابي، الفردي، والمجموعاتي، والدولي، وكذلك انتشار أسلحة الدمار الشامل.
- القدرة على إدارة، وتأييد عمليات مشتركة، ومتعددة بعيدًا عن أرضه.
- القدرة على الحماية من السلوك الإرهابي.
- القدرة على حماية نظم المعلومات، مع الأخذ في الاعتبار التهديدات التي تفرضها أسلحة الدمار الشامل، وبالأخص الأسلحة النووية.

ولعل حروبه التي خاضها بعد تاريخ مؤتمره المشار إليه بشأن وضع إستراتيجيته، يؤكد كل هذه الخطوات التي وضعها كإستراتيجيات له.

ويمكن القول بأنه من خلال حربه على ليبيا مثلاً، تبين أنه يعاني كثيرًا، حيث الآتي:

- عدم صدق توقعات قادته بأن ينهي الحلف المهمة خلال أسابيع، وبالتالي الخطأ الإستراتيجي واضح.
- ظهور الخلافات بين قادته، وبين الدول الأعضاء فيما بينهم.

- لا يمكن لحلف شمال الأطلسي تحقيق أي شيء بدون تدخل الولايات المتحدة الأمريكية.
- أظهرت حربه على ليبيا المعاناة المالية التي يعاني منها حلف شمال الأطلسي.

ولذلك فإننا نزعم بخسارته المادية، والمعنوية الكبيرة، حيث استمرت عملياته لأكثر من ستة أشهر للإطاحة بنظام دولة من العالم الثالث "من دول الهامش"، يفتقر للتقنية المتطورة، والتكنولوجيا، وعدم امتلاك ترسانة عسكرية قوية، فضلاً عن افتقاره للدعم اللوجستي، والحس الاستخباراتي.

الفصل الثالث

تلاشي إمبراطورية

الولايات المتحدة الأمريكية

الفصل الثالث/

تلاشي إمبراطورية الولايات المتحدة الأمريكية

غني عن البيان أن الولايات المتحدة الأمريكية، قد تبوأت بعد انتصارها في الحرب الباردة على الاتحاد السوفياتي السابق، مكانة عالمية جعلت منها إمبراطورية العالم، وامتازت بفوقيتها الأحادية، وتفوقها عسكريًا، واقتصاديًا، وتكنولوجيًا، ...

واستمرت الولايات المتحدة الأمريكية، بقوتها، ونفوذها منقطع النظير، خلال عقدين من الزمن، وتحكمت طيلة هذه الفترة الزمنية بمجريات السياسة الدولية، واستطاعت أن تحقق مصالح وقتية، وآنية كبيرة.

ولم يكن ذلك مستغربًا، حيث أشرنا فيما سبق إلى أن العديد من المحللين بعد نهاية الحرب الباردة، أي في مطلع التسعينات، توقع هذه الوضعية للعالم، وراهن على أن تستمر الولايات المتحدة الأمريكية كقوة انفرادية، هي الأولى، والوحيدة في العالم عقودًا من الزمن.

ولا يمكن بحال من الأحوال إنكار أن الولايات المتحدة الأمريكية، قد باعدت المسافة، ووسّعت الهُوّة بينها، وبين أكثر القوى الدولية ملاحقة لها، ولكن في اعتقادنا، أنه بفعل سوء الإدارة الأمريكية، ومتغيّرات دولية أخرى، فإننا نؤمن بتلاشي إمبراطورية الولايات المتحدة الأمريكية في العقود القادمة، وعلى يقينٍ بأن فكرتنا هذه ستلقى اعتراضًا من الكثيرين، ولكن ذلك لن يؤخرنا عن تقديم رؤيتنا، وتصورنا، للحقبة، أو الحلقة القادمة من المشهد الدولي، طالما أننا نستند إلى العديد من المعطيات أهمها:

◄ إسرائيل عالة إستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية:

يذهب بعض المحللين، والمراقبين إلى القول بأن إسرائيل حليف إستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، وأن مصالح كل من الدولتين، مرتبط بمصالح الدولة الأخرى، وأن كلا الدولتين شركاء في القضايا الإقليمية، والعالمية.

وإن كان في ذلك القول جانب من الصحة، إلا أننا نرى بأن إسرائيل ليست حليفًا إستراتيجيًا للولايات المتحدة الأمريكية، بل هي عالة، أو عقبة إستراتيجية تعتور طريق العديد من المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية[1].

ففي الدراسة التي أجراها كل من: الأستاذ جون مارشيمر، والأستاذ ستيفن وولت[2]، وهما أستاذان للعلوم السياسية بجامعة شيكاغو-هارفارد، حيث اعتبر هذان الباحثان أن المدة الماضية، وخاصة منذ حرب 1967، شكلت العلاقة مع إسرائيل مركز السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، وأدى تأييد الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل، إلى إشعال الرأي العام العربي، والإسلامي، وعرّض ذلك التأييد للخطر، ليس فقط الأمن القومي الأمريكي، بل بقية العالم أيضًا.

وتساءل الباحثان آنذاك: ما هو السبب الذي جعل الولايات المتحدة الأمريكية، تعرض أمنها، وأمن الكثير من حلفائها للخطر، من أجل تقدّم مصالح دولة أخرى (إسرائيل)؟

---

(1) هناك الكثير من الأسئلة التي نادرًا ما يتم طرحها في واشنطن، فلسنواتٍ خلت ومسألة الدعم الأمريكي لإسرائيل تعتبر مسألة بدهية لا جدال فيها، وأنها تحقق الأمن القومي، والإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، على الرغم من التكاليف الباهظة التي تتكبدها الحكومة الأمريكية جراء ذلك.

(2) السيد أمين شلبي، سابق الإشارة، ص 50 وما بعدها.

ويجيب الباحثان في الدراسة المشار إليها، أن الرابطة بين البلدين، الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، قد تكون مؤسسة على مصالح إستراتيجية مشتركة، أو ضرورات أخلاقية ملزمة(1)، ولكن كلا الافتراضين لا يفسران المستوى الفائق للتأييد، المادي، والمعنوي، والدبلوماسي، الذي تقدمه الولايات المتحدة لإسرائيل.

وعلى الرغم من إقرارهما بتأثر السياسة الأمريكية بجماعات الضغط الأخرى، غير أن أيًا من هذه الجماعات، بخلاف اللوبي الصهيوني، الذي تمكن من تحويل السياسة الأمريكية، بعيدًا عما تفترضه المصالح القومية الأمريكية، وتمكن أيضًا من إقناع الأمريكيين أن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل تتوافقان بشكلٍ جوهري.

وتشير هذه الدراسة إلى أن الدعم المادي الذي تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل يفوق التوقعات، ويرون بأن هذا الدعم قد يكون مفهومًا (ومقبولاً)، إذا ما كانت إسرائيل تمثل رصيدًا إستراتيجيًا حيويًا للولايات المتحدة الأمريكية، أو أن هناك ضرورة أخلاقية ملزمة للدعم الأمريكي.

---

(1) ثمة رأي قوي وسائد في المجتمع الأمريكي، يقول إن الدوافع الحقيقية وراء الالتزام الأمريكي تجاه إسرائيل هي دوافع معنوية وأخلاقية، أكثر منها مصلحية وإستراتيجية، وهي استجابة من جانب المجتمع الأمريكي، والغربي عمومًا لأهوال الهولوكست، ولمجمل تاريخ المعاداة السامية في الغرب، وإخفاق الولايات المتحدة الأمريكية في مساعدة اليهود الألمان، والأوروبيون خلال الفترة السابقة لدخولها الحرب العالمية الثانية، كما أنها ناجمة عن حقيقة مفادها أن إسرائيل تتشابه مع الولايات المتحدة الأمريكية في كثير من القيم المجتمعية والاقتصادية، توفيق المديني، سابق الإشارة، ص 250.

ويستنتجان أن أيًا من التفسيرات غير مقنع، فليست حليفًا إستراتيجيًا، ولا يوجد ضرورة أخلاقية تلزم الولايات المتحدة بدعم إسرائيل بهذه الصورة[1].

ومن جانبنا فإننا نضيف بأن إسرائيل تمثل عبئًا إستراتيجيًا في حرب الولايات المتحدة على السلوك الإرهابي، فلا يمكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تجبر إيران، أو الهند، أو الباكستان، على التخلي عن الأسلحة النووية، أو تقوم بحرب أفغانستان، أو تنظيم القاعدة، ولا يتم ذلك في مواجهة إسرائيل، الدولة الأكثر إرهابًا في نظر العديد من الدول، وهو أمر يجعل محاربة الولايات المتحدة للسلوك الإرهابي أكثر صعوبة مما لو لم تكن إسرائيل في طريقها.

ويضيف الباحثان في دراستهما أن هذه الاعتبارات التي لا تجعل إسرائيل ذات قيمة إستراتيجية حيوية.

أضف إلى ذلك أن إسرائيل لا تتصرف دائمًا كحليف إستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، إذ دائمًا ما يتجاهل الساسة، والرسميون الإسرائيليون الطلبات

(1) لقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بمد إسرائيل، والإغداق عليها بالثروات والمنح منذ بداية اعترافها بها لحظة الإعلان عن قيامها، ثم عززت هذا الالتزام منذ 1967، حيث أمدتها بكمياتٍ هائلة من المساعدات العسكرية والاقتصادية، بما يضمن الحفاظ على تفوّق إسرائيل على جيرانها، موضحة أن أي دعم أمريكي لجهود السلام العربي الإسرائيلي، ينبغي أن يعتمد على خيارات تضمن أمن إسرائيل، كما أن إعلانها مؤخرًا عن اعتزامها بحث الردع الإقليمي الممتد يعبر عن التزام أمريكي من شأنه حماية إسرائيل، من أي تهديد نووي إيراني.

حول هذا الموضوع: أنتوني كوردسمان الخبير الإستراتيجي في مركز الدراسات السياسية والدولية بواشنطن، هل تحوّلت إسرائيل إلى عبء إستراتيجي على أمريكا؟ ترجمة ريما الرفاعي 27/ 7/ 2010 يوم الثلاثاء، صحيفة الثورة على الرابط:

www.poltiis realclear.com □

الأمريكية، وتتراجع إسرائيل عن وعودها للإدارة الأمريكية، بما في ذلك الكف عن بناء المستوطنات، والكف عن اغتيال القادة الفلسطينيين.

فضلاً عن ذلك، ووفق هذه الدراسة، فقد كشفت بعض وكالات الأنباء الأمريكية، أن إسرائيل تدير أكثر عمليات التجسس ضد الولايات المتحدة، كما إن إسرائيل تقدم تكنولوجيا عسكرية لمنافسين محتملين كالصين مثلاً.

ويوضح الباحثان الصورة التي دائمًا تُقدم بها إسرائيل نفسها للرأي العام الأمريكي، وللعالم بشكل عام، وذلك باعتبارها الطرف الضعيف، وهو على عكس حقيقتها، إذ من ذا الذي يصدق بأن إسرائيل هي الطرف الأضعف في المنطقة، وهي التي تمتلك أقوى قوة في منطقة الشرق الأوسط؟!!!

ويخلص الباحثان في دراستهما التي أظهرت نتائج غابت عن الكثيرين إلى القول، إنه ورغم قتامة الوضع، إلا أن هناك بصيص من الأمل، وهو أنه من الممكن أن تحتفظ القوى الكبرى بسياسات خاطئة لبعض الوقت، ولكن لا يمكن أن يكون ذلك بصورة دائمة، مما سيظهر معه الحدود الإستراتيجية، والالتزام الأخلاقي للتأييد الأحادي الجانب، والنتيجة الحتمية هي تحرك الولايات المتحدة الأمريكية نحو موقفٍ أكثر تماسكًا مع مصالحها القومية، في مواجهة إسرائيل(1).

وبالتالي سيثبت التاريخ، رؤيتنا الإستراتيجية، بأن إسرائيل عالة إستراتيجية على الولايات المتحدة الأمريكية، وليست حليفًا إستراتيجيًا، وأن سقوط وتلاشي الإمبراطورية الأمريكية بات وشيكًا.

(1) السيد أمين شلبي، سابق الإشارة، ص 54-55.

◄ الصعود الصيني انكسار لإمبراطورية الولايات المتحدة الأمريكية:

في خضم ما نشاهده من صعود سريع للعملاق الصيني، يتساءل المراقبون، والساسة، والمحللون، وخاصة الأمريكيون منهم، حول مدى خطورة الصعود الصيني على الولايات المتحدة الأمريكية، وهل إن بروز الصين في بدايات الألفية الثالثة كقوة عظمى، من شأنه التأثير على الولايات المتحدة الأمريكية، وهل ستمارس الصين الحرب الباردة في مواجهة أمريكا، على غرار الدور الذي لعبه الاتحاد السوفياتي سابقًا، أم أن الصين ستكتفي بمكانة العملاق الاقتصادي كما هو شأن اليابان؟؟؟ (تساؤلات عديدة فرضها صعود، ونمو الصين، وظهورها بصورة أوضح على خشبة المسرح الدولي).

ونتيجة لذلك، التفت الفكر الأمريكي لدراسة المعضلة الصينية، أو الصعود الصيني، وظهر لنا مدرستان، لبيان كيفية التعامل مع هذه المعضلة:

المدرسة الأولى: الحذر من الصين:

دعا أنصار هذه المدرسة إلى ضرورة الحذر من الصين، والعمل على احتوائها بناء على التنبؤ بصعودها كقوة محاربة، مما سيؤدي حتمًا إلى عدم الاستقرار في آسيا، وبشكل يتعدى المصالح الحيوية القومية الأمريكية.

وتوقع هؤلاء أن الصين القوية، ستسعى إلى تحقيق قائمة طويلة من الطموحات الإقليمية، الأمر الذي يلزم أن تواجهه الولايات المتحدة الأمريكية بحسم سريع، ويتأتى ذلك بدعم حلفائها، وزيادة الانتشار لقواتها في آسيا، باعتبارها المنطقة الأكثر تضررًا من السيطرة، والصعود الصينيين.

ويرى أنصار هـذه المدرسـة، أن الـصين علـى الـصعيد العـسكري، قـد أحـدثت تحولات مثيرة في القيادات العسكرية، التي تؤكد علـى التكنولوجيـا المتقدمـة، والحـرب المتشعبة.

ومن هنا فإن أهداف الصين في الحصول على مركز بارز في آسيا والعالم، تتنـاقض وبشكل جلي مع الهدف الأساس للولايات المتحدة الأمريكيـة، حاربـت الأخـيرة مـن أجله ثلاثة حروب كبرى في النصف الأخير من القرن الماضي، ويتمثل في منع أي بلـد منفرد من الوصول إلى مركز القوة المسيطرة في آسيا.

◄ **المدرسة الثانية: الارتباط والتعاون مع الصين:**

يتبنى أنصار هذه المدرسة، الدعوة إلى الارتباط والتعـاون مـع الـصين، ومواصـلة الانفتاح عليها، وينظرون إلى أن الصين وإن كانت تنمو بـشكل قـوي، إلا أن نياتهـا في حل سيولة، بحيث إن اسـتباق افـتراض علاقـة خـصومة وعـداء مـع الـصين سـيحقق تنبؤات لم تتحقق بعد.

ويدعون إلى توسيع نطـاق العلاقـات الاقتـصادية، والحـوارات الرسميـة، حـول قضايا الأمن، وحقوق الإنسان، والقضايا العالميـة، إذ إن مـن شـأن ذلـك أن تتـصرف الصين بطريقة تتفق مع المصالح الأمريكية.

ومن خلال دراستنا لكل من المدرستين، فإننا نتصور –في ظل حومـان الولايـات المتحدة الأمريكية حول الصين من خلال إقامة علاقات كبرى مع الهند، واليابان- بـأن الصين لم تعد تنظر إلى الولايات المتحدة الأمريكية كـشريك إسـتراتيجي، وإنـما خـصمًا ينبغي وضع خطة إستراتيجية عالمية لمواجهته.

هـذا التـصور يفـرض علـى الولايـات المتحـدة الأمريكيـة، أن تقبـل بالتعدديـة، وتتعاون مع قوى العالم المختلفة، في عالمٍ سيرى قريبًا تعدد الأقطـاب المـسيطرة، وحتمًـا لن يظل يرزح تحت الغطرسة الأمريكية.

◄ **اليقظة الروسية:**

لم يختف في يوم من الأيام دور روسيا على المسرح الدولي، ولسنا من أولائك الذين يقولون بأن روسيا قد تلاشى دورها كقوة فاعلة وقادرة على قيادة العالم، بعد خسارتها في المواجهة (أو الحرب)، الباردة ضد الولايات الأمريكية، ولعل ما يدعم رأينا ببقاء روسيا في موقعها المتقدم، ما تمارسه خلال مطلع هذا القرن[1]، ولعل من أبرز ملامح الدور الروسي، ما يلي:

أولاً: اعتمادها قوتين لهما ثقلهما لتنفيذ السياسات الروسية في المنطقة، وهما إيران، وسوريا، وذلك عبر ضمان دعمهما الثابت: سياسياً وعسكرياً، في إطار متوازن، لا سيما في مجال التسلح، والتقانة، والاستثمارات.

ثانياً: تبني أهداف السياسات العربية في قضية التحرير في العراق، والسودان، وتبني القضية الفلسطينية في حدود الشرعية الدولية، وبمواكبة سياسات الدول الكبرى، وبما يضمن الحد من التأثيرات الأميركية، وحتى الأوروبية.

ثالثاً: اختراق التنظيمات الإسلامية، والعربية، كمنظمة التعاون الإسلامي، والجامعة العربية.

مما يؤدي بصورة طبيعية إلى إبعاد بقية الأطراف الدولية الكبرى عن دوائر السيطرة والنفوذ في الوطن العربي.

وهذا مما يؤدي أيضًا إلى دعم وتطوير القوى المتحالفة إستراتيجيًا مع روسيا، وفي طليعتها إيران، وسوريا، وكذلك التنظيمات التابعة، من مثل حماس، وحزب الله، والجهاد الإسلامي.

(1) للاطلاع على التحولات التي طرأت على السياسة الروسية خلال هذا القرن، يؤمل الاطلاع على:
http://www.ru4arab.ru/cp/eng.php?id=20050109123544&art=20051012171121

رابعًا: توسيع آفاق التعاون مع أقطار عربية في مجالات التسلح، والتقانة، والاستثمارات، ومشاركة، أو منافسة أمريكا، وأوروبا، في توجيه الشرق أوسطية.

وهناك مواقف روسية، وبيانات، وتصريحات، وممارسات، تبرهن بمجموعها على الدور الجديد لصانعي القرارات في الكريملن، في إعادة تنظيم الشرق الأوسط الجديد على قاعدة المصالح الروسية(1).

ومن ذلك على سبيل المثال ما أعلنته موسكو يوم 28 فبراير 2008، بتصريح مدير إدارة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الخارجية الروسية سيرغي فيرشيني بقوله: (جرت في القاهرة مشاورات مع أمانة الجامعة العربية، تضمنت عملية السلام، والعلاقات الفلسطينية-الفلسطينية، والأوضاع في لبنان، والعراق، وإقليم دارفور، واتفق الجانبان على عقد جلسة مشاورات دورية. وستعقد الجلسة المقبلة في موسكو في النصف الثاني من العام الجاري).

قد يكون هذا البيان على إيجازه برهانًا واضحًا على الدور الروسي في التعامل مع كل القضايا العربية المتفجرة.

وبصورة خاصة عندما يتم وضع البيان في إطار التحركات الروسية المتكاملة والشاملة... و في إطار مسيرة الأحداث وتطوراتها في المنطقة، وبعد ذلك وفي يوم 20 مارس 2008، كان وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، يعلن في إسرائيل ما

(1) ما يميز السياسة الخارجية الروسية، هو انتهاجها لسياسة التعامل المختلف، حيث إنها تقيم علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية على ضوء المعطيات القائمة والمتاحة، وتقيم العلاقات مع الصين على أساس معين، وتحاول أن تبقى الأقرب بالنسبة للعالم العربي، انظر: أحمد علّو، السياسة الخارجية الروسية في علاقاتها الدولية، مجلة الجيش العدد 263 - أيار,2007، مشار له على الرابط:
http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=14388□

يلي: (إنني أجدد باسم روسيا، تجديد الدعوة لعقد مؤتمر دولي جديد للسلام في موسكو، ولمتابعة مسيرة ما تم بحثه في مؤتمر أنابوليس في أمريكا.

وأنه لأمر مؤكد أن هناك ضرورة لرفع الحصار المفروض على قطاع غزة، ووقف الاستيطان الإسرائيلي نهائيا).

وقد عقد لافروف سلسلة من اللقاءات خلال زيارته لفلسطين مع السلطة الفلسطينية، ومع المسؤولين الإسرائيليين المعارضين لمؤتمر موسكو، بحجة إنه لا يحقق الهدف.

فيما رحب محمود عباس رئيس السلطة الفلسطينية، بكل جهد عربي، أو دولي يضع حدًا لمعاناة الشعب الفلسطيني، وفي يوم 30 مارس 2008، كان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين يصرح بما يلي: (ستعمل روسيا بنشاط لإيجاد حل عادل وشامل للصراع العربي الإسرائيلي، على أساس المعايير الدولية المعترف بها، بما في ذلك مبادرة السلام الغربية التي هي مفتاح الاستقرار في المنطقة).

ويبقى هناك مجال للحديث عن اقتران التحرك الروسي المتكامل بأبعاده السياسية، والعسكرية، والاقتصادية، والأمنية، والإستخبارية، والإعلامية، ... إلخ، فإنه من المناسب التعرض لزيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لليبيا يوم 16أبريل 2008، والتي وُصفت بالزيارة التاريخية، على أساس أنها أول زيارة لرئيس روسي لليبيا منذ العام 1985، وقد صرح المتحدث باسم الكريملين ديمتري بيسكوف يومها بما يلي: (ستقترن هذه الزيارة بتوقيع اتفاقيات تزيد على عشرة مليارات دولار، ومنها عقد لبيع أسلحة زادت قيمتها على ثلاثة مليارات دولار.

ولقد أعلنت موسكو إنها ألغت ديونًا مستحقة على ليبيا، قدرها 5.4 مليار دولار، للمساعدة على عقد الصفقات الجديدة، وستعمل مجموعة غاز بروم الروسية، لتطوير مشاريع غاز مشتركة مع شركة إيني الإيطالية في ليبيا.

ويظهر من ذلك إن التحرك على القاعدة الاقتصادية الصناعية، والتسلح، والخدمات، والأمن، هي القاعدة الأكثر وضوحًا، في رسم ملامح تحرك القوى القطبية على تراب الوطن العربي.

ولكن هل المنافسة القطبية ستقف عند حدود الاستثمارات الاقتصادية، أم إن المدخل الاقتصادي سيمهد كل السبل أمام الارتباطات، أو حتى التحالفات الإستراتيجية، والتي تشمل كل مقومات، ومكونات الوطن العربي؟.

لذلك فإننا نصر على أن عودة التعددية القطبية والمجال الحيوي هي سمات، ما بعد النظام العالمي الجديد.

خامسًا: ليس هناك من ينكر فاعلية الدور الروسي في أقطار عربية، وإسلامية، وبخاصة تلك المرتبطة سياسيًا وأمنيًا، وعسكريًا بالقرار الروسي.

غير إن الوطن العربي، الشرق الأوسط الجديد، لن يكون روسيًا، كما تعمل له موسكو، ولا ريب إن تجارب العلاقات العربية الروسية طوال سنوات وعقود نصف القرن الماضي، كافية لتأكيد هذه الحقيقة.

ويبقى الدور الروسي مرتبطًا في نجاحه، أو فشله بما يمكن تحقيقه من توافق بين السياسات الروسية العربية من جهة، والسياسات الروسية العالمية من جهة أخرى، ومع ذلك فهو من معطيات تلاشي الإمبراطورية الأمريكية.

◄ الحراك الفرنسي:

فرنسا التي كانت مكانتها في العالم تأتي على رأس قياداته، وبرز نجمها في القرون السالفة، يوم أن كانت فرنسا تتمتع بالنفوذ، وتسيطر على العديد من المستعمرات، وفي أماكن مختلفة من العالم.

بعد ذلك أتى عليها حين من الدهر لم تكن شيئًا مذكورًا، حيث تقلص دورها، واكتفت بالحفاظ على مكانة مميزة، ودون أن يعود لها طموح قيادة العالم.

ومع ذلك فقد كشف النظام العالمي الجديد، عن وجه جديد لهذه الإمبراطورية النائمة، وصارت فرنسا أكثر حراكًا على المسرح الدولي، فمثلاً في يوم 23 ديسمبر 2007 نشرت صحيفة فايننشال تايمز نبأ قالت فيه: (يعتزم الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي القيام بجولة في الشرق الأوسط، حاملاً معه عرضاً للتعاون النووي بهدف إظهار نفوذ بلاده على العالم، ولا سيما الدول الإسلامية.

وتتطلع فرنسا إلى مساعدة قطر، والإمارات، والأردن، ومصر، لإنشاء مجمعات نووية، وتقديم مساعدات فنية.

وهذا ما يدعم الصادرات الفرنسية، ويؤدي إلى بلوغ الأهداف السياسية).

وقام ساركوزي بأول جولة له بعد ممارسته لمهام الرئاسة الفرنسية 12 -16يناير 2008، وشملت زيارته دولة قطر، ووقع فيها عقدًا بقيمة 470 مليون يورو، لتأمين التغطية الكهربائية، وبروتوكول اتفاق في المجال النووي.

وفي الإمارات العربية المتحدة، وقع الرئيس الفرنسي اتفاقية تضمنت منح فرنسا حق إنشاء أول قاعدة عسكرية فرنسية دائمة، إضافة إلى اتفاق تعاون في مجال استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، وحدد حجم الحامية العسكرية الفرنسية المقيمة في القاعدة بقوة 400- 500 جندي، وحدد مكان القاعدة مقابل السواحل الإيرانية، حيث لا تبعد كثيرًا عن مضيق هرمز.

بعد ذلك، وفي يوم 23 فبراير 2008 أعلن عن إجراء مناورة فرنسية-خليجية تشارك فيها قوة فرنسية من 1500 جندي، وفرقاطتان، و8 طائرات ميراج، إلى جانب قوات بحرية، وجوية، من الإمارات العربية المتحدة، وقطر، وذلك في إطار اتفاقيات

التعاون الدفاعي لإجراء مناورات مشتركة حملت اسم درع الخليج، مما يدعم القدرة الدفاعية الخليجية[1].

وعليه قطعت فرنسا شوطاً أكثر بعدًا على طريق تنظيم الشرق الأوسط عندما تمكن ساركوزي من إقناع الحلفاء الأوروبيين، ولا سيما ألمانيا بالتوقيع على مشروع الاتحاد من أجل المتوسط في يوم 14 مارس 2008، من أجل دعم التعاون بين الاتحاد الأوروبي، ودول جنوب المتوسط.

ويبدو أن المشروع الجديد للاتحاد المتوسطي، والذي وافقت عليه في قمة بروكسل 27 دولة أوروبية، ووقعت على ميثاقه، قد جاء ليحتل موقعه السياسي محل التنظيم الأول للتعاون اليورومتوسطي، الذي اقترن باسم المدينة البرتغالية التي تم فيها توقيع ميثاق المشروع في 27 نوفمبر 1995، والذي تضمن حدود التعاون في مجالات الأمن، والاقتصاد، والمال، والاجتماع، والثقافة.

ولقد اعتبر هذا المشروع قد فشل بعد مضي عشر سنوات من إنشائه في العام 2005 بسبب العديد من العوامل أهمها:

الانحياز لإسرائيل، ودعمها بأكثر مما حصلت عليه الدول العربية من دول المتوسط مثل الأردن وموريتانيا.

فقد حصلت إسرائيل على نسبة 5.4 بالمائة من مجموع الاستثمارات، فيما حصلت بقية الدول على نسبة واحد بالمائة فقط.

وتجدر الإشارة إلى أن المشروع الجديد للاتحاد من أجل المتوسط تلاه في اليوم التالي لتوقيع ميثاقه يوم 15 مارس 2008، عقد مؤتمر اليوروميد للمعلوماتية والطب في العاصمة الليبية طرابلس.

(1) نقلاً عن: صحيفة الدفاع العربي الإلكترونية، قراءة إستراتيجية، الشرق الأوسط والنظام العالمي الجديد، على الرابط:
http://www.arabdefencejournal.com/article.php?categoryID=9&articleID=15

فهل ستشكل هذه البداية مؤشرًا نحو آفاق التعاون المتوقع في مستقبل هذا التنظيم؟

لقد أعلن الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي يوم توقيع ميثاق اليوروميد في بروكسل أنه سيتم عقد قمة للدول الأوروبية، ودول المتوسط، في باريس يوم 13 يوليو 2008، عشية احتفالات فرنسا بعيدها الوطني، وذلك للبحث عن اختيار مقر الاتحاد المتوسطي، ليكون في أحد بلدان الجنوب (أقطار المغرب العربي)، وأن يكون على رأس الاتحاد المتوسطي رئيسان في آن واحد، رئيس من الاتحاد الأوروبي، ورئيس من الضفة الجنوبية للمتوسط.

وذلك لخلق شراكة حقيقية بين الضفتين في مختلف المجالات، وخصوصًا في مجال التنمية الدائمة وفي مجال الأمن، وأن يكون الاتحاد جسر اتصال بين أوروبا، وأفريقيا شبه الصحراوية؟

ظهرت استجابة أقطار من المغرب العربي، كان من أكثرها وضوحًا كالجمهورية التونسية، حيث أطلق رئيسها آنذاك زين العابدين بن علي تصريحًا يوم 28 أبريل 2008، جاء فيه: (لقد دعمنا منذ البداية مبادرة الاتحاد من أجل المتوسط، ولدينا القناعة بأن المتوسط يجب أن يكون فضاء سلام، وتعاون، وتضامن، ويتوقف مستقبل هذا المشروع على مشاركة كل الدول المعنية في بنائه وبصورة متكافئة).

وترجم الرئيس الفرنسي بداية مشروعه بزيارة إلى تونس يوم 30 أبريل 2008، انتهت بتوقيع صفقات اقتصادية، زادت قيمتها على ملياري يورو، مع التأكيد إن مشروع الاتحاد المتوسطي سيشجع السلام ويغيّر العالم[1].

---

(1) انظر: قراءة في زيارة ساركوزي إلى تونس، مجلة الإرادة الوطنية، العدد الثامن جوان/ جويلية 2008، على الرابط:
http://www.hezbelamal.org/alirada/numero.8/article.6.htm

ولكن، قد يصعب تقويم التحوّلات الجديدة التي رسمتها السياسات الفرنسية الجديدة في عهد رئاسة نيكولا ساركوزي، سواء في مشروع اليوروميد، أم في تحرك فرنسا في أفريقيا، وفي آسيا، وفي كل مكان.

إذ يصعب تقويم النتائج مسبقاً، غير إن ما هو ظاهر حتى الآن هو إن فرنسا قد عادت إلى مستعمراتها، ومحمياتها، وانتداباتها تحت المظلة الأميركية.

وأن هذه العودة قد اقترنت منذ بداياتها بشعار استعادة دور فرنسا العظمى في العالم، مستفيدة في ذلك من دورها الأوروبي.

وبالتالي، فإن أحلام السلام، والتنمية الاقتصادية، والمستقبل الواعد والمشترك، هي أحلام بعيدة المنال، لم تعد لها علاقة بالمبادئ التي أعلنت يوم الإعلان عن النظام العالمي الجديد، وحتى الشرق الأوسط الجديد.

وأن شعار التعددية القطبية الذي شاركت فيه فرنسا، كان يعني ممارسة دور أكبر مما كان مقيدًا بقيود التوازنات في عصر الحرب الباردة.

إن هذا الحراك الفرنسي، وما تبعه من دور لفرنسا فيما عرف بالربيع العربي، يوحي بأن دور الولايات المتحدة الأمريكية سيتقلص، بل إن الإستراتيجيات الموضوعية، تؤكد تلاشي إمبراطورية الولايات المتحدة الأمريكية.

ففرنسا ساركوزي اليوم –بصرف النظر عن مدى اتفاقنا معه، أو اختلافنا عنه– ليست هي فرنسا ما قبله، وأن المبادرات التي تطرحها فرنسا، والتحركات التي تقوم بها، ستجعل منها دولة أكثر فاعلية على المسرح الدولي، وما نفوذ فرنسا في منطقة شمال أفريقيا عنّا ببعيد.

إلا أننا نرى بأن النفوذ الفرنسي، وظهور فرنسا كقوة عظمى، لا يمكن أن يستمر طويلاً، حيث إن فرنسا تكتفي بتقديم المبادرات، ثم تترك الفرصة لأطراف أخرى

لتقوم بتنفيذها، وإن فرنسا مرهونة ببقاء الولايات المتحدة الأمريكية، في سدة حكم العالم، وهو ما نرى خلافه.

◄ **القوى النامية "المناورة":**

في مطلع القرن الحادي والعشرين، ثمة العديد من الدول التي سئمت من الطغيان الأمريكي، ورأت أن العالم لا يمكن أن يستمر تحت سيطرة القطب الواحد، فقامت بتطوير نفسها، وحاولت أن تخوض غمار سباق التسلح، وسباق قيادة العالم، وبمشاركة العديد من الأقطاب الأخرى، فظهرت لنا كل من: ألمانيا، وبلجيكا على الصعيد الأوروبي، والهند، واليابان، والباكستان، وكوريا الشمالية، والجمهورية الإيرانية على الصعيد الأسيوي.

وفي أمريكا اللاتينية، فإننا نلحظ البرازيل كقوة منافسة مستقبليًا، وشريكًا في قيادة العالم في المستقبل القريب.

أما على المستوى الأفريقي، فإن اللاعب الدولي بامتياز، يتمثل في جنوب أفريقيا، بحنكتها السياسية، وقوتها الاقتصادية.

ونكتفي بضرب مثال واحد، وهو الدور الهندي، حيث إنه في السنوات الأخيرة، والهند تلعب دورًا مؤثرًا في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، ومنظمة التجارة العالمية.

إذ قدمت الهند ما يصل إلى 55،000 من أفراد العسكرية الهندية، وأفراد الشرطة، للعمل في خمسة وثلاثين عملية من عمليات حفظ السلام، التابعة للأمم المتحدة عبر أربع قارات.

وعلى الرغم من الانتقادات، والعقوبات العسكرية صممت الهند علي رفض التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتفضل بدلاً من ذلك الحفاظ على سيادتها على برنامجها النووي.

والتقدم الذي قدمته الحكومة الهندية، في مطلع هذا القرن، عزز العلاقات مع الولايات المتحدة، والصين، وباكستان، وأصبح للهند علاقات وثيقة في المجال الاقتصادي مع غيرها من الدول النامية، في أمريكا الجنوبية، وآسيا، وأفريقيا.

وإستراتيجيًا، فلم تعد الولايات المتحدة الأمريكية، بنفوذها في حقبة التسعينات من القرن الماضي.

حيث إن ما قيل عن الهند ينطبق تقريبًا على كل القوى المناورة.

◄ الضائقة المالية الخانقة التي تعانيها الولايات المتحدة الأمريكية:

أيضًا من المعطيات التي تثبت نظريتنا بشأن تلاشي إمبراطورية الولايات المتحدة الأمريكية، هو كابوس الأزمة المالية الخانقة، ونكتفي هنا ببيان ما تعانيه الطبقة العاملة في تلك الدولة، حيث كشف مسح حديث أن الوضع المالي يقض مضاجع معظم الأمريكيين من الطبقة العاملة، فيما تتجه الولايات المتحدة الأمريكية، ومعظم دول العالم، نحو أزمة اقتصادية.

وأوضحت نتائج الدراسة، التي أجرتها "كومسايك كوربريشين"، وهي شركة معنية بمساعدة طبقة العمال بهدف التعامل مع القضايا الاجتماعية التي تعنيهم، أن المخاوف المالية تحرم تسعة من كل عشرة أمريكيين التمتع بالنوم[1].

وجاء ارتفاع تكاليف الحياة المعيشية إلى جانب الديون المتوجبة لبطاقات الائتمان على رأس قائمة المخاوف التي تقلق تلك الفئات بحسب (CNN).

(1) صباح جاسم، كابوس الأزمة المالية يقض مضجع الجميع "امتداد تداعيات الأزمة المالية لأنحاء العالم"، شبكة النبأ المعلوماتية- الثلاثاء 11/ تشرين الثاني/ 2008 - 11/ ذي القعدة/ 1429.

وقال 30 في المائة من العاملين الذين تم استطلاعهم، إن ارتفاع تكاليف المعيشة من أبرز مخاوفهم، فيما عزت شريحة أخرى 29 في المائة تلك المخاوف إلى ديون بطاقات الائتمان.

ولم تقتصر هموم طبقة العمال الأمريكيين عند تلك الحدود، بل تعدتها لتشمل القلق على دفع الأقساط المتوجبة على قروض الإسكان، بالإضافة إلى صناديق الادخار للتقاعد.

وقال 14 في المائة منهم إن دفع أقساط القروض العقارية هي من أبرز مخاوفهم، فيما عزا 13 في المائة منهم الادخار لسنوات التقاعد كأهم أسباب الأرق.

ووجد المسح أن تكاليف المصاريف المدرسية إلى جانب الرعاية الصحية، كانت في ذيل قائمة مخاوف المستطلعين، إذ بلغت 3 في المائة فقط.

وبيّن المسح أن ثمانية في المائة من تلك الطبقة لا تثقل المخاوف الاقتصادية كاهلهم، وبالتالي لا يعانون من العوارض الجانبية المترتبة عن ذلك.

ويأتي المسح الجديد في الوقت الذي كشف فيه استطلاع للرأي العام الأمريكي الأسبوع الماضي أن ربع الأمريكيين فقط يعتقدون أن الأمور تتجه نحو الأفضل حالياً، في حين أن البقية غاضبون وخائفون ويرزحون تحت ضغط كبير.

وقال 75 في المائة من أفراد عينة الاستطلاع، الذي أجرته CNN، إن الأمور تتجه نحو الأسوأ في الولايات المتحدة.

كذلك قال حوالي ثلاثة أرباع الأمريكيين إنهم غاضبون بشأن الطريقة التي تتجه إليها الأمور، بينما قال ثلثا أفراد العينة إنهم خائفون بشأن ذلك. فيما يقول كل ثلاثة

أمريكيين من بين أربعة إن الظروف الحالية في الولايات المتحدة تجعلهم يرزحون تحت ضغوط هائلة[1].

أضف إلى ذلك عديد المصارف التي أعلنت إفلاسها، والديون التي تثقل كاهل الولايات المتحدة الأمريكية.

ويضيف بعض الباحثين إن هناك مؤشرًا جديدًا على تدهور الحالة الاقتصادية في الولايات المتحدة، فقد أظهرت البيانات الحكومية تراجع سوق الوظائف لثالث شهر على التوالي حيث فقد نحو ثمانين ألف شخص وظائفهم في شهر مارس فيما يعد أكبر انخفاض في سوق العمل منذ خمس سنوات.

أحدث استطلاع للرأي يظهر أن الأمريكيين غير راضين عن أداء الاقتصاد، وأن هذا الإحساس بعدم الرضا هو الأعظم منذ بدأت صحيفة نيويورك تايمز وشبكة سي بي إس نيوز إجراء استطلاعات عن هذا الموضوع في أوائل التسعينات فقد أعرب واحد وثمانون في المائة عن اعتقادهم بأن الأمور تسير بشكل خطير في الاتجاه الخاطئ، وهذه بلا شك نسبة كبيرة جدا إذا ما قورنت بالنسبة المسجلة قبل عام واحد وهي تسعة وستون في المائة، أو بنسبة خمسة وثلاثين في المائة عام 2002.

ورغم أن المزاج العام اعترته حالة من القتامة منذ الأيام الأولى لحرب العراق، كما تقول النيويورك تايمز، فإنه اتخذ منحى جديدا نحو الأسوأ خلال الأيام القليلة الماضية، في ضوء الحديث عن انزلاق الاقتصاد نحو فترة ركود، ومن ثم فإنه يكاد يكون هناك إجماع قومي حاليا على أن أمريكا تواجه مشاكل كبرى.

هذا الإحساس بعدم السعادة، أو فلنقل بالتعاسة لاشك يلقي بظلال من المخاطر بالنسبة للجمهوريين والديمقراطيين على السواء خلال انتخابات هذه السنة.

(1) المصدر السابق نفسه.

فالرئيس الجمهوري جورج بوش هبطت شعبيته إلى نسبة ثمانية وعشرين في المائة ممن استطلعت آراؤهم، وفي نفس الوقت يواجه الديمقراطيون الذين يسيطرون على مجلسي النواب والشيوخ منذ العام الماضي خطر معاقبة مرشحيهم على أيدي الناخبين الذين يشعرون بالتعاسة وعدم الرضا.

المشكلة كبيرة ومعقدة وتتداخل فيها عناصر اقتصادية مختلفة تمس الطبقة المتوسطة، التي هي عماد البلد، فما بين فقد الوظائف وارتفاع أسعار الغاز والبنزين وهبوط بعض أسعار الأسهم وفقدان العديد من الناس لبيوتهم نتيجة عدم استطاعتهم تسديد أقساط الرهن العقاري الشهرية.

في ضوء هذا، تحركت الحكومة في محاولة لاستيعاب الأزمة، فتقدم الرئيس بوش بمشروع قانون لإرسال حوافز للعديد من الأسر الأمريكية في شكل شيكات بحد أقصى ألف ومائتي دولار لكل زوجين، ووافق قادة الحزبين في الكونجرس على المشروع، ثم انخرط المسئولون في مناقشات بشأن اقتراحات أخرى لإدخال تعديلات على التنظيمات المالية، وتخفيف آثار حبس الرهن العقاري.

ورغم ذلك وجد الاستطلاع أن الأمريكيين يلقون باللوم في هذه الأزمة على مسئولي الحكومة أكثر مما يلقونها على البنوك أو مشتري البيوت أو مؤسسات القروض.

عندما بدأت حملة انتخابات الرئاسة العام الماضي، كانت قضيتا العراق والإرهاب تتصدران قائمة مخاوف الناس، غير أن الحال تبدل في أشهر معدودة لتطفو مشكلة الاقتصاد على سطح المخاوف، حسب هذا الاستطلاع أصبح الناس يكتفون بالامتنان لأنهم مازالوا في أماكنهم، بعد أن كانوا من قبل يتطلعون للتقدم.

وقد يثير الدهشة أن خبراء الاقتصاد يستشهدون بعوامل مختلفة لتباطؤ النمو الاقتصادي، منها التكنولوجيا والعولمة، وهو ما يجعل الأمريكيين قلقين بشأن

المستقبل، وهناك نسبة غير قليلة تشك في أن أبناءهم سيعيشون حياة أفضل مما عاشوها هم أنفسهم.

والمثير أيضا، أنه رغم أن أمريكا هي بلد التكنولوجيا والتقدم، فإن البعض يعتريه القلق من أن أمريكا لم تعد أطفالها جيدا لاقتصاد التكنولوجيا المتقدمة في المستقبل.

أما عن زيادة الضرائب على الأغنياء التي اقترحها كل من المرشحين الديمقراطيين هيلاري كلينتون وباراك أوباما، فإن حوالي ثمانية وخمسين في المائة يؤيدون الاقتراح بزيادة الضرائب على الأسر التي يزيد دخلها عن ربع مليون دولار في السنة.

ورغم أن كلا من السيدة كلينتون والسيد أوباما ألقى باللوم على التجارة مع الدول الأخرى في بعض المشاكل الاقتصادية، فإن الأمريكيين مازالوا يفضلون التجارة مع الخارج، وإن كانت نسبة كبيرة منهم تحبذ وضع قيود تجارية لحماية الصناعات المحلية. فهل تتجه أمريكا، زعيمة سوق الاقتصاد الحر إلى أسلوب الحماية التجارية؟ لا أحد يعلم الآن.

رغم كل هذه المشاكل، فإن الأمريكيين لا يحبذون تدخل الحكومة بثقلها في حل مشكلة الرهن العقاري فما بين رأي يفضل أن تقدم الحكومة المساعدة للأفراد لا للمؤسسات المالية، ورأي يرى أن حزمة الحوافز التي تقتصر على إرسال شيكات لدافعي الضرائب ستزيد العجز المالي الأمريكي سوءًا.

◄ التخبط الأمريكي في إدارة الأزمات الدولية:

أظهرت الأحداث التي يشهدها مطلع القرن الحادي والعشرين، تخبط الإدارة الأمريكية في التعامل مع الأزمات، ففضلاً على عدم قدرة هذه الإدارة على تسوية الأوضاع الداخلية بما في ذلك الأزمة المالية الأمريكية، نرى بوضوح فشل الولايات

المتحدة الأمريكية في إدارة الأزمات الدولية، مما يوحي بتلاشي هذه الإمبراطورية التي ظهرت عليها أعراض الانهيار.

وحيث إنه لا يسعنا علميًا أن نتتبع جميع الأزمات الدولية التي حاولت (أو شاركت) الولايات المتحدة الأمريكية في إدارتها، نظرًا لكثرة الأحداث الدولية، وأن أمريكا –من موقع هيمنتها– تحاول إدارة هذه الأحداث، وبالتالي فسنعرض إلى معايير عامة تظهر في كل إدارة للأزمات من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يغلب على القرارات الأمريكية (في كل الأزمات الدولية) ما يلي[1]:

- ردود فعل الولايات المتحدة الأمريكية إزاء الأزمات الدولية متأخرة إذا ما قورنت بردود فعل فرنسا، أو روسيا، ...
- قرارات الولايات المتحدة الأمريكية في إدارة الأزمات الدولية، بطيئة، وغير قادرة على مواكبة الأحداث الدولية، وبدلاً من أن تكون القرارات استباقية فهي تصدر في الوقت غير المناسب، ومعلوم أن قيمة القرار السياسي تكمن في دقة وقت صدوره، فما قد يكون مقبولاً من صانع القرار اليوم، ربما لا يكون مقبولاً منه غدًا.
- عشوائية قرارات الإدارة الأمريكية، حيث اتخذت في مطلع هذا القرن، جملة من القرارات جزافًا، كان نتيجتها إثقال كاهل الولايات المتحدة الأمريكية بالديون، وإرهاق قوتها العسكرية، مع إظهار الصورة الهزيلة لهذه القوة.
- متخلفة عن قراءة الواقع، ونابعة من الاستعلاء العسكري.

(1) هذه رؤيتنا لكيفية تعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع الأزمات الدولية، وليس بالضرورة أن تكون رؤية غيرنا.

- تراهن على القوى الخارجية، وانتظار مبادرات القوى الأخرى، كفرنسا، وبريطانيا[1].
- قرارات الولايات المتحدة الأمريكية، تستخف بالقوى الأخرى، وغير مدركة لتنامي القوة غير العسكرية للدول الأخرى، حيث إنها منشغلة بمحاربة الدول التي بها تنامي في القوة العسكرية فقط، كمحاربتها لإيران، وتجاهلها للدول التي بها تنامي للقوة الاقتصادية كالبرازيل مثلاً.
- أرغم الاستعلاء الأمريكي، صناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية، على عدم الاستجابة للحلول الدبلوماسية، وصاروا ينظرون إليها كنوعٍ من الضعف، أو التحدي للكبرياء، ونسوا أن أعلى درجات العمل السياسي الديمقراطي، ليست سوى تحقيق أكبر قدر ممكن من الاستجابة، والانصياع للمطالب المشروعة لأعضاء الجماعة الدولية.
- تعكس قدرًا كبيرًا من الإحساس باحتكار الحكمة، والحق، والحقيقة، وأن كافة أعضاء الجماعة الدولية (باستثناء حلفاء أمريكا)، ليسوا مؤهلين للإسهام في حل القضايا المصيرية، لأنهم أعجز من تحمل المسؤولية، ولذا فإن الولايات المتحدة الأمريكية، تتدخل في القضايا من باب الخوف على المجتمع الدولي، وضرورة الحفاظ على الأمن الدولي، والسلام العالمي، وكأن العالم ولاية من ولاياتها.

(1) فمثلاً تأخرت ردود فعل البيت الأبيض فيما يتعلق بالثورات العربية، ووقفت الولايات المتحدة الأمريكية موقف المتفرج، حتى تقدمت فرنسا ببعض المبادرات، ويتضح ذلك جليًا بشأن أزمة ليبيا، حيث لم نشهد رد فعل رسمي حتى وصلت فرنسا إلى مبتغاها، ثم قامت أمريكا بالتأكيد على ما رأته فرنسا في هذا الشأن.

- القرارات في جل الأحداث، لا تتعامل مع الأزمات بروح المبادرة لتقودها، وتتنبأ بها، وتضع حدًا لها، بل تحولت في ذاتها إلى آليات لصناعة الأزمات، فبعد كل قرار، أو بيان، أو تصريح، ... تتصاعد حدة الغضب عند الطرف الصادر بحقه، إلى الدرجة التي يمكن معها القول، إن أحد أسباب نجاح الأطراف الآخرين في إدارة الأزمات، يكمن في الكيفية التي تتعامل بها الولايات المتحدة الأمريكية مع تلك الأزمات، بل إن القرارات التي تنتهجها الإدارة الأمريكية، كرست عزلة هذه الدولة عن المجتمع الدولي، وفرضت على كل أعضاء هذا المجتمع عدم الثقة في الولايات المتحدة، وفيما تعرضه من حلول، وهذه العزلة نلحظ أنها جعلت الولايات المتحدة الأمريكية في دائرة ضيّقة، ولا زالت تضيق بشكل أكبر، وستؤدي بالنتيجة إلى خنق الولايات المتحدة، وتلاشيها.

- القرارات التي يتخذها قادة الولايات المتحدة الأمريكية، في مطلع هذا القرن، تؤكد جوهر هذه القيادة، ومعدنها البعيد تمامًا عن أي تطبيق للديمقراطية، وعن أي التزام بقواعد الشرعية الدولية.

- وأخيرًا، فإن إدارة الولايات المتحدة الأمريكية للأزمات، غالبًا (بل نستطيع أن نقول دائمًا)، ما كانت مستوحاة من الرهان على قدرة الترسانة العسكرية، والثقة في الجيش الأمريكي، وكان تغليب وجهة النظر العسكرية على السياسية والدبلوماسية، هو القول الفصل في كل القرارات، ومعلوم أن من المسلمات تاريخيًا (خطأ المنطق العسكري، في التعامل مع القضايا السياسية).

لعل هذه المآخذ على القرارات الأمريكية في إدارة الأزمات، يبين بجلاء تخبطها السياسي، والعسكري، مما يؤكد الرؤية الإستراتيجية التي تشير إلى تلاشي إمبراطورية الولايات المتحدة الأمريكية.

ونعتقد أن يتم ذلك خلال الربع الثاني، من القرن الحادي والعشرين، وسواء تم ذلك في بداية الربع الثاني، أو نهايته، حيث إن الأمر يتوقف على العديد من المعطيات.

خيارات الولايات المتحدة الأمريكية للحفاظ على مركزها الأحادي في العالم

إن ما ذكرناه بشأن تلاشي إمبراطورية الولايات المتحدة الأمريكية، وفقدانها لمركزها المتقدم، وإجبارها على القبول بالتعددية القطبية على المسرح الدولي، وجعلنا لذلك العديد من الأدلة، من خلال إيضاح علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بإسرائيل، وتحذيرها من اليقظة الروسية، والصعود الصيني، والحراك الفرنسي، والقوى المناورة، وما تعانيه الولايات المتحدة الأمريكية من أزمة مالية خانقة، وتخبطها في إدارة الأزمات، ...

ما ذكر يجعلنا نجزم بتلاشي إمبراطورية الولايات المتحدة الأمريكية، ونتوقع بأن يتم ذلك في الربع الثاني من هذا القرن، وما سنبينه تحت هذا العنوان (خيارات الولايات المتحدة الأمريكية للحفاظ على مركزها الأحادي في العالم)، لا يتعارض مع ما ذكرناه بشأن تلاشيها، وإنما هو لإطالة عمرها، وللمحافظة على البقاء في المركز الأحادي لأطول فترة ممكنة، ولذلك فإننا نرى بأنه يتوجب على الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى القائمين عليها القيام بما يلي:

أولاً: عدم الدخول في أي مواجهة، عسكرية كانت، أم سياسية (حرب باردة مثلاً)، وفي مواجهة أي دولة أيًا كانت، وبالأخص تجنب الدخول في مواجهة عسكرية ضد إيران في المستقبل القريب، حيث إن ذلك سيزج بالولايات المتحدة الأمريكية في حرب لا تحمد عقباها، وستؤدي بها إلى انهيار قوتها العسكرية، وإرهاق جيشها، وازدياد مأزق الأزمة المالية الخانقة.

فضلاً عن ذلك، فإن الدخول في مواجهة مع إيران، سيجعل من الولايات المتحدة الأمريكية متورطة في عنفٍ إقليمي، ولحقبة تزيد على حقبة تواجد الولايات المتحدة الأمريكية في العراق، فإيران دولة يزيد عدد سكانها على 70 مليون نسمة،

والمغامرة بالدخول معها في مواجهة، تختلف بالتالي عن تجربة العراق، التي ستصبح حينها أمرًا تافهًا.

وعليه، واستقراءً لهذه الاعتبارات، والمعطيات، يتحتم على الولايات المتحدة الأمريكية، أن تصبح شريكًا في مفاوضات مع إيران، والتعاطي مع الملف النووي الإيراني، بذات الطريقة التي تتعاطى معها الولايات المتحدة الأمريكية، مع الملف النووي الكوري الشمالي.

ثانيًا: كبح جماح النفوذ الفرنسي، في منطقة الشرق الأوسط، وفي شمال أفريقيا بشكل خاص، وعلى الأخص كسر ما صارت فرنسا تتمتع به من نفوذ في ليبيا، وتضييق الخناق على سياسة فرنسا، المتمثلة في طرح المبادرات غير المنتهية، والإبقاء على فرنسا في موقع الحامي للمصالح القومية الأمريكية، وليس شريكًا في عمليات النفوذ والهيمنة.

ثالثًا: تغليب منطق الحل الدبلوماسي، على منطق الحلول العسكرية، والاعتراف بمسلمة (خطأ الحلول العسكرية فيما يمكن حله دبلوماسيًا).

رابعًا: تلافي كل الأخطاء التي لاحظناها، ولاحظها عديد المراقبين بشأن إدارتها للأزمات الدولية، وخصوصًا أن تعمل الولايات المتحدة الأمريكية، على الإدارة الجيدة للحرب الباردة الجديدة، وإن كنا قد أسلفنا بأنه يتوجب عليها عدم الدخول في أي مواجهة، ومن أي نوع، إلا أننا نرى بأن روسيا سترغم الولايات المتحدة الأمريكية على خوض غمار هذه الحرب، فضلاً عن إمكانية الدخول في مواجهة مع الصين اقتصاديًا، وكذلك الهند، والبرازيل كقوى صاعدة لأن تلعب دورًا على المسرح الدولي وبقوة.

مع التذكير بأن هذه الخطوات ليست لمنع تلاشي الولايات المتحدة الأمريكية، وإنما هي لتأخير مسألة سقوطها، وتلاشيها، وإلا فإنها حتمًا سترى التلاشي، وتجبر على القبول بعالم متعدد الأقطاب.

الفصل الرابع

رؤيتنا الإستراتيجية على الصعيد العربي

الفصل الرابع/

رؤيتنا الإستراتيجية على الصعيد العربي

إذا كانت الدولة الحديثة تملك القدرة على السيطرة على الأحداث داخل حدودها غير أنها لا تملك القدرة بالنسق نفسه على السيطرة على كل الأحداث وراء حدودها ، ومن ثم فأي دولة ما لا تستطيع التهرب من الشؤون الخارجية حولها، ولا أن تشكلها تماماً بحسب إرادتها، ولذلك ليس في إمكانها إلا أن تسعى بشكل أو بآخر نحو الإسهام في تصحيح مسار الأوضاع العالمية، في الوقت الذي تعمل على التكيف مع واقعها، وفي هذا النطاق المحدود تسعى كل دولة للاحتفاظ بأشد ما تؤمن به من قيم، كما تسعى لتوسيع دائرة المؤمنين بها ما أمكن ذلك.

وعليه فإن سياسة أي دولة تأخذ في حسبانها اعتبارات عدة تكاد لا تختلف ولا تتخلف، فهي تضع في حسبانها الأول مصلحتها الذاتية بكل ما يمثله ذلك، ويصدر عنه من معطيات خاصة بها، ثم تضع في حسبانها بعد ذلك المصالح المشتركة، والمتبادلة، أو المضادة مع الدول الأخرى شقيقة، أو صديقة، أو معادية، ومهما كانت الحسابات السياسية لأي دولة في علاقاتها الخارجية، فإنها تسعى لأن تكون محصلة المردود النهائية من ذلك إضافة إلى رصيدها وليس بالطرح منه.

وليست الدول العربية استثناء من هذه القاعدة، ولكن إذا كانت مثل هذه المسألة تؤدي في بعض الأحيان – وبالنسبة لبعض الدول – إلى وجود خلخلة بين إستراتيجيتها، وأهدافها البعيدة، وأهدافها القريبة التكتيكية، فإن البحث عن الحل سيكون في حد ذاته معضلة قوية.

اندثار مفهوم القومية العربية

برزت الدعوة العربية العربية، إلى إقامة علاقاتٍ متينة بين الأقطار العربية، مؤسسة على الاعتبار القومي، والشعور الوحدوي، زمن إنشاء الجامعة العربية، ثم تجددت الدعوة إلى القومية العربية، والوحدة العربية، من خلال المشروع النهضوي القومي بقيادة الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر، الذي ظل ردحًا من الزمن يدعم القضايا القومية العربية، وعلى رأس هذه القضايا، قضية فلسطين، بل كان جل اهتمامه، وشغله الشاغل هو القومية العربية، وما يتعلق بها.

ثم جاءت محاولات القائد معمر القذافي، كوريثٍ للمشروع القومي الناصري، ودعا إلى تكريس المبادئ القومية التي طالما دعا إليها جمال عبد الناصر رحمه الله، وحاول تبني قضية فلسطين، باعتبارها القضية الأم من بين القضايا القومية، وكان مصرًا على أن تكون القضية الفلسطينية، على رأس كل عملٍ عربي مشتركٍ.

وعلى إثر ما ذكر، قام العديد من رؤساء الدول العربية، في محاولة لإرضاء الشعوب العربية، وكسبيل لتحقيق طموحات هذه الشعوب، بمحاولة إقامة مشاريع وحدوية (نظرية، وشكلية) بين بعض الأقطار العربية، باءت جميعها بالفشل.

وفي فترة لاحقة، ترك الساسة، والرؤساء قضية القومية العربية، والمناداة بالوحدة العربية، وانشغل بها رجال الفكر، والثقافة، وترادفت الكتابات في المؤلفات، والمقالات، والدوريات، وعقدت المؤتمرات العلمية الأكاديمية، والندوات، كإسهام من هذه الشريحة في نشر ثقافة (القومية والمقاومة)، و(الوحدة والتحدي).

حتى دخل النظام العالمي الجديد، وطرقت العولمة أبواب العقول العربية، ودخلت في أفكار العرب، فصارت القومية العربية من الترف الفكري، ومن قبيل الماضي، وأصبح الشعور بالقومية، والمشروع القومي أثرًا بعد عين.

فمثلاً لن نرى من اليوم فصاعداً، من (قومية وعروبة)، القضية الفلسطينية إلاَّ ما يشبه، أو يماثِل، قومية الموقف العربي من كل صراعٍ للولايات المتحدة الأمريكية، مصلحة في زجِّ دولٍ عربية، وجيوشها، فيه[1].

فالعرب (قوَّة عسكرية، وسياسية، واقتصادية واحدة) في حروب ومعارك الولايات المتحدة الأمريكية، ولو كانت في أهدافها، ودوافعها، وعواقبها، ضد الأمن القومي العربي.

وبالمقابل، فإن العرب قوى عاجزة، لا حول لهم ولا حيلة، في كل أمر يتحدَّاهم أن يعيدوا إلى القضية الفلسطينية طابعها القومي العربي، وأنْ يعاملوا إسرائيل بما يُظْهِر، ويؤكِّد أنَّهم يفهمونها، على أنَّها عدوهم القومي الأوّل، حيث إن تزويرهم للأعداء لا ينفي، وإنما يؤكِّد وجود العدو الحقيقي لهم، ألا وهو إسرائيل.

<u>ومن هنا، بأيِّ ميزان تزن الدول العربية الآن (التزامها القومي) في ما يخصُّ الشعب الفلسطيني، وقضيته القومية؟</u>

إنَّها تزنه: إما بميزان التزاماتها التي تضمَّنتها معاهدات السلام مع إسرائيل، وإمَّا بميزان التزامها السلام مع إسرائيل خياراً إستراتيجياً، فهل من وزن أو ثقل يُذكر لذلك الالتزام في هذا الميزان أو ذاك؟!

وعليه، وبعد اندثار مفهوم القومية العربية، وشطب كل شعاراتها، فلا خيار أمام العرب اليوم سوى خيار المفاوضات ولو لم تَقُدْ إلى السلام، أو قادت إلى السلام الذي تريده إسرائيل[2].

---

(1) جواد البشيتي، هل تتلاشى فلسطينية القضية الفلسطينية بعد تلاشي قوميتها؟، مقال منشور في 28/ 9/ 2010، على موقع صحيفة المنار، على الرابط:
http://www.manar.com/atemplate.php?id=2642

(2) المصدر السابق نفسه.

وفي هذا الخضم نؤكد، ونصر على رؤيتنا الإستراتيجية، بشأن تلاشي، واندثار مفهوم القومية العربية، وأنها أصبحت من أمور الماضي، التي ربما سيصبح الحديث عنها مخجلاً عند الكثيرين (وللأسف من العرب).

التمزق بناءً على اعتبارات طائفية

في هذا الإطار فإن بعضًا من الدول العربية، لم تستطع المواءمة بين مصالحها الذاتية، والاستجابة للمعطيات الخارجية، وخاصة تلك الدول التي يُخشى عليها التمزق تحت طائلة النعرات الطائفية.

فمثلاً تأججت الأوضاع الاجتماعية في الشارع السعودي، والبحريني، واليمني، واللبناني، بمزيد من النعرات الطائفية، والتجييش المذهبي عقب الثورات التي اجتاحت البلدان العربية، والتي ابتدأتها تونس في السابع عشر من ديسمبر للعام 2010.

وأفاد متابعون ومراقبون بأن تلك النعرات الطائفية والمذهبية، وصلت إلى حالة التخمة من كثرة انتشارها في الدول المذكورة سلفًا، والتي تؤجج وحدة الصف بين أبناء الشعوب الإسلامية، بمختلف مذاهبها، وكذلك بين أبناء الشعب المنتمي للوطن الواحد، في الوقت الذي يعاني منه العالم الإسلامي من هجمات الاستكبار الصهيوني، الذي يريد إضعاف المجتمع الإسلامي.

ويمكن القول إن هذه النعرات، جعلت الوضع الداخلي لهذه الدول جاهزاً، ومتطلعاً للتغيير السياسي، ولكن هذا التغيير لا يمتلك قوّة الدفع المحليّة.

وهذا الأمر يفتح الباب للتدخل والضغط الخارجي ـ الأميركي الذي بدأ يظهر مجدداً بعد سقوط العراق، فعلى خلاف ما يعتقد أن سوريا هي الدولة التالية للتغيير، بعد العراق، وليبيا، فإن المملكة العربية السعودية، هي المرشح الثاني، وهي الأضعف في المواجهة، وحتمًا لن يكون هناك استقرار في مجتمعات كل من البحرين، واليمن، ولبنان، في وجود النزاع الأمريكي الإيراني، من خلال تقاسم وتقسيم المنطقة، بالقوة العسكرية والاقتصادية من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، وبالدين، والأيديولوجيات من الجانب الإيراني.

فعلى الصعيد السعودي، جاء سحب القوات الأميركية من السعودية في شهر (أبريل) 2011، إيذاناً بفك الارتباط بين النظام السعودي وواشنطن، التي توفرت لها بدائل سياسية واقتصادية وعسكرية خلال العقد الماضي، الأمر الذي يجعلها في دائرة الضغوط الأميركية المكثفة.

وحتى لو لم تقم الولايات المتحدة الأمريكية بدورها الضاغط.. فإن الوضع الداخلي السعودي الناضج للإصلاح، قد يتعرض لانكسار وانفلات كبير معاً[1]، فالمملكة العربية السعودية مهيأة (في وجهة نظرنا) تماماً للتغيير، وهو ما لا يبدو أنه قد أُدرك من قبل العائلة المالكة، وهذه التهيئة إذا ما تعرضت لنكسة ناجمة عن الرفض في إجراء الإصلاحات، ستفتح الطريق للخطوة التالية: العنف المستديم، وهو النتيجة الحتمية للنضج السياسي الذي يواجه بالصدّ وعدم الحكمة، وقد ينقلب ذلك العنف إلى عنف تخريبي، قد يفضي إلى تمرد مناطق على طريقة الدومينو، وقد تتضافر في حالات شغب لتتحول إلى ما يشبه ثورة عنيفة تحرق اليابس والأخضر، بحيث تفتح الطريق لتدخل خارجي مباشر، قد يؤدي إلى تقسيم المملكة، أو إنهاء حكم العائلة المالكة، أو حدوث الأمرين معًا.

وإذا لم يكن من المنطقي، أن يسعى آل سعود لتقسيم البلاد التي يحكمونها، فإنه من المنطقي جداً أن تقود طريقتهم في الحكم إلى تقسيمها.

(1) في ذات المعنى: عبد الله الراشد، مستقبل السعودية 'ناضجة للإصلاح قابلة للتدمير'، شؤون سعودية على الرابط:
http://www.saudiaffairs.net/webpage/sa/issue04/article04r/issue04rt09.htm

أضف إلى ذلك أنه ليس بخاف على الحكومة السعودية أن تقسيم البلاد أحد السيناريوهات القديمة المطروحة، وهذا السيناريو قد يكون قابلاً للتطبيق إذا ما تم إعداد مبرراته المختلفة التي أجدها مرتبطة بما يلي[1]:

(1) ما تشهده الساحة العربية منذ أشهر من أحداث وتطورات بدأت الولايات المتحدة ركوب موجتها.. توطئة لتنفيذ خططها في إطار ترتيبات تشكيل الشرق الأوسط الجديد، وبدأت معالمه تتضح، وهناك خطوات قادمة، تبدأ بتشكيل أحلاف ومحاور واصطفافات، وربما العبث بديمغرافية بعض الساحات، ونقل للسكان من منطقة إلى أخرى، لتنضم هذه الأحلاف فيما بعد إلى حلف أوسع سني، لمواجهة إيران، استكمالا للمخطط الرهيب الذي تقوده أمريكا لإضعاف المسلمين وضرب الإسلام.

وكشفت دوائر أمريكية لـ (المنار) أن طواقم أمريكية متخصصة أنهت إعداد خططها وتوصياتها، ورفعت إلى الجهات المعنية وتحمل عنوان "التفتيت نحو شرق أوسط جديد"، وقالت هذه الدوائر إن هناك حلقات في هذا المخطط سيجري تنفيذها تباعا بعد أن "استدرجت" واشنطن جماهير واسعة عربية باتت ترى في أمريكا منقذا لمشاكلها، وآخذة على محمل الجد ما تطرحه أمريكا من دعوات للديمقراطية الحلقة القادمة، كما تقول الدوائر الأمريكية هو تفتيت وتقسيم السعودية إلى دول ثلاث إحداها الدولة الإسلامية في مكة والمدينة وما حولها، تتولى الحكم فيها العائلة السعودية بعد تقليص نفوذها، واستبدال كبار هذه العائلة من الحرس القديم بجيل من الأمراء الشباب الذين يرون أمريكا الولي والحامي.

وأضافت هذه الدوائر إن نظام الحكم الحالي في السعودية يخضع منذ فترة لجراحات تغيير عميقة يجري التدارس بشأنها بين طاقم أمريكي يضم في الرياض منذ فترة، وبين قيادات من العائلة السعودية الحاكمة.

وتعتقد هذه الدوائر الأمريكية أن جميع الدول الخليجية بما فيها السعودية تخشى ثورات شعبية تطيح بالأنظمة الحاكمة وبوادرها في الشرق الأوسط وسلطنة عمان، ورأيناه في البحرين، علاوة على تآمر أبناء العائلة الواحدة على بعضهم البعض كما هو الحال في قطر.

في السياق نفسه، ذكرت مصادر دبلوماسية لـ (المنار): إن الدول الخليجية سوف تتخذ خطوات لتحصين نفسها خشية من أخطار قادمة، في مقدمتها ثورات أخافتهم بها أمريكا.. لكن،=

1. تمسك العائلة الحاكمة في السعودية بطريقتها التسلطية الاستبدادية في الحكم، وهذه الطريقة أضعفت الشعور الوطني، وأفرزت يأسا لدى المواطنين المتضررين من حكم هذه العائلة، مما يجعلهم غير مكترثين بما يُحاك للبلاد لتفكيكها، فيمكن عبر التفكيك أن يحصل المواطنون المتضررون من الحكم على حقوقهم التي ترفض العائلة الحاكمة التنازل عنها، ومنحهم إياها.
2. عجز الحكومة السعودية عن حماية المواقع، والمصالح الغربية في السعودية من هجمات إرهابية متكررة.
3. عجز الحكومة السعودية عن حماية المواقع الاقتصادية النفطية من هجمات إرهابية متكررة، وخاصة المواقع الموجودة في المنطقة الشرقية، حيث الأقلية الشيعية.
4. عجز الحكومة السعودية عن حماية أفراد العائلة الحاكمة السعودية من تكرار هجمات عليها.
5. وكذلك عجز الحكومة السعودية عن حماية حدود الدولة من متسللين إرهابيين سواء لخارج الحدود، أو لداخلها[1].

إن عجز الحكومة عن تأمين الحماية الكافية للمواقع سالفة الذكر سيزيد من اهتزاز ثقة العالم في إدارتها للبلاد.

=تضيف هذه المصادر أن مثل هذه الخطوات لن تثني أمريكا عن تنفيذ مخطط التقسيم الذي سيبدأ بالسعودية، للمزيد حول الموضوع، والاطلاع على مصدره، انظر الرابط التالي:
http://www.masrawy.com/ketabat/ArticlesDetails.aspx?AID=143691

(1) للمزيد حول ما يمكن أن يكون من مبررات تقسيم المملكة العربية السعودية، يؤمل الاطلاع على: ناجي حسن عبدالرزاق، دور العائلة الحاكمة السعودية بين الإرهاب واحتمال تقسيم البلاد، مقال منشور بتاريخ 29/ أبريل/ 2006، في صحيفة أخبار الغد، على الرابط:
http://www.alghadnews.com/show.php?id=86

والتقسيم الجغرافي الذي سبقه تقسيم مناطقي، وقبلـي، ومـذهبي، سـيكون قـابلاً للتحقق لو استمر ذلك العجز.

وفي هذا الوضع سـيكون أحـد مـبررات تطبيـق سـيناريو التقـسيم، أكثـر قبـولاً، ومنطقية، بالنسبة للرأي العام العالمي، بل سوف يضع تسلل الإرهـابيين مـن الـسعودية للبلدان المجاورة كما يحدث الآن بالنسبة للعـراق، والكويـت، وربـما البحـرين، وقطـر، والإمارات مستقبلاً، سوف يضع السعودية محل نقد يـبرر لهـذه البلـدان قبـول تقـسيم شبه الجزيرة العربية، لأنه يصب في المصلحة الوطنية لهذه البلدان.

وقد يجري تبرير التقسيم على أساس أنه لمنع الإرهابيين من التـسلل عـبر الحـدود المترامية الأطراف، التي تعجز الحكومة السعودية عن ضـبطها، الأمـر الـذي يقلـل مـن مخاطر حدوث الإرهاب في البلدان المجاورة، كلمـا كانـت هنـاك حـدود صـغيرة لـدول صغيرة.

هذا فضلاً عن المبرر المتعلق بتأمين إمدادات الـنفط للعـالم، الـذي سـوف تكـون دِوله حينها متضررة جراء توقف النفط من السعودية أو شحه.

ومن هنـا سـوف يكـون الوضـع الـسعودي أكثـر خطـورة لـو اعتـبر المواطنـون المتضررون من الحكم، لا سيما في الحجاز، والمنطقة الشرقية، أن التقسيم سـوف يحقـق لهـم امتيـازات، لم ينالوهـا مـع الحكـم الـسعودي المتـسلط والمـستبد بكامـل الثـروة والسلطة[1].

إذن لا بد أن تدرك حكومة السعودية جيدًا ضرورة إجراء إصـلاحات ديمقراطيـة حقيقية في البلاد، تعطي كل ذي حق حقه في المنـاطق المختلفـة، وضـرورة منـع تكـرار الهجمات الإرهابية، والسيطرة على الحدود الدولية لمنع الإرهـابيين مـن التـسلل مـن،

(1) انظر: المصدر السابق نفسه.

وإلى المملكة العربية السعودية، لأنه في حال عجزها ستكون شبه الجزيرة العربية قابلة أكثر من أي وقت مضى لتطبيق سيناريو التقسيم.

وإذا ما تم ذلك، فإنه سيشجع الأقليات الشيعية، المدعومة أمريكيًا من أجل تحقيق المصلحة القومية الأمريكية، وإيرانيًا لتنفيذ مخطط المد الشيعي، على الثورات، والصراعات داخل دول البحرين، واليمن، ولبنان، والعراق، على القيام بذات العمل، ولن تتأخر الولايات المتحدة الأمريكية عن مد يد المساعدة لهذه الأقليات، كما أن الأيديولوجية الإيرانية لن تقف مكتوفة الأيدي.

كل ذلك يجعلنا نلح على الأنظمة العربية بالعمل قدر الإمكان على إذابة الأقليات الشيعية في المجتمعات، من خلال التسوية المواطنية، وتغليب مصلحة الوطن الجمعية، على المصلحة الفردية للأقلية، وهو ما نزعم بأنها عاجزة عنه في ظل المعطيات الحالية.

العراق والبقاء في حالة الفوضى

الانسحاب الأمريكي من العراق أصبح حقيقة، والسؤال المهم الذي يطرح نفسه على الخبراء الإستراتيجيين: ما هو مستقبل العراق بعد انسحاب القوات الأمريكية منه؟

وهنا يكون من الإنصاف القول: إن الأوضاع في العراق سوف تزداد سوءًا وستستمر حالة الفوضى لأسباب عديدة أهمها:

أولاً: خوف دول الجوار من بزوغ أي ديمقراطية قد تؤثر مستقبلاً عليها، بما في ذلك المملكة العربية السعودية، والجمهورية الإيرانية، وغيرها.

ثانيًا: الإصرار الإيراني على التحكم، والسيطرة على مقاليد الأمور في العراق، خصوصاً بعد أن سيطر الشيعة العراقيون على مقاليد السلطة في هذا البلد العربي، بعد أن كان محكومًا من قبل السنة.

ثالثاً: التدخل التركي في الشئون الداخلية العراقية، لمنع قيام دولة كردية على الحدود التركية العراقية.

رابعًا: التحالف بين عناصر القاعدة، ومجموعات إرهابية أخرى، للانتقام من أتباع الأمريكيين الذين هدموا دولة طالبان في أفغانستان، ومن الشيعة الذين اغتصبوا السلطة من السنة[1].

(1) إبراهيم الجندي، العراق بعد الانسحاب الأمريكي، الحوار المتمدن، العدد 1910، 9/ 5/ 2007، على الرابط:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=96176

وبوجود هذه الأسباب فسيرزح العراق تحت وطأة الفوضى حينًا من الدهر، وخاصة في وجود حكومة مستوردة مرفوضة من الشارع العراقي، مما سيشجع على انتشار التفجيرات، والاغتيالات لأعضاء هذه الحكومة.

وعليه فإن قضية العراق اليوم، ليست الولايات المتحدة الأمريكية، وأخطاؤها المتعمدة في العراق، وعلى رأسها حل الجيش العراقي، وتدمير المؤسسة العسكرية العراقية، وإنما القضية هي الهاوية السحيقة التي سيسقط فيها العراق، والمنطقة بشكل كامل، بعد أن انسحبت القوات الأمريكية (والتي لم يكن لها خيار غير ذلك)، وتركت الساحة للإرهابيين، والميليشيات المسلحة، ليتحكموا في مصير بلد غني كالعراق.

ولذا فإن القائمين على العراق اليوم، يجب أن يكونوا على قدر المسؤولية، وعليهم أن يكرسوا كل جهودهم في المسألة الأهم للخروج بالعراق من أزمته، والتي تتمثل في إعادة بناء المؤسسة العسكرية العراقية، وبصورة مستعجلة، وتجهيز جيش عراقي، يكون قادرًا على تأمين الحدود العراقية، وفرض الأمن والنظام على كامل التراب العراقي.

وفي حال عدم القدرة على تحقيق ذلك فإن أمد الفوضى في العراق سيطول، وسينتهي العراق بين التقسيمات الطائفية، والفصائلية، وهو ما لا نتمناه[1].

---

(1) يطرح الأستاذ إبراهيم الجندي حلاً في مقاله المشار إليه يتمثل في: نقطتين أساسيتين، وهما: أ/ أن تُقدم الدول العربية وعلى رأسها مصر قوات بديلة للقوات الأمريكية لفرض الأمن وتدريب قوات الجيش العراقي الجديد، ب/ أن تجرى انتخابات رئاسية وبرلمانية تحت إشراف المجتمع الدولي، ممثلا في الأمم المتحدة، وللنظام الجديد أن يشرع ما يراه من قوانين تحدد مستقبل العراق سواء كانت الفيدرالية أو غيرها، وهو يتفق مع ما نراه في إطار وجود جيش عراقي قوي، ومؤسسة عسكرية متماسكة لتأمين حدود البلاد، وفرض الأمن والنظام، ينظر مقاله على الرابط المشار إليه سابقًا.

ليبيا ما بعد القذافي (الحذر والترقب)

استمرت الأحداث الليبية المكللة بإسقاط نظام العقيد معمر القذافي لمدة تربو على سبعة أشهر، ونتج عنها اقتتال داخلي، وانقسام بين أفراد الشعب الليبي، بل وانقسام على أساسٍ مناطقي، بين مناطق أيدت النظام، وأخرى انشقت عنه، مما أحدث جرحًا داميًا في خاصرة الدولية الليبية، صاحبة الموقع الإستراتيجي، والرقعة الجغرافية الفسيحة، والموارد الطبيعية، والثروة الاقتصادية الهائلة، والمقوّمات السياحية، وأطول شاطئ على البحر الأبيض المتوسط، ...

ومما زاد الطين بلة، هو التدخلات الخارجية، والطريقة التي تعامل بها المجتمع العربي، متمثلاً في الجامعة العربية، والمجتمع الدولي متمثلاً في الأمم المتحدة، وجهازها الرئيس (مجلس الأمن الدولي)، وتفويض حلف شمال الأطلسي بتاريخه غير المشرف، في إنجاز مهمة الإطاحة بنظام العقيد معمر القذافي[1].

(1) ففي الوقت الذي لم تستطع فيه الجامعة العربية أن تجتمع من أجل إدانة إسرائيل، أو المطالبة بحقوق الشعب العربي الفلسطيني، استطاعت أن تجتمع وبصورة مستعجلة، لأن تقول كلمتها بشأن المدنيين الليبيين، في سابقة هي الأولى من نوعها في تاريخ الجامعة، وأصدرت حكمًا مؤسسًا على ما تناقلته بعض وسائل الإعلام، من أن العقيد معمر القذافي قد جنّ جنونه، وأقبل على قتل بني شعبه، وقامت الجامعة بالمخالفة الصريحة لنصوص ميثاقها، بإحالة الموضوع لمجلس الأمن الدولي، مستجدية إياه التدخل السريع لأجل حماية الشعب الليبي، ونصرته ضد نظام معمر القذافي، وحينها لم يتأخر المجلس في إصدار قرارين هما القرار 1970، والقرار 1973، بنصوص مبهمة، فوّض من خلالها حلف شمال الأطلسي بتنفيذ المهمة في ليبيا، ومن هنا كان انقسام الشعب الليبي، والنتيجة التي لا يريدها كل الليبيين، ونتوقع أنه لن تزول آثارها في المستقبل القريب، اللهم إلا إذا غلّب الليبيون المصلحة الوطنية العليا، على المصالح الفردية والشخصية.

حيث إن هذه التدخلات كان لها بالغ الأثر في الانقسام الذي حدث بين صفوف الليبيين، إذ كان هناك شبه إجماعٍ ليبيي على ضرورة تغيير نظام العقيد معمر القذافي، وطريقة حكمه للبلاد.

فتم خرق هذا الإجماع بتلك التدخلات، ونشب النزاع، والصراع الداخلي، وكانت النتيجة التي لا يرغبها كل الليبيين، وهي الاقتتال بين بعضهم بعضًا، وعلى أرضهم، وتمزيق نسيجهم الاجتماعي، ووحدتهم الوطنية.

واليوم أصبح نظام العقيد معمر القذافي من التاريخ، وبقيت ليبيا، وما بقي من شعبها، والسؤال الذي يفرض نفسه: ليبيا بعد القذافي كيف ستكون؟

ولذا كان جوابنا (الحذر والترقب)، حيث إن الحذر اليوم من المخاطر المهددة لاستقرار ليبيا، ووحدتها الوطنية، وتناسقها الاجتماعي، خصوصًا وأن ليبيا باتت لا تمتلك مؤسسة عسكرية قوية متماسكة.

وأول هذه المخاطر التي ينبغي على الليبيين حكومة وشعبًا تفاديها، هو خطر تقسيم ليبيا، وتمزيق رقعتها الجغرافية، حيث يمكن لذوي المآرب الخارجية، وتأسيس ذلك على القوى الخارجية، نابع من يقيننا بأن كافة الليبيين - ناهيك عن المجندين استخباراتيًا لمصلحة دول أخرى- هم ضد تقسيم بلادهم، أما القوى الخارجية فيمكن أن تستغل (في عدم وجود النعرات الطائفية، والاختلافات الدينية)، الجهوية، وتقوم بتقسيم ليبيا على الأساس الجهوي المناطقي، وتصبح ليبيا دولاً، بعد أن كانت دولة واحدة مستقلة.

وثاني هذه المخاطر، وهو محل إجماعٍ ليبي أيضًا، خطر انزلاق البلاد في حربٍ أهلية، يكون لها تأثيرها السلبي على ليبيا والليبيين، ما لم تقم الحكومة، والحكماء، والشعب بضبط النفس، والهدوء، والنظر إلى المستقبل، وتغليب المصلحة الجمعية،

على المصالح الفردية، وتفادي هذا الخطر الذي إن وقع (لا قدّر الله)، سيديم حالة الفوضى وعدم الاستقرار داخل المجتمع الليبي.

أما ثالث المخاطر التي تهدد وحدة ليبيا، وسلامة أراضيها، ويرفضها كل الليبيين، فتتمثل في القبول بالتدخل الأجنبي، وأن تكون ليبيا مرتعًا للتدخلات الخارجية الغربية.

وإذا استطاعت الحكومة الليبية أن تنأى بالبلاد عن هذه المخاطر، واستطاعت أن تقوم بـ:

- بناء مؤسسة عسكرية قوية، تكون قادرة على فرض الأمن، والنظام على كافة التراب الليبي، وتأمين الحدود الليبية بشكل جيد.
- العمل على رئب الصدع، وإعادة اللحمة الوطنية، وتسوية الشرخ الذي طال النسيج الاجتماعي الليبي.
- تحقيق طموحات، وتطلعات الشعب الليبي.

فإننا سنشاهد لليبيا نهضة تنموية سياسية، واقتصادية، وبشرية شاملة، تستمد قوتها من يقظة الشعب الليبي، ومن الاستفادة من الحلفاء الإستراتيجيين للحكومة الليبية.

فعلى الصعيد السياسي، ستكون السياسة الخارجية الليبية، وعلاقات ليبيا مع الدول، والأطراف الدولية الأخرى، مؤسسة على الشراكة، والتبادل، والتعاون، بعد أن كانت مؤسسة على التجارب، وعدم الاستقرار، والاعتبارات الشخصية، فترة من الزمن[1].

(1) إن مما يؤخذ على السياسة الخارجية الليبية زمن العقيد معمر القذافي، هو التذبذب وعدم الاستقرار، حيث قام بسد البوابة الشرقية للوطن العربي، عندما قام بدعم الجمهورية الإيرانية

واقتصاديًا، فالمتوقع هو تحسن الدخل القومي، وارتفاع مستوى المعيشة، والانفتاح على السوق العالمي.

وبإمكان ليبيا أن تكون مركزًا سياحيًا، ومقرًا للتبادل الثقافي بين الشمال والجنوب.

كما ستشهد ليبيا إذا سلمت من المخاطر آنفة الذكر، تطورًا عمرانيًا، وتنمية بشرية كبيرة، وفي حال فشل الحكومة في تحقيق ما ذكر، فإن الأمر يتوقف على ظهور حكومة جديدة (من خلال ثورة حقيقية، أو انقلاب عسكري، أو ...)، تتسلم مقاليد الأمور، وتعمل على تحقيق ما ذكر كي تنأى بالبلاد من مخاطر فوضى لا تحمد عقباها[1].

مع كل الأمل لليبيا بالاستقرار، والنهضة، وأن تلعب ليبيا دورًا كبيرًا في العلاقات الدولية خلال العقود القادمة.

في حربها على العراق، وخسر علاقته بهذه الأخيرة، وكان ذلك خطأ تاريخيًا وإستراتيجيًا بكل المقاييس، وأيضًا قام بضرب خاصرة الدولة الليبية، من خلال ضرب عمقها الإستراتيجي في السودان بدعمه لجونج رانج، وتشجيعه على انفصال جنوب السودان واستقلاله عن السودان، ثم فشل في كسب العلاقة مع المملكة المغربية بدعمه لجبهة البوليساريو ضد المغرب، ولم يكن دعمه كافيًا بالصورة التي يمكنه من خلالها كسب العلاقة مع الجمهورية الجزائرية، أضف إلى ذلك الانبهار بالقومية العربية حينًا، ثم الالتفات عنها كلية وتركها، بعد الاتجاه للقارة الإفريقية،... وغيرها من الأمور التي كان الخلل فيها واضحًا، والخطأ بينًا.

([1]) في ظل المعطيات الراهنة، فإن المجلس الانتقالي، والحكومة التابعة له لا يمكنهما تسيير البلاد، حيث إنهما يواجهان رفضًا شعبيًا متزايدًا، يدل عليه كثرة الإضرابات، وعموم الفوضى في البلاد، وعدم القدرة على تصريف الأعمال، مما تسبب في تعطيل المصالح.

أضف إلى ذلك أن المجلس الانتقالي، والحكومة لا يعملان لمصلحة ليبيا بقدر ما يعملان على تنفيذ أجندات خارجية عربية وغربية، وإذا لم يحدث ما نتوقعه من قيام ثورة حقيقية، أو انقلاب عسكري، فإن أمد الفوضى في ليبيا سيطول، وسيعاني هذا البلد العربي، كما عانى العراق الجريح.

التداعيات السلبية لتدخل حلف شمال الأطلسي في ليبيا

يصعب في هذا المجال، وفي هذا الوقت المبكر للأزمة الليبية، إحصاء جميع التداعيات السلبية التي حلت بمعالم الدولة الليبية، الإنسانية منها، والقانونية، والاقتصادية، والعمرانية، والصناعية، وخاصة أن الأمر في ليبيا لم ينضج بعد، وأن الأضرار التي لحقت بهذه البلاد لم تكتمل، وأن الزمن قد يكشف عن سلبيات جديدة غير ما بدا ظاهرًا للعيان من سلبيات محدقة، وأخطارٍ ثبت وقوعها.

ومهما يكن من أمر، فيمكن أن نشير بإيجاز إلى أهم التداعيات السلبية لتدخل حلف شمال الأطلسي في ليبيا بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1973 المؤرخ في 18/ 3/ 2011، وهي:

1. من أبرز تداعيات الجزاءات الدولية المزدوجة على الحالة الإنسانية في ليبيا منذ السابع عشر من فبراير سنة ألفين وأحد عشر، وحتى كتابة هذه الأسطر، وفاة ما يزيد على خمسين ألف مواطن ليبي، وهو رقم مهول إذا ما نظرنا إلى عدد سكان ليبيا والذين ينحصر عددهم في سبعة ملايين نسمة.

2. فضلاً عن العدد الكبير في الوفيات فإن عددًا لا بأس به، ويتجاوز العشرين ألفًا من الشباب قد أصبحوا من ذوي العاهات المستدامة، نتيجة الإعاقات، والتشوّهات، والإصابات الخطيرة، ...إلخ.

3. تمزق النسيج الاجتماعي الليبي، حيث إن من أخطر التداعيات السلبية ما نشأ من تمزق للنسيج الاجتماعي بين المدن الليبية، بل والقبائل الليبية، ووصل التمزق حتى داخل الأسرة الواحدة مما أحدث جرحًا عميقًا قد لا يندمل بسهولة.

4. على الصعيد القانوني فقد تم خرق سيادة الدولة الليبية، ولم يجرؤ مجلس الأمن الدولي على التصدي للانتهاكات الأطلسية لسيادة ليبيا، وهو سكوت قسري يقع ضمن النمط الإقصائي لدوره الذي تفرضه دولة دائمة العضوية، أو دولتان سندًا للنص الميثاقي (الفيتو)، ومن هنا: ألا يحق للدولة الليبية المطالبة بمساءلة حلف شمال الأطلسي عن تصرفاته، والمطالبة على الأقل بتعويض مادي عما سببته تلك الانتهاكات من تقويضٍ لسيادة دولة عضو في الأمم المتحدة؟

5. لقد تسبب تدخل حلف شمال الأطلسي في ليبيا في تعطيل القانون، وتغييب دور القضاء، وتُرك الأمر لسيادة قانون القوة بدل قوة القانون.

6. اقتصاديًا فإن الدولة الليبية اليوم ملزمة بسداد فاتورة حلف شمال الأطلسي، والتي تقدر بمئات المليارات بالدولار الأمريكي، وكذلك دفع نفقات مؤتمرات مجموعة الاتصال، أو ما سمّي بأصدقاء ليبيا، وكل المصروفات الدولية.

7. من التداعيات السلبية لهذا التدخل الأطلسي، تدمير البنية التحتية للدولة الليبية، وهدم المنشآت، والمؤسسات، العسكرية والمدنية، إذ تم في مدينة واحدة تدمير أكثر من اثني عشرة مدرسة.

8. تعطيل، بل وإيقاف العملية التنموية، والقضاء على مشاريع الإصلاح، والتطوير، التي كانت سائرة للأمام وإن وُجد بعض البطء والتأخير.

9. وقف الصناعة المحلية، وشل عمليات التصنيع بصورة مُمنهجة من خلال منع دخول المواد الخام، وغير ذلك.

10. تحول جزء كبير من ليبيا إلى بيئة ملوثة، ونشيطة إشعاعيًا، وذلك بسبب الملوّثات الكيميائية، والاستخدام المكثف لكل أنواع الأسلحة التدميرية، بما في ذلك اليورانيوم المنضب.

11. انتشار الأوبئة، وزيادة انتشار الأمراض في الإنسان، والحيوان، والنبات.

12. وعلى الصعيد العسكري فقد تم وبصورة مُمنهجة، ومُخطط لها تدمير المؤسسة العسكرية الليبية بشكل كامل، والقضاء على جهاز المخابرات، وسرقة الأرشيف، والوثائق، والمحفوظات السرية لهذه المؤسسة.

وفي هذا الصدد هل يحق لمجلس الأمن الدولي، أو الولايات المتحدة الأمريكية فرض نظام العقوبات الجماعية على الشعب الليبي بكل فئاته ومرافقه؟ أما كان باستطاعة أقطاب النظام العالمي الجديد إنشاء محكمة جنائية دولية خاصة لمحاكمة العقيد القذافي وأركان نظامه، وبالتالي إسقاطه كما فعلوا في يوغسلافيا السابقة مع رئيسها ميلوسوفيتش؟ أليس النظام الجزائي الدولي المزدوج المطبق على ليبيا هو عودة إلى نظام العقوبات الجماعي، وتحلل من جميع ضوابط الجزاء الدولي الموضوعية وغاياته؟ وهل يجوز إنزال العقاب الجماعي بسبعة ملايين من البشر في ليبيا لمعاقبة قائدها؟ أم أن الغاية (الاحتلال الأطلسي لليبيا 2011) تبرر الوسيلة (الإبادة والتدمير بواسطة نظام جزائي دولي منهجي، دمج بين ما هو شرعي، وما هو غير شرعي)؟

الإجابة للعقلاء فقط على مر التاريخ.

سقوط مصر

إن ما يجرى في مصر اليوم (مع احترامنا الكامل لإرادة الشعوب العربية، ونقف بكل قوة ضد أي دكتاتورية تسلطية من قبل الحكام وقمع شعوبها).

ولكن يجب أن نفرق بين التعبير عن الرأي بالوسائل، والأشكال المتحضرة، وبما يتناسب مع ضوابطنا وأخلاقياتنا، وبين الانحراف عن تلك الضوابط والأخلاقيات، فثقافة العبث فيما يبدو أخذت مساحة واسعة من شارعنا العربي، فالجميع يلحظ، ويشاهد كيف أصبح المواطن العربي سهل الانفلات في كثير من الأمور، والتجربة في العراق، و...، ... واليوم مصر ما هي إلا إحدى تلك المصاديق لأعلى درجات الانفلات[1].

فما تشهده مصر من ثقافات ضَربت بالشعور الوطني، والمصيري للبلاد، عُرض الحائط، غير آبهة بما سيترتب عليها من أمور خطيرة جداً، تكاد تعصف بمصر، وشعبها العريق إلى الهاوية، ومنها إلى الأمة العربية، المغلوبة على أمرها.

ومع إيماننا المطلق، بأن مصر هي القلعة الكبرى للأمة العربية، وهي الماضي الحاضر، ونحذر أن يتمكن أعداء الأمة العربية من خلال مخططاتهم الإجرامية، والتي يعدونهاُ في دهاليزهم، أن يفعلوا بمصر ما فعلوا في العراق، والذي لازال ينزف إلى هذا اليوم[2].

واليوم فإن الحالة المصرية تستدعي الوقوف الكثير، وبغض النظر عن موضوع من يحكم مصر، ولكن بصدد رفض الثقافات المنفلتة التي تحاول تشويه سمعة مصر البلد العربي العريق.

---

(1) جزء من مقال للسيد أحمد العامري، بعنوان (لكل المصريين احذروا سقوط مصر)، منشور على موقع قناة روسيا اليوم، على الرابط:
http://arabic.rt.com/forum/showthread.php?t=81992□

(2) المصدر السابق نفسه.

ومن هنا، لا بدّ من احترام الهوية الوطنية، الهوية العربية، والعودة إلى الحضارة، والتي هي عبارة عن منجزاتٍ إنسانية متراكمة لأي أمة من الأمم، أو مجتمع من المجتمعات، ومن المهم أن يُلتفت إلى حجم المخططات والمؤامرات، والتي تُحاك ضد الأمة العربية، وفي قلبها العربي، والعمل على الانفراد بالأمة، واحدة تلو الأخرى، وبغياب الحس الوطني المصري، ثم الحس الوطني العربي، فإننا نَحْذر، ونُحذّر من سقوط مصر (وهذا ما لا نتمناه).

فضلاً عن ذلك، فإن العديد من التقارير تشير إلى تخلف الاقتصاد المصري، ومعاناة مالية مصرية كبيرة، بالإضافة إلى وجود خطط مُمنهجة بقصد إخضاع مصر، وتدميرها، والإطاحة بها.

وعليه، وبدون الدخول في التفاصيل، فإن التعويل اليوم ومستقبلاً، على الجيش المصري، والمؤسسة العسكرية المصرية[1]، ونعتقد بأنها قادرة على حفظ الأمن القومي المصري، والنهوض بمصر.

أما إذا وقع المحذور الأسوأ وهو انهيار المؤسسة العسكرية المصرية، فسيقود ذلك حتمًا إلى سقوط جمهورية مصر العربية.

---

(1) في تصريح له، أكد المشير محمد حسين طنطاوي، القائد العام ورئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة قدرة القوات المسلحة على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، التي تمس أمن الوطن واستقراره، مشيرًا إلى أن هناك عناصر هدامة تسعى للنيل من تماسك الشعب المصري، وإحداث الوقيعة بينه وبين قواته المسلحة، وأن هذه المحاولات سيتم التصدي لها بكل حسم وقوة، وقال: (إن سقوط الجيش يعني سقوط مصر، وإننا لن نسمح بسقوط مصر، أو قواتها المسلحة، لأنه في حالة السقوط سندخل في دوامة لا يعلم مداها إلا الله، وسنحتاج إلى معجزة للخروج منها)، انظر تصريحه المنقول على موقع الأهرام المسائي بعنوان: (سقوط الجيش يعني سقوط مصر)، على الرابط:
http://massai.ahram.org.eg/Inner.aspx?ContentID=42287

الجزائر بين دول المغرب العربي

غني عن البيان أن الجزائر هي أكبر دول المغرب العربي مساحة، ولها العديد من المقومات التي لا تمتلكها دول أخرى في المنطقة، وأن رياح التغيير، التي صارت تهب بقوة بعد الربيع العربي، لا يمكن وأن تترك الجزائر دون أن تجتاحها، ولذا فإن أفضل تكيف إيجابي أن تستعد الجزائر لربط إستراتيجيتها التعاونية مع الدول الغربية حيث القوة، ودول الشرق حيث مكان الثروة، وأن تستفيد من الأخطاء التي ارتكبها النظام الليبي، الذي قام بتضييق الخناق على نفسه، حيث لم يترك حليفًا إستراتيجيًا واحدًا، فجاءته الضربة القاصمة من ثروة دول المشرق العربي، والقوة العسكرية لدول حلف شمال الأطلسي.

وحيث إن الجزائر تواجه تحدياتٍ أمنية كبيرة تتمثل في التدفقات البشرية على الحدود الجزائرية، ويصعب التحكم فيها، كما تساعد عمليات انتشار الأسلحة في توسع الجماعات المسلحة في إطار الجرائم المنظمة، أو السلوك الإرهابي العابر للحدود.

ونحن نرى بأن الحكومة الجزائرية لا يمكن أن تقف في وجه كل هذه التحديات، وبالتالي فستعيش الجزائر مستقبلاً في حالة من الفوضى، التي ربما تؤدي بها إلى التفكك والانقسام، وحتمًا لن تبقى الجزائر أفضل حالاً بين دول المغرب العربي.

موريتانيا والعزلة العربية

من حيث الموقع، فإن موريتانيا تتميز بموقع جغرافي يؤهلها للعب دور مهم في العالم بصورة عامة، وعلى المستوى العربي والإفريقي على وجه الخصوص.

فهي بوابة للوطن العربي على إفريقيا، ونقطه التقاء حضاري وتمازج بشري في هذه المنطقة، مما يتيح لها أوثق الصلات بدول وشعوب ألف بينها التقارب الجغرافي، وحتم عليها المصير المشترك أن تتعاون وتتشاور في جميع أمورها.

ومع ذلك فقد اختارت موريتانيا لنفسها منهجا انعزاليًا، حيث بنت سياستها الخارجية على مرتكزات تثبت أنها اختارت أن تكون في عزلة من جانب، وفرض عليها ذلك من جانب آخر.

إذ تعمل موريتانيا على الآتي:

- تعزيز الاستقلال الوطني.
- توطيد العلاقات مع جميع الدول التي تحترم استقلال موريتانيا وسيادتها.
- تسوية النزاعات بالطرق السلمية.
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى(1).

وتسعى موريتانيا في الآونة الأخيرة، إلى إقامة نظام دولي أكثر عدالة، وتدعم الحوار بين الشمال والجنوب بغية الوصول إلى التكافؤ الضروري بين دول العالم(2).

---

(1) نقلاً عن موقع سفارة موريتانيا باليمن، منشور في 9/ يناير/ 2012، على الرابط:
http://www.ambarimyemen.net/2012/01/la-politique-etrangere-de-mauritanie.html

(2) المصدر السابق نفسه.

وترتبط موريتانيا بعلاقات جيدة مع بعض القوى العالمية الكبرى، ويعتبر التعاون الموريتاني الصيني أنموذجاً هو الأبرز، ولكنه لا يقوم على قدر من المساواة، أو حتى التبادلات الدولية، بقدر ما هو تكريس للنفوذ الصيني، واستجابة لضرورات المصلحة القومية للدولة الصينية.

وأيضًا ترتبط بعلاقات احترام إلى حدٍ ما، مع الدول الأوروبية، والولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، ولها بعثات دبلوماسية في هذه البلدان، لكن بالطريقة التي تخدم تلك الدول، وليس بالضرورة أن تخدم المصالح الموريتانية، إذ يرزح غالبية السكان تحت وطأة الفقر، في حين أن الشواطئ الموريتانية من أغنى شواطئ العالم بالثروات، وتذهب إلى بعض الدول الأوروبية بمقابلٍ زهيد، أو حتى بدون مقابل.

ذلك من جانب الاختيارات الموريتانية، أما من الجانب المفروض على موريتانيا بأن تكون في عزلة (عربية على الأقل)، فيأتي من كثرة الخلافات السياسية، مع العديد من الأنظمة العربية.

فمثلاً كان النظام الليبي، خلال فترة حكم العقيد معمر القذافي، دافعًا كبيرًا، وساندًا قويًا لموريتانيا، حيث كانت الدولة العربية الأكثر حظوة في العلاقات الليبية الثنائية، وقد قدّم لموريتانيا الدعم المادي، والمعنوي، المؤسس على الاعتبارات الشخصية، وتصفية الحسابات مع أنظمة عربية أخرى من جهة، والمحاولات لإقامة المشروع القومي العربي، ثم الإفريقي من جهة أخرى.

أما الملاحظ اليوم، فإن خلاف موريتانيا مع المجلس الانتقالي الليبي، ثم خلاف الرئيس الموريتاني، مع أمير قطر، وعدم وجود علاقات متينة مع الإمارات العربية المتحدة، سيفرض حتمًا على موريتانيا أن تبقى خلال الحقب القادمة في حالة عزلة عربية كبيرة جدًا.

تنامي الدور القطري والإماراتي على الصعيد العربي

لقد شهد هذا العام، والعام الذي قبله، شيئا من قبيل بلوغ النضج لهاتين الدولتين الصغيرتين، فقد دعمتا الحرب في ليبيا وقادتا حملة من الانتقادات الإقليمية ضد الهجوم على المحتجين من قبل الرئيس السوري بشار الأسد، والرئيس اليمني على عبد الله صالح[1].

يقول أحد قادة قطر:(ينبغي أن نساهم بكل ما نملك – السياسة والمال أو الدعم العسكري، ومهما كلف الأمر- لدعم الدول الأخرى).

فقطر شاركت في العملية العسكرية التي قادها حلف شمال الأطلسي "الناتو" في ليبيا، حيث ساعدت في تدريب القوات المناهضة للعقيد القذافي، وقامت بنقل الجرحى إلى الدوحة لتلقي العلاج، وقدمت كذلك المساعدات الإنسانية لهم.

ويقدر البعض حجم ما أنفقته قطر حتى الآن في ليبيا بمئات الملايين من الدولارات.

ويطمح أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، وهو غير محمل بأعباء أي تهديدات، أو مخاوف رئيسة بالداخل، في القيام بدور كان عادة يشغله قادة عرب آخرون، وفي استغلال وقته، وثرواته، لإعادة تشكيل المنطقة.

(1) تكاد لا تخلو وسيلة إعلام في العالم العربي اليوم، من ذكر للتحركات القطرية والإماراتية على غرار الأحداث التي تشهدها الدول العربية، أضف إلى ذلك أن جل اجتماعات مجلس التعاون الخليجي، وكذلك الجامعة العربية، فإنها تتم بدعوة من هاتين الدولتين، بل أصبحت الجامعة العربية في الآونة الأخيرة، أداة طيعة في يد دولة قطر، وما القرارات الصادرة من الجامعة العربية إلا تجسيد للسياسة الخارجية القطرية.

وحيث إن قطر واحدة من أغنى دول العالم، ومن المتوقع أن يحقق اقتصادها الذي يعتمد بشكل رئيس على النفط والغاز نموًا قدره 18 ٪ هذا العام، فستكون مستعدة للعب دور عربي، وإقليمي، بل وعالمي مستقبلاً.

يقول سلمان الشيخ، المحلل السياسي بمعهد بروكنجز بالدوحة:(بعض الدول المحورية الكبيرة في المنطقة مثل مصر، والسعودية، في مرحلة تحوّل، ولذا وجدت قطر نفسها قادرة على القيام بدور ريادي بفضل قيادتها، وقدراتها المالية)[1].

ويضيف:(كثيرون في قطر يقولون: إن العالم العربي قد تخلف من حيث التنمية البشرية، ومن حيث التقدم التكنولوجي، ولذا كان الأمل هو أن نتحرك نحو منطقة أكثر استقرارًا وأكثر تقدماً من الوضع التي هي عليه الآن)[2].

ولا تزال هناك مخاوف كبيرة في ليبيا، وتونس، ومصر، من أن تستغل قطر هذه الحالة من عدم الاستقرار، لدعم وتمويل الأحزاب الإسلامية.

فعقب الانتخابات في تونس والتي فاز فيها حزب النهضة الإسلامي، خرجت مظاهرة أمام السفارة القطرية في تونس لانتقاد النفوذ القطري.

وقد انتقد بعض أعضاء المجلس الانتقالي الليبي النفوذ القطري في ليبيا، لكن مرد الانتقادات لقطر مؤسس على أنها تدعم الأجندة الإسلامية في المنطقة، حيث تُتهم بدعم الإسلام السياسي في تلك الدول، وتُتهم في مصر بمساعدتها في تمويل جماعة الإخوان المسلمين.

(1) للمزيد حول الموضوع، انظر الرابط التالي:
http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/12/111229_qatar_flexes_muscles.shtm

(2) مشار إليه في الرابط السابق.

وفي المقابل، يحذر المحلل السياسي سلمان الشيخ من المبالغة في مثل هذه العلاقات القطرية العربية، ويقول: (إن قطر لا تقدم على الدفع باتجاه فكر أيديولوجي معين).

وأضاف: (لقد وفرت قطر على مدار العشرين، أو الثلاثين عاماً الماضية وطناً للكثير من الذين اضطروا للفرار من بلاد مثل ليبيا وتونس، وجاء هؤلاء دائمًا من خلفيات إسلامية، وحيث إن هؤلاء الناس تم انتخابهم مؤخرًا، فسوف تكون لقطر علاقة طويلة الأمد معهم)[1].

وفي الوقت الذي يعاني فيه جيران قطر من الاضطرابات، كالمملكة العربية السعودية، والبحرين، و...، و... ويعاني فيه الغرب من أزمات اقتصادية، تمتلك هذه الإمارة الصغيرة (جغرافيًا)، الأموال، والعلاقات، والطموحات، للقيام بدور أكبر على المسرح العالمي في السنوات المقبلة.

وهو ما يمكن أن يقال بشكل متطابق عن الإمارات العربية المتحدة، سوى أن هذه الأخيرة أكثر استحياءً في تعاملاتها مع الثورات العربية، وتقف في دعم هذه الثورات عند نقطة معينة، لكن ما من شكٍ في أن هاتين الدولتين، سيكون لهما الدور الأبرز على الصعيد العربي، وسيتنامى دورهما في الوطن العربي، ومنطقة الشرق الأوسط بوتيرة متسارعة.

على أن لا يفوتنا التذكير بأن بعضًا من الساسة، والمراقبين، يجزمون بأن القرار السياسي لكلا الدولتين غير مستقل، وأنهما يطبقان أجندة خارجية.

ومع ذلك، وحتى عند الحكم بصحة هذا التحليل، فإن النتيجة المنطقية حتمًا ستكون في مصلحتهما، وأن المحصلة هي تنامي الدور القطري والإماراتي، مقارنة

---

(1) المصدر السابق نفسه.

بدور المنافسين الآخرين لهاتين الدولتين، مع التأكيد على أنه دور يصب في خدمة الراعي الرسمي لمشروع الشرق الأوسط الجديد.

كما لا يفوتنا التذكير بأن تناميهما هذا سيجد حدًا له من خلال الرفض الشعبي العربي لما يقومان به، وخاصة ما تقوم به حكومة قطر[1].

(1) مثلاً نشير في هذا المقام إلى المظاهرات التي عمّت المدن التونسية بهتافات تندد بالنفوذ القطري في تونس والمنطقة، من ذلك ما تناقلته وسائل الإعلام بصيغة "شعب تونس حر، لا أمريكا ولا قطر".

خاتمة

من كل ما سبق وفي ختام تحليلنا لموضوع (**الأبعاد الإستراتيجية للنظام العالمي الجديد "وقراءتنا في حصاد وقائع وأحداث عقدين من الزمن 1989-2011"**)، يمكننا أن نشير إلى الملحوظات التالية:

1. الصراع الذي كان بين الشرق والغرب ينبغي أن يتحول ويصبح بين عالم الشمال وعالم الجنوب، على أن يكون في خدمة مصالح دول الشمال.
2. استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال فرضها للنظام العالمي الجديد، أن تحوّل هيئة الأمم المتحدة إلى أداة طيعة في يدها لتمرر شرعية القرارات التي تريد.
3. تكوين جبهة واسعة من الدول الأوربية بما فيها الاتحاد السوفياتي السابق بزعامة الولايات المتحدة، أي قوة صاعدة لضرب أي قوة صاعدة من العالم الثالث مناهضة للهيمنة الغربية، وتعتبر منطقة العالم العربي، والإسلامي الضحية الأولى في هذا الصراع "منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
4. منع دول العالم الثالث "دول الهامش"، من كسب التكنولوجيا وإبقائه خاضعًا لعالم الشمال.
5. السيطرة على منابع الطاقة النفطية في منطقة الخليج خاصة على ثروات الدول النامية عامة.
6. إيجاد تسوية للقضية الفلسطينية عن طريق الحلول الهامشية، أو المفروضة، أو القضاء على كل خطر يمكن أن يهدد إسرائيل.

7. الاستعانة بالمنظمات الدولية كالأمم المتحدة، والمؤسسات المالية العالمية، وبحلف شمال الأطلسي لفرض النظام العالمي الجديد في العالم.

8. فرض نظام العولمة على دول، وشعوب العالم الثالث الهامشية، أو ما يسمى بالأمركة، أي تكريس حضارة التكنولوجيا، وإبعاد الإنسان عن انتمائه الحضاري "القضاء على الهُوية".

9. فقدان حركة عدم الانحياز لمبررات وجودها، بعد تصدع المعسكر الشرقي ونهاية الحرب الباردة.

10. تذبذب أسعار البترول، مصدر رزق أغلب دول الجنوب الوحيد.

11. تهميش القضايا العربية والإسلامية، كالقضية الفلسطينية، والعراق، وأفغانستان، وكشمير، والشيشان، والبوسنة والهرسك، وكوسوفو، وليبيا، وغيرها.

12. صعوبة دخول دول العالم الثالث أسواق البلدان الصناعية بالصادرات بغير المحروقات، وبعض المواد الخام الأخرى، بسبب القيود الجمركية المفروضة عليها.

13. ظهور بعض الصراعات، والحروب الإقليمية، التي تثيرها، وتغذيها الولايات المتحدة الأمريكية، والدول القوية الأخرى.

14. ارتفاع أسعار الفوائد عن القروض إلى أكثر من 20 ٪ في بداية القرن الحادي والعشرين، وخضوعها لشروط اقتصادية قاسية من قبل صندوق النقد الدولي.

15. أخيرًا فإن التعددية القطبية قادمة لا محالة، وأن الولايات المتحدة الأمريكية ستفقد وضعها القائم في الربع الثاني من القرن الحالي.

المصادر والمراجع

أهم المصادر والمراجع التي ساعدتنا كثيرًا في تكوين رؤيتنا، وتصورنا للأبعاد الإستراتيجية لحصاد عقدين من الزمن، هي:

1. ج.بيكر، موقف بوش العسير، الفاينانشيال تايمز، 31 مارس 2001.
2. إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية، سبتمبر 2002، www.whitehouse.gov ، ص 1-30.
3. أ.لايفن، الدفع للحرب، لندن ريفيو أوف بوكس، 3 أكتوبر 2002، ص8.
4. ت.بلير، مذهب المجتمع الدولي، خطبة في نادي شيكاغو الاقتصادي، 22 أبريل 1999، www.fco.gov.uk . لرؤية نقدية، انظر أ. كالينيكوس، ضد الطريق الثالث (كيمبريدج،2001)، الفصل الثالث.
5. سي. رايس، حملة2000ـ تعزيز المصلحة القومية، فورين أفيرز، يناير/ فبراير 2000. على الانترنت : www.foreignpolicy2000.org
6. إي.لوتواك، الاستراتيجية، (رسالة ماجستير بكيمبريدج، 2001)، ص89. لوتواك وهو أحد من المحافظين الأمريكيين اللامعين والخاصين، وهو أول من طور نسخة من المفهوم في "الاستراتيجية الكبرى للإمبراطورية الرومانية" (بالتيمور، 1976).
7. ن.بوخارين، الإمبريالية والاقتصاد العالمي (لندن، 1972). أنظر رؤية أحمد رشيد للصراعات الاقتصادية والجيوسياسية الحديثة على أفغانستان، "طالبان:الإسلام والبترول واللعبة الكبرى الجديدة في وسط آسيا" (لندن، 2000). قدم الناقد الكبير لإمبريالية الأمريكية جور فيدال مؤخرا نسخة حذرة من نظرية المؤامرة تركز على عدم ملائمة واشنطن في 11 سبتمبر نفسه: "العدو من الداخل"، الاوبسرفر، 27 أكتوبر 2002.

8. جي. ريس، "الإمبريالية: العولمة والدولة والحرب"، الاشتراكية الأممية 93 (شتاء 2001).

9. ب. كينيدي، صعود العداء الإنجليزي الألماني 1860-1914 (لندن، 1980).

10. آي. كيرشاو، هتلر 1936-1945 نيمسيس المنتقم (لندن، 2000)، الفصل الخامس و صفحات 400-407، 517، 528-530.

11. أ. كالينيكوس وآخرون، الماركسية والإمبريالية الجديدة (لندن، 1994)؛ و جي. أشكار، "الثلاثي الاستراتيجي"، المعاد طبعه في ط. علي (محرر)، أسياد الكون؟، (لندن، 2000).

12. أنظر سي. هارمان، شرح الأزمة (لندن، 1984)، الفصل الثالث و ر. برينر، اقتصاديات الاضطراب الدولي، نيو ليفت ريفيو(1)229 (مايو/ يونية 1998).

13. أنظر على سبيل المثال كي.إي. كالدر، مثلث آسيا المميت (لندن، 1997).

14. جي. جي. ميرشايمر، تراجيديا سياسة القوى الكبرى (نيويورك، 2001)، ص398.

15. بي جوان، "حساب للقوة"، نيوليفت ريفيو(2) 16 (يوليه/ أغسطس 2002).

16. ز.بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى (نيويورك، 1997)، ص 159. انظر على وجه العموم إلى المرجع السابق، الفصل السادس. على العكس، رغم أن هنري كيسنجر يشترك في تقدير كلي مشابه لبريجنسكي جذريا لموقع أمريكا الجيوسياسي إلا أنه يؤمن أن "الصين على الطريق لتكون قوى عظمى". هنري كيسنجر، الدبلوماسية (نيويورك، 1994)، ص826.

17. سي. هارمان، ما وراء الانتعاش، الاشتراكية الأممية 90(ربيع 2001) و ر. برينر، الانتعاش والفقاعة (لندن، 2002).

18. جي. ريس، الناتو والإمبريالية الجديدة، السوشياليست ريفيو، يونية 1999؛ و جي أشكار، راسبوتين يلعب الشطرنج، وبي. جوان، الأصول اليوروأطلانطية لهجمات الناتو على يوغوسلافيا، كل منهما في ط.علي (محرر)، مرجع سبق ذكره.

19. كالينيكوس، أيديولوجية التدخل لأغراض إنسانية، في ط. على (محرر)، مرجع سبق ذكره.

20. جي. ماكيندر، المثل الديمقراطية والواقع، (لندن، 1919).

21. آر. كاجان، التعددية القطبية على النمط الأمريكي، الواشنطن بوست، 13 سبتمبر 2002.

22. مقتبس في سي. جونسون، رد الضربة (نيويورك، 2000)، ص217.

23. ص. هانتينجتون، القوى الكبرى الوحيدة، فورين أفيرز، مارس/ أبريل 1999. على الانترنت : www.foreignpolicy2000.org

24. خطاب حال الأمة للرئيس الأمريكي، 29 يناير 2002، www.whitehouse.gov

25. جي. بولتون، ما وراء محور الشر، 6 مايو 2002، www.state.gov

26. آر. وولف، مذهب بوش، الفاينانشيال تايمز، 21 يونية 2002.

27. ملاحظات للرئيس في الاحتفال بخريجي الأكاديمية العسكرية الأمريكية، ويستبوينت، نيويورك، 1 يونيه 2002، www.whitehouse.gov

28. لمعالجة صحفية مليئة بالمعلومات أنظر أ. و ب. كوكبيرن، صدام حسين: هاجس أمريكي (لندن، 2002).

29. ن. ليمان، النظام العالمي القادم، النيويوركر، 1 أبريل 2002، على الإنترنت: www.newyorker.com ، و "جورج بوش والعالم"، نيويورك ريفيو أو بوكس، 26 سبتمبر 2002.

30. ف. هاليداي، الحرب الباردة والعالم الثالث (لندن، 1989).

31. شلايم، الحائط الحديدي (لندن، 2001)، ص487.

32. ف. فيتز جيرالد، جورج بوش، ص81.

33. جي. فالوس، أحادي القطبية: حوار مع بول ولفويتز، أتلانتيك مونثلي، مارس 2002، على الإنترنت: www.theatlantic.com .

34. بي. ولفويتز، بناء الجسور بين القرون: نهاية القرن مرة أخرى، المصلحة القومية 47 (1997). على الإنترنت: www.nationalinterest.org .

35. مشروع القرن الأمريكي الجديد: إعادة بناء دفاعات أمريكا (سبتمبر 2000)، www.americancentury.org ، ص1.

36. مقتبس في آر. وولف، التكنولوجيا تجلب القوة بقيود محددة، الفاينانشيال تايمز، 18 فبراير 2002.

37. "حل صدام النهائي"، حوار مع ريتشارد بيرل، 11 يوليه 2002، www.pbs.org . أما رقم ال 40 ألف فهو مذكور في إي. بويلرت، جنرال الكرسي المتحرك، سالون دوت كوم نيوز، 5 سبتمبر 2002 www.salon.com .

38. لايفن، بعد الهجمات: حرب أمريكا الباردة الجديدة، الجارديان، 28 سبتمبر 2001.

39. ر. كاجان، القوة والضعف (2002)، www.ceip.org .

40. أنظـر علـى سـبيل المثـل، آر. كـوبر، إعـادة تنظـيم العـالم، (2002) .www.fpc.org.uk

41. ر. كاجان، القوة والضعف، مرجع سبق ذكره. بـالطبع لـيس حقيقيا أن الاتحـاد الأوربي قد تجاوز العداوات القومية: أنظر على وجه الخصوص كلاسيكية آلان ميلوارد "الإنقاذ الأوربي للدولة القومية" (لندن، 1994).

42. الفاينانشيال تايمز، 21 سبتمبر 2002.

43. "على شرودر أن يستقيل لتلتئم العلاقات"، مستـشار أمريكـي، رويـترز، 1 أكتـوبر 2002، www.alertnet.org .

44. الفاينانشيال تايمز، 25 أكتوبر 2002.

45. و.م. آركين، "خطة سرية تحدد ما هو غير قابل للتفكير فيـه"، لـوس آنجلـس تـايمز، 10 مارس 2002.

46. "من الـسويس إلى الباسـيفيكي: الولايـات المتحـدة توسـع وجودهـا عـبر العـالم"، الجارديان، 8 مارس 2002.

47. ر. ويد، الإمبراطورية الأمريكية، الجارديان، 5 يناير 2002.

48. ب. جوان، المقامرة العالمية(لندن، 1999).

49. ر. برينر، الانتعاش والفقاعة، الفصل الثاني والرابـع، انتفعـت أيـضا مـن سمـع كلمة لبوب برينر في مكتبة بوكماركس: لندن في 29 أكتوبر 2002.

50. ر. لايـارد، بريطانيـا سـتدفع ثمـن الاسـتبعاد، الفاينانـشيال تـايمز، 15 أكتـوبر 2002.

51. م. وولف، دور برلين لتعاني فخا من صنعها، الفاينانشيال تايمز، 23 أكتوبر 2002.

52. ر.ت. ميرفي، الأزمة الاقتصادية في اليابان، نيوليفت ريفيو (2) 1 (يناير/ فبراير 2000).

53. الفاينانشيال تايمز، 21 أغسطس 2002،

54. م. ليدن، العدو الحقيقي هو الاستبداد في الشرق الأوسط، الفاينانشيال تايمز، 24 سبتمبر 2002.

55. الفاينانشيال تايمز، 22 أغسطس 2002.

56. و. كريستول و ر. كاجان، تذكر مذهب بوش، ويكلي ستاندارد، 15 أبريل 2002.

57. ج.لوب، مخطط يميني للشرق الأوسط، 4 أبريل2002، www.alternet.org.

58. كوندوليتزا رايس عن الإرهاب والسياسة الخارجية، 29 أبريل 2002، www.whitehouse.gov

59. م. دافيس، كلمة في مؤتمر ماركسيزم 2002، لندن، يوليه 2002.

60. م.ت. كلير، خطة النفط الرئيسية لبوش، 23 أبريل 2002، www.alternet.org.

61. ر. خلف، صداقة مأزومة، الفاينانشيال تايمز، 22 أغسطس 2002.

62. د.إي. سانجر و إ. شميت، الولايات المتحدة تمتلك خطة لغزو العراق، المسئولون يؤكدون، النيويورك تايمز، 11 أكتوبر 2002.

63. "لا تذكر كلمة نفط العراق"، الأيكونوميست، 14 سبتمبر 2002.

64. ب. سكاوكروفت، لا تهاجموا صدام، وول ستريت جورنال، 15 أغسطس 2002.

65. الفاينانشيال تايمز، 27 سبتمبر 2002.

66. ر.هولبروك، الطريق السريع إلى بغداد، الجارديان، 29 أغسطس 2002.

67. من أجل آراء بريجنسكي، أنظر على سبيل المثال: الطرق الصحيحة والخطأ لشن حرب، الهيرالد تريبيون الدولية، 19 أغسطس 2002.

68. ملاحظات للرئيس في خطابه للجمعية العامة للأمم المتحدة، نيويورك، 12 سبتمبر 2002. www.whitehouse.gov . أنظر منظور أناتول لايفن وتحليله في أمريكا وضعت الأمم المتحدة في موقف الخاسر، الجارديان، 13 سبتمبر 2002.

69. الفاينانشيال تايمز، 21 سبتمبر 2002.

70. فالرشتاين، حرب العراق: الكارثة القادمة، لوس آنجليس تايمز، 14 أبريل 2002.

71. مسح الرأي العام الأمريكي والأوربي 2002، 2 أكتوبر 2002، www.worldviews.org .

72. و. بيلو، حل التحالف الأطلسي؟، 25 سبتمبر 2002، www.focusweb.org .

73. أندرسون، القوة والاتفاق، نيو ليفت ريفيو (2)17 (سبتمبر/ أكتوبر 2002)، ص28.

74. ب. أندرسون، التجديد، نيو ليفت ريفيو (2)1 (يناير/ فبراير2000).

فهرس الموضوعات

الفصل الثاني

الإستراتيجيات من النظام العالمي الجديد

الفصل الثالث

تلاشي إمبراطورية الولايات المتحدة الأمريكية

الفصل الرابع

رؤيتنا الإستراتيجية على الصعيد العربي

تمّ بحمدِ اللّه ربّ العَالمين

تصوير

أحمد ياسين

تويتر

@Ahmedyassin90